AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01003 6170

Library of
The American University
at Cairo

Happy is the man that findeth wisdom and the man that getteth understanding

PROVERBS 3-13

Ex libris datis
in memoriam
Polk McKinney
burgh, Pennsylvania

04-B3747
21-9-04

Property of Library

al-Washāshibi, Anwar

Min Māyūnikh ilā Wārsū

PT
45
W36
1971

D
725
N36
1939

من ميونخ إلى وارسو

او

السياسة العالمية في عام

مجموعة احاديث سياسية

أُذيعت

من محطة مصلحة الاذاعة الفلسطينية

بقلم

أنور النشاشيبي

ماجستر في الحقوق من جامعة لندن
لسانس في الحقوق من جامعة باريس
دبلوم في العلوم الادارية والمالية من جامعة مونبلييه
حائز على شهادة مؤسسة المحاماه الانجليزية «جريز إن»

حقوق الطبع محفوظة

المطبعة التجارية - القدس

940/3
N171

٩٤٠٥٣
ن ا . م

اني اشكر مصلحة الاذاعة الفلسطينية وبصورة خاصة مديرهـــا المستر س. ب. ماك نير (Mr. C. B. MacNair) وأصدقائي الدكتور اسحق موسى الحسيني والاستاذ عمر النشاشيبي والاستاذ علاء الدين النمري لشتى انواع مساعدتهم لي في سبيل نشر هذا الكتاب .

أ. د.

22488

مقدمـــة

حين طلبت اليّ مصلحة الاذاعة الفلسطينية ان اتحدث الى المستمعين الكرام في السياسة الجارية ، كان الغرض من طلبها ان اعرض الحوادث السياسية وأُعلِّق عليها في اسلوب ييسر للمستمعين جميعاً الوقوف على الحوادث العالمية بمقدماتها ونتائجها .

على ان ذلك لم يكن أمراً يسيراً ، اذ أنّ السياسة العالمية تتميز من جميع الشؤون الاخرى بما فيها من غموض وشذوذ عن قواعد المنطق المألوفة وتضارب في الآراء .

ولما كان واجب الخدمة — على كونها في غاية الضآلة — يحتم عليّ قبول تلك المهمة ، بادرت الى الاضطلاع بعبئها الثقيل . ومما زاد في ثقله ، شعوري بخطر الموضوع من جهة ، وبمسؤولية شرحه لمستمعين ذوي نزعات وآراء مختلفة ، من جهة اخرى .

ولذا ألزمت نفسي في أحاديثي جميعها بالتقيد بمبدأين : الاول : التحدث بصورة عامة عن جوهر الحوادث العالمية ، بايجاز وبلغة سهلة واضحة كي يتسنى للجميع استيعاب الموضوع بسرعة وحسن فهم . والثاني : الابتعاد قدر المستطاع عن التحيز الى احد الافرقة ، وايراد الوقائع بعد الوثوق بصحتها ، اي بحث المواضيع من الوجهة

العلمية . وهذا يعني اني لزمت التحليل المنطقي ، وان كان المنطق ليس خير مرشد دائماً ، وتجنبت التنبوء الخالص دون ان امتنع عن التكهنات المبنية على اسس منطقية .

وقد أوردت الاحاديث في هذا الكتاب حسب تاريخ اذاعتها وبنفس الصورة التي اذيعت فيها ، دون تغيير في الاسلوب ، وذلك ابتغاء الاحتفاظ بالمبدأين الآنفي الذكر . (١)

وسيرى القاريء انه يتخلل الاحاديث تكهنات تنذر جميعها بالواقعة الشنعاء التي أصابت اوربا في هذا الوقت .

وقد صدقت تلك التكهنات واأسفاه !

ولهذا ، إنه لمن المؤكد ان يعدّ المؤرخون سنة ١٩٣٨—١٩٣٩ من اخطر سني التاريخ وأشدها شؤماً لا لانها سبقت حرباً اوربية عظيمة فحسب ، بل لانها مهدت السبل لهذه الحرب بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل . (٢)

ولعلني اساهم في هذا الكتيب ، في إيضاح بعض ظواهر هذه السنة العصيبة لبني قومي .

انور النشاشيبي

القدس الشريف ، ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٨
٥ تشرين الثاني ١٩٣٩

---

(١) على اني أضفت اليها جزءاً نهائياً بحثت فيه بعض المسائل التي تترتب على الحرب والمستقبل . (٢) إن صحف العالم الصادرة في شهر تموز سنة ١٩١٤ ، تشير الى أن سواد الرأي العام في ذلك الوقت لم يكن يتوقع كارثة الحرب المقبلة .

فهرس

«سلام ميونخ» — — — — — صفحة ٩
الحرب الاهلية الاسبانية — — — — ,, ٢٠
محور روما — برلين — — — — ,, ٢٨
«نيس ، كورسكا ، تونس !» — — — ,, ٣٨
«الحادثة الصينية» — — — — ,, ٤٨
قانون الحياد الاميركي والمفاوضات الانجلو روسية ,, ٥٧
يوغوسلافيا : مفتاح البلقان — — — ,, ٦٢
دانزك — — — — — — ,, ٦٧
حادثة تيان تسين — — — — ,, ٧٢
الموقف الياباني — — — — — ,, ٧٧
تحرج الحالة في شمال شرقي اوربا — — — ,, ٨٢
اسبانيا الجديدة — — — — — ,, ٨٧
مستقبل الحياد الاميركي
وتطور المشكلة اليابانية البريطانية — — ,, ٩٢

مفاوضات بريطانيا مع اليابان وروسيا — — صفحة ٩٧
استعداد المانيا لاقتحام دانزك — — — ،، ١٠١
نظرة في حالة اوربا المضطربة — — — ،، ١٠٥
موقف اسبانيا في الحرب المقبلة — — — ،، ١٠٩
الميثاق الروسي الالماني — — — — ،، ١١٣
أسباب الحرب الاوربية في سنة ١٩٣٩ — — ،، ١١٩
اول تطور للحرب — — — — ،، ١٢٤
الحرب والمستقبل : — — — — ،، ١٢٩
الحصار — — — — — ،، ١٣١
تعديل قانون الحياد الاميركي — — — ،، ١٣٧
الميثاق الدفاعي بين انجلترا وفرنسا وتركيا — ،، ١٤٠
الحرب الاجماعية — — — — — ،، ١٤٢
حالة المانيا المالية — — — — — ،، ١٤٥
المستقبل — — — — — — ،، ١٤٩

١٩٣٨/١١/٦

« سلام ميونخ »

لا بد أن تكونوا قد سمعتم وقرأتم الشيء الكثير عما كاد يتردى فيه العالم فيقع في كوارث جسيمة ، من إزهاق أرواح ، وإراقة دماء ، ولكن اتفاق ميونخ هو الذي أنقذ العالم من هذه الشرور . وقد أجمع اكثر الناس على أن هذا الاتفاق عمل نبيل ، وأن القائمين به من منقذي العالم . وقد رغبت في ان اتحدث إليكم هذا المساء عن هذا الاتفاق ، بالرغم من مرور اكثر من شهر على عقده ، لان التفكير فيه في هذه الآونة ، يكون أصفى وقد هدأت الحالة ، وأصبح في استطاعة الناس أن ينظروا إلى ذلك الاتفاق بهدوء ، وخلو بال من عامل النشوة العامة التي أدخلها تجديد السلام ، لا سيما وأن هذا الحادث قد كانت له عوامل بعيدة الاثر من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وغدا في الامكان فحص تلك العوامل عن بعد ، ومعرفة أثرها الحقيقي .

وليس من شك في أن هذا الحادث كان نتيجة لسلسلة حوادث ، أولاها احتلال مقاطعة السار سنة ١٩٣٤ وما تبعها من اتخاذ التدابير التي كان من شأنها فرض التجنيد الاجباري العام في المانيا سنة ١٩٣٥

ثم احتلال منطقة الرين مرة اخرى سنة ١٩٣٦ وعقب ذلك احتلال النمسا وضمها في اوائل هذا العام .

وترجع أهمية ضم أراضي السوديت ، إلى أن هذا الضم يزعزع توازن القوى من الوجهة السياسية والاقتصادية ، ذلك التوازن الذي كان سائداً في اوربا حتى الآن . فبعد أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، حاول الحلفاء — بتأثير ودرو ولسن — ان يؤسسوا وضعاً سياسياً جديداً ، وذلك باعادة تنظيم خريطة أوربا على أساس فكرة سامية ، مبنية على مبدأ تقرير المصير والعدل بين الجميع . ولم تكن تلك الاعتبارات السامية هي وحدها التي اوجدته ، بل خالطها الشيء الكثير من الاعتبارات السياسية المحضة .

فمثلا أنشئت حكومة تشيكوسلوفاكيا بسبب وجود عنصري التشيك والسلوفاك فيهـــا اللذين اضطهدوا زمناً طويلا أثناء الحكم النمسوي . فقد أعطيت هذه الحكومة حدوداً واسعة في الغرب بحيث تشمل أراضي السوديت الالمـان الذين يزيد عددهم على ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة ، وهم من عنصر غريب يؤلف ثلاثين في المئة (٣٠ ٪) من مجموع سكان الحكومة التشيكوسلوفاكية . ففي هذه الحادثة ، لا يمكن اعتبار هذه التدابير — من معاهدة فرساي — بانها وضعت على أساس تقرير المصير . لان منطقة السوديت تفصلها عن

حدود المانيا سلسلة جبال شامخة ، منهـــا الارزجبرج والبومنفالد . وهذه السلسلة تقف حدوداً طبيعية ممتازة يمكن تحصينها بسهولة . وزيادة على ذلك فان هذه السلسلة تشمل أراضي السوديت نفسها ، وهي أغنى تلك البلاد واكثرها صناعة .

وكان القصد من اعطاء هذه المنطقة لتشيكوسلوفاكيا، أن تكون مورداً للمواد الخام والمصنوعات ، بحيث تجيء متممة لمناطق مورافيا وسلوفاكيا وروثينيا من الحكومة التشيكوسلوفاكية التي معظم أراضيها زراعية . ولقد كانت تشيكوسلوفاكيا كلها — بما فيهـا أراضي السوديت — وحدة غنية ناجحة متزنة اتزاناً اقتصادياً محكماً على مقربة من المانيا . وكانت هذه الوحدة حصناً منيعاً يصد توسع الالمان في الجنوب الشرقي ، على اتجـــاه خط برلين — بغداد ، ذلك الخط الذي أزعج الساسة الغربيين سنين طويلة قبل الحرب العامة . وقد كبرت تشيكوسلوفاكيا حتى أصبحت أقوى واغنى بلاد في اوربا الوسطى .

وبعد أن انتهت الحرب العامة ، أنشأت فرنسا تحالفاً عسكرياً مع تشيكوسلوفاكيا التي بدورها أوجدت تحالفاً عسكرياً مع روسيا السوفياتية . وهذه الاخيرة تحالفت عسكرياً وقتئذ مع فرنسا . وبذلك تأسس نطاق فولاذي حول المانيا . وقد كان لتشيكوسلوفاكيا من ذلك النطـاق دور ذو أهمية عظيمة . فلم يكن هذا الدور لصد توسع

المانيا العسكري والاقتصادي والروحي فحسب، بل كان على تشيكوسلوفاكيا أيضاً أن تصبح قاعدة لحملة توجه ضد المانيا. وفضلا عن وجود خط حصون هائل يحمي المانيا في جبال بوهيميا، فانه بالامكان توجه الحملات العسكرية ضد المانيا على أحسن نظام دفاعي ضامن للفوز، إذ تصبح أراضي تشيكوسلوفاكيا مطاراً عظيما ومعسكراً هائلا.

ومن أجل تحقيق هذا المشروع تحقيقاً ضامناً للنجاح، نشأ التحالف الصغير. وهو اتفاق يوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والقصد منه تنفيذ سياسة خارجية موحدة الغرض. وقد شمل ذلك الاتفاق سماح رومانيا للجيش الروسي، بان يمر باراضيها الى تشيكوسلوفاكيا في حالة وقوع الحرب. وعلى أثر هذا التحالف الصغير، تشكل التحالف البلقاني، الذي يضم تركيا ورومانيا واليونان ويوغوسلافيا بقصد النظر في مصالح البلقان، وتمشيها مع مصالح فرنسا.

إن فرنسا قد أنشأت التحالف الصغير، وشجعت على تكوين تحالف البلقان، لان مصالحها المالية كانت سائدة في هذا القسم من اوربا. ومن غير شك فان تشيكوسلوفاكيا هي حجر الزاوية لهذا النظام المعقد العدائي ضد المانيا ومصالحها من البداية الى النهاية. ويفهم

الكل ان ذلك شوكة في ظهر المانيا . وبما أن تشيكوسلوفاكيا هي حجر الزاوية لكل هذا البناء العظيم ، فمن السهل على الانسان أن يفهم تحالف فرنسا العسكري معها ، واعتزامها الدفاع عنها وحمايتها كلما دعت الحاجة الى ذلك . أما حسن نية فرنسا نحو تشيكوسلوفاكيا ، فقد كان ثابتاً طيلة الاوقات العصيبة التي تلت الحرب العامة . وليس الذنب كله ذنب فرنسا في عدم اسراعها لنجدة تشيكوسلوفاكيا في محنتها الاخيرة قبل خمسة أسابيع ، حين هددها الهر هتلر باقتحام اراضي السوديت ، لان ذلك قضية اخرى .

أما الآن فيدخل عامل الدبلوماسية البريطاني الذي كان له التأثير دائماً ، وانتهى هذا التأثير بتغيير مجرى الحوادث المنطقي . وفي السنوات العشر الاخيرة ، وجدت مدرستان للفكر في بريطانيا تبحثان في الدبلوماسية الاوربية . أما احداهما وهي ذات التأثير الاعلى ، فقد اعتبرت المانيا أعظم قوة في قارة اوروبا في المستقبل . ولذلك فقد شرعت هذه المدرسة في تسهيل توسع المانيا ، بقصد التحالف معها في المستقبل . وتقوم هذه المدرسة على أساس التطلع الى السلام ، والفوائد المادية المحضة . لان المانيا — بقوتها القومية العظيمة ، وعدد نفوسها — لا بد أن تصبح قوة هائلة . وإنه لاسلم لبريطانيا العظمى أن تزيد مدى توسع المانيا حين لا يكون لها مفر من ذلك ، لئلا تصطدم مصالح

المانيا بمصالح بريطانيا ومسؤولياتها الواسعة الانتشار . وبذلك يكون من الممكن تغيير اتجاه قوة المانيا عن البحر والتطلع اليه .

وهناك أيضاً اعتبارات اخرى، منها أن حزب المحافظين الانكليزي كثير التخوف، وعديم الثقة بالاشتراكية . وذلك يفسر لنا سياسة انكلترا تجاه إسبانيا، وتسامحها مع الجنرال فرانكو، وغضها النظر عن خسارة مراكبها، وعن تدخل المانيا وايطاليا بصورة علنية . وهكذا تكون الحوادث التي وقعت في السنوات العشر الاخيرة مرغوباً فيها حقيقة من قبل هذه المدرسة التي تقبض الآن على سياسة انكلترا الخارجية الممثلة اولا ، في شخص السر روبرت فانستارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية ، وقد يعد أقدر سياسي في اوربا . وثانياً ، في شخص المستر نفيل تشمبرلين رئيس الوزراء . وبهذه المناسبة أقول : إن المستر نفيل تشمبرلين لم يعمل إلا ما عمله والده الشهير جوزيف تشمبرلين بالاشتراك مع اللورد سولزبرى ، حين عرض على المانيا التحالف معها منذ أكثر من أربعين عاماً .

أما مدرسة الفكر الثانية في السياسة البريطانية ، فتعتقد في الامن المشترك وفي جمعية الامم . إلا أنها تقل أهمية ونفوذاً عن المدرسة الاولى ، بالرغم من أن هذه المدرسة الثانية فيها عدة شخصيات ألمعية بارزة ، تمثل الشبيبة الانكليزية السياسية ، كالمستر دف كوبر ، والمستر

انطوني ايدن ، واللورد كرانبورن ، والمستر ونستن تشيرشل . وإن كانت هذه المدرسة لا تأثير لها في الوقت الحاضر ، ولكن من الممكن التنبوء لها بمستقبل ناجح .

واتفاق ميونيخ — مع ما له من النتائج العميقة الاثر — هو النتيجة الضرورية لعمل بريطانيا . إذ في اليوم السابع من شهر مرت سنة ١٩٣٦ — وهو اليوم الذي أعادت فيه الجيوش الالمانية احتلال اراضي الرين — منعت فرنسا من اعلان الحرب على المانيا ، وذلك لقاء وعد من بريطانيا سهل اعطاؤه لفرنسا . ويتلخص ذلك الوعد بان بريطانيا تعطي فرنسا ضماناً يعوضها ما فقدته من معاهدة لوكارنو التي تنص على حماية فرنسا من اعتداء المانيا عليها ، والتي مزقت تلك المعاهدة باعادة احتلال جيوش المانيا لمنطقة الرين .

وفي ذلك الوقت ، أجمعت آراء وزراء فرنسا على فرض التعبئة حالا . واستعدت الحكومة الفرنسية لصد غارة الجيوش الالمانية عن منطقة الرين . وقد أخذت فرنسا وقتئذ اشعاراً من بولونيا بانها إن سارت فرنسا للحرب فان بولونيا تسير معها أيضاً . ولكن لسوء الحظ ، وجدت فكرة ايفاد المسيو فلاندان وزير الخارجية إذ ذاك الى لندن ، لاستشارة الحكومة البريطانية . أما المشورة فقد كانت ضد عمل فرنسا ، ومهدت السبيل للحوادث التي أتت فيما بعد . هذا — وقد سبق

لي القول بأن وعد بريطانيا بحماية فرنسا، كان وعداً سهلا في ذلك الوقت. لانه على اي حال لا يمكن لبريطانيا أن تسمح بفشل فرنسا وانكسارها لان سلامة بريطانيا تتطلب ذلك. وزيادة على ما تقدم، وجدنا بريطانيا قد سمحت لالمانيا بأن تكون حرة تعمل ما تشاء في اوربا، بل شجعتها على ذلك. وإن إعادة تسليح أرض الرين كان عملا فاصلا، إذ سهل اكتساح النمسا وتشيكوسلوفاكيا. لا سيما وقد وقف خط تحصين سيجفريد في وجه خط تحصين مجينو.

وكان من نتيجة ذلك ان اصبحت فرنسا مشلولة الحركة. فلم يكن في وسعها ان تتعهد جدياً بمهاجمة الالمان منذ خمسة أسابيع، دون ان تعرّض نفسها لضحايا جسيمة. وكان عليها حينئذ ان تطيع بريطانيا. وإن خطة بريطانيا في فتح الطريق أمام الالمان لتنفيذ مشروعهم الجنوبي الشرقي، قد تحققت في اتفاق ميونيخ. وقد خسرت تشيكوسلوفاكيا بهذا الاتفاق مقاطعة يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، تلك المقاطعة التي تعد أغنى قسم من القطر التشيكوسلوفاكي بما فيه خط التحصين في الجبال البوهيمية، الذي كلف الحكومة ثمانين مليوناً من الجنيهات. فأصبحت تشيكوسلوفاكيا الآن مقطعة الاوصال، فقيرة، عديمة وسائل الدفاع، في قبضة المانيا(١).

---

(١) ان حال تشيكوسلوفاكيا هذا سهل لالمانيا فيما بعد احتلال ما بقي منها.

وبعد ان سقطت هذا السقوط ، وجدت نفسها ضحية لمطامع هنغاريا . وبولونيا . وقد سبق لبولونيا أن حصلت على مقاطعة تيشن كما أن هنغاريا استولت على قسم من روثينيا . وليس صحيحاً ان هذه الاصلاحات الجغرافية مبنية على أساس تقرير المصير حسب الادعاء ، لان المانيا قد استولت على (٨٥٠) ألفاً من التشيك عند استيلائها على أراضي السوديت . وإن مقاطعة تيشن التي استولت عليها بولونيا قد شملت خمسة وثلاثين في المئة (٣٥ ./.) من البولونيين ، وخمسة وخمسين في المئة (٥٥ ./.) من التشيك .

وبعد التحقق من الخطر العظيم الذي نشأ عن توسع المانيا ، تذرعت بولونيا وهنغاريا مؤخراً بخطة اخرى ، المقصود منها ضم مقاطعة روثينيا في تشيكوسلوفاكيا الى هنغاريا ، وبذلك تؤسسان حدوداً عامة بينهما . والغرض الحقيقي الذي يستتر خلف هذه الخطة هو إيجاد « حدود جنسية » في طريق المانيا تمتد من بحر البلطيق في الشمال الى بحر الادرياتيك في الجنوب . وتجاه هذا التهديد الجديد بتقطيع اوصال تشيكوسلوفاكيا ، رأيناها — بحكم القدر الساخر — تطلب من المانيا المعونة لحفظها . وقد علمت المانيا بالدافع الحقيقي لهذه الخطة فقدمت المعونة المنشودة بدون تردد . وبذلك شرعت المانيا في دور جديد ، هو دور الوسيط في اوربا .

وهذه الخطة لا تنفذ — بالرغم من تأييد هنغاريا وبولونيا وايطاليا لها — إلا اذا وافقت عليها المانيا .

ولكن نتائج اتفاق ميونيخ لا تقف عند هذا الحد ، فان المانيا تصبح إذن أقوى سلطة عسكرية في اوربا ، وذلك زيادة على الاربعين فرقة التي تحمي حدود تشيكوسلوفاكيا ، والتي أصبحت الآن لا لزوم لها هنالك بعد ضم السوديت الى المانيا . وفضلا عن ذلك فان في السوديت جيشاً من الالمان يبلغ عدده الاربع مئة الف مقاتل .

وباتفاق ميونيخ أصبح الحلف الصغير ممزقاً شر تمزيق . وأصبح حلف البلقان واقعاً تحت نفوذ المانيا . وبذلك غدا القسم الجنوبي الشرقي من اوربا مسرحاً للرأس مال الالماني ، وأصبح النفوذ الفرنسي والانكليزي قليل الاهمية . ولذلك تزعزع الاتفاق الفرنسي الروسي ، وأصبحت روسيا في طريقها الى الانسحاب والعزلة (١) . أما فرنسا فقد منيت بأعظم فشل سياسي في تاريخها ، وربما انحطت الى درجة ثانية من القوة بين الدول (٢) . أما تأثير هذه الحال على انكلترا فان اسطولها البحري لا يمكنه ، لحد ما ، ان يحاصر المانيا في المستقبل . لان المانيا باستطاعتها الان ان تحصل على القوت والمواد الخام من البلقان ،

---

(١) وسنرى ان بريطانيا حاولت فيما بعد سحب روسيا من عزلتها .

(٢) ولقد كان شعور الفرنسيين بالانحطاط السياسي سبب نهضتهم التي تلت تلك الازمة ، والتي كانت شبيهة بالمعجزة .

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY CAIRO

وكل ذلك يضعف قوة بريطانيا ونفوذها في العالم. والطريق الان مفتوحة على مصراعيها أمام سيادة المانيا. فقمح هنغاريا، ونفط رومانيا تحت تصرفها. والطريق لاوكرانيا مفتوحة كذلك، وهي مقاطعة واسعة من روسيا يسكنها عدة ملايين من الالمان. ولخصبها وجمالها قد قارنها المسيو هريو بمقاطعة لابوس التي هي أغنى وأجمل مقاطعة في فرنسا.

ويجب أن نلاحظ في الختام، انه إن ارادت بريطانيا العظمى كل ذلك — وهو أمر عرضة للجدل من حيث اثبات بعد نظرها او عكسه — فمما لا شك فيه ان هذه الخطط توافق كتاب الهر هتلر الذي هو انجيل الريخ الثالث. وكل ما حدث من الامور العظيمة الاهمية تحت حكم الهر هتلر، هو أقسام من البرنامج الموضوع في كتابه كفاحي. وذلك الكتاب يرمي الى السيادة الالمانية على العالم. وإن فصوله تتحقق واحداً بعد آخر.

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY CAIRO

١٩٣٨/١٢/٣

الحرب الاهلية الاسبانية

حدث في خلال الشهر المنصرم حادث يتعلق بالسلام، له اهمية عظمى وتأثير خطير.

وقع ذلك الحادث في اليوم السادس عشر من الشهر الماضي حينما وضعت الاتفاقية — التي تنص على العلاقات السياسية بين انكلترا وايطاليا في البحر الابيض المتوسط — موضع التنفيذ. إلا ان هذا التنفيذ لم توجه اليه العناية التي يستحقها — رغم اهميته الكبرى. ويرجع السبب في ذلك الى أن هذه الاتفاقية قد تمت في اليوم السادس عشر من شهر نيسان الماضي. ولعل في عدم تنفيذها غرابة، مع ان الاتفاقية قد تمت، ولكن تنفيذها قد تأجل الى أجل غير مسمى.

والسبب الحقيقي في عدم ابرامها، انها في الواقع لم تشمل كل النقاط التي ارادت الدولتان الاتفاق عليها. وبعبارة اخرى، لم يتم الاتفاق على نقطة من نقاطها الا وهي إسبانيا.

وهنا يتساءل المرء: لماذا وقفت اسبانيا في طريق الاتفاقية التي

يرغب فيها كل من الطرفين رغبة أكيدة، لاسيما وأن هذين الطرفين قد اتفقا على نقاط اخرى معقدة كالحبشة، وليبيا؟ والجواب على ذلك، ان مساومة دخلت هذه الاتفاقية — إن جاز لنا ان نسميها مساومة — وهي ان ايطاليا خرجت من الاتفاقية وهي صاحبة الحظ الاوفر من الفائدة.

وقد عرقلت اسبانيا السعي في سبيل الاتفاقية، لان ايطاليا لا تريد ان تغير سياستها، او توافق على اي حل يكون لصالح بريطانيا، اذ أن بريطانيا قد قررت أن تحافظ على ثبات سياستها في الظاهر على الاقل.

وليس معنى ذلك أن اهتمام ايطاليا بالقضية الاسبانية اكثر من اهتمام بريطانيا. ولكن السبب هو أن ايطاليا لها برنامج خاص وليس لبريطانيا شيء من ذلك. وقد رأى العالم ايطاليا (في السنوات الثلاث الاخيرة) تقدم لاسبانيا في ثورتها معونة قيمة تساعد بهـــا الجنرال فرانكو على الجمهوريين. واستنتج معظم الناس أن هذه المعونة مبنية على أساس الانتصار لفكرة الفاشستية، لان فرانكو له مظهر فاشستي، ومن الطبيعي ان ينال معونة ايطاليا دون الجمهوريين. ومع أن رغبة السنيور موسوليني تنحصر في انتشار الفاشستية في اكثر عدد ممكن من البلاد، إلا أن الحقيقة القاسية في السياسة تختلف عن ذلك.

فمن الحقائق المشهورة ان السنيور موسوليني رأى في دخان المدافع الايطالية الظافرة في نهاية الحرب العظمى ، عودة الامبراطورية الرومانية . وبعد ان استتب له الامر في سنة ١٩٢٢ ، شرع في تنظيم خطته . وقد رأى في الحال ان ايطاليا قوية ، ومن المحتمل أن تصبح أقوى دولة في وسط البحر الابيض ، الا ان السنيور موسوليني رأى ايطاليا ضعيفة من جهتيها الغربية والشرقية لان كلا بابي البحر الابيض المتوسط تحت حكم أجنبي . ولذلك ، فقد شرع في تقوية مركزه في هذين البابين وابتدأ بالجهة الغربية اي اسبانيا . والواقع ، أن وجود احد هذين البابين تحت حكمه يجعل الباب الآخر عديم النفع من الوجهة الحربية .

فمنذ سنة ١٩٢٤ ، حاول الوصول الى السيطرة على الباب الغربي من البحر الابيض المتوسط . اذ انه في زيارته اسبانيا مع الملك فكتور عمانوئيل ، تحادث مع السنيور بريموده رفيرا والملك الفونس الثالث عشر ، حول الوسائل المؤدية الى سد الطريق في وجه بريطانيا العظمى وفرنسا ، أعني قطع مواصلاتهم الامبراطورية في حالة نشوب الحرب . وقد نشأت عن تلك المحادثة اتفاقية ودية بين ايطاليا واسبانيا في سنة ١٩٢٦

ومع ان شروط هذه الاتفاقية لم تنشر ، إلا ان محتوياتها الهامة معروفة . فقد تعهدت اسبانيا ان تمنع (في حالة نشوب الحرب) اجتياز

الجيوش الفرنسية اراضيها ، وأعطي لايطاليا الحق في تأسيس قاعدة حربية في جزائر البليار .

وقد مرت السنوات بعدئذ فتوطدت العلاقات بين الحكومتين على أساس متين . وحينما أعلنت الجمهورية الاسبانية سنة ١٩٣١ حبطت فجأة المساعي التي احكمت السنوات سبكها . اذ أن اسبانيا الجديدة لها اتجاهات سياسية تختلف كل الاختلاف عن اتجاهاتها القديمة . وقد احتمل السنيور موسوليني هذه الصدمة الشديدة في سياسته ، لان اسبانيا الجمهورية لم تكن لتنظر الى الاتجاهات القديمة بعين الارتياح . واختلاف وجهات نظر هاتين الحكومتين ، قد وسع شقة الخلاف بينهما .

ولم تكن اسبانيا في تلك الفترة ، خالية من أحزاب ملكية . فانتهز السنيور موسوليني هذه الفرصة السانحة وبذل جهده لتشجيع تلك الاحزاب كي يتمكن من تنفيذ برنامجه . ومن المفيد أن نلاحظ في هذه الحال انه بينما انتظرت بريطانيا العظمى وفرنسا مدة طويلة بعد نشوب الحرب الاهلية ، وفكرتا في تشكيل لجنة عدم التدخل ، اذ نرى ايطاليا ، التي أصبحت الان احد أعضاء هذه اللجنة ، قد شرعت في التدخل بالقضية الاسبانية قبل نشوب الحرب بمدة طويلة . ولذلك ، ففي ٣١ من شهر مرت سنة ١٩٣٤ تم اتفاق بين السنيور موسوليني وبين ثلاثة ممثلين للاحزاب الملكية ، (وهم الجنرال دون اميليو بريرا

والسنيور لسارسا ودون جيوكوشيا)، على ان يساعد الدوتشي هؤلاء الممثلين وأحزابهم في محاولاتهم قلب الحكم الجمهوري، الى أقصى حد تتطلبه محاولاتهم من مال وسلاح.

وحينما ابتدأت الحرب الاهلية سنة ١٩٣٦ بتشجيع السنيور موسوليني، أصبحت مساعدة ايطاليا أعظم من ذي قبل، وغدت خطة موسوليني في اكتساب السلطة في الجهة الغربية من البحر الابيض المتوسط تأخذ دوراً فاصلا. وفي هذا الوقت، أصبحت بريطانيا وفرنسا في حالة قلق، لان سلامتيهما تكون في خطر، اذا تطورت اسبانيا الى دولة معادية. وخليق بهاتين الدولتين ان تقلقا، لان جزائر الكناري والبليار إذا أصبحتا في يد دولة معادية فأن فرنسا وبريطانيا العظمى تصبحان مهددتين لفصلهما عن امبراطوريتيهما، في حالة وقوع الحرب.

ويبدو هذا المظهر غاية في الاهمية، لان فصل بريطانيا وفرنسا معناه انقطاع مدد المؤنة والجند عن فرنسا، وانقطاع المؤنة وحدها عن بريطانيا العظمى. ويمكن للانسان ان يدرك قلق هاتين الحكومتين من وجود سلطة لايطاليا في شبه جزيرة ايبيريا، ومساعيهما في تشكيل لجنة تحول دون وصول مساعدة خارجية الى المتقاتلين الاسبانيين.

ان لجنة عدم التدخل التي تأسست في لندن لم تكن بطبيعة الحال

إلا مهزلة . و يؤيد ذلك أن ايطاليا استمرت على التدخل الى حد كبير ، فثابرت على ارسال الاسلحة والطائرات والجنود لمساعدة فرانكو ، ولديها من الجند في اسبانيا (حسب التقارير الموثوق بصحتها) عـــدد يبلغ السبعين الفاً .

والسبب الذي حدا بالمستر نفيل تشمبرلين (في نيسان الماضي) لعقد اتفاقية مع ايطاليـا ، هو أنه أراد أن يضع حداً لتوتر العلاقات الايطالية الانكليزية في البحر الابيض المتوسط ، الذي ساد بينهما منذ حرب الحبشة . على أن القضية الاسبانية قد أوجدت بين الدولتين اختلافاً لا يمكن تلافيه وهوة لا يمكن سدها . وكان من نتيجة ذلك ان استقال المستر انطوني ايدن من وزارة الخارجية ، لانه احس أن المستر نفيل تشيمبرلين لم يدرك مقدار الخطر الذي يجره عدم الحزم في البت في مثل هذه القضية . وعلى كل حال ، فان الرأي العام جميعه في انكلترا كان ضد التدخل الايطالي في اسبانيا ، وكان يؤيد المستر ايدن في نظريته .

وقد يكون المستر تشمبرلين غير موافق على التدخل الايطالي ، إلا أنه لم يعتن بهذه المسألة العناية اللازمة ، فقد حسب ان الجنرال فرانكو لن يسمح للايطاليين بعد انتصاره ، بالتدخل في القضية الاسبانية ، نظراً للكره المستأصل في نفوس الاسبانيين للاجانب . وعلى كل ،

فان المستر تشيمبرلين قد نظر الى هذا التدخل بعين الغبطة ، لان فيه قهر الشيوعية . وبما أن الرأي العام جميعه في انكلترا كان ضد التدخل الايطالي ، فان المستر تشيمبرلين قد ارتأى تأجيل تنفيذ الاتفاق مع ايطاليا ، الى ان تحين الفرصة للتنفيذ ، دون ان تكون فيه صدمة شديدة للجمهور .

وقد حانت الفرصة المنتظرة منذ ستة أسابيع ، حينما سحبت ايطاليا من اسبانيا عشرة آلاف مقاتل اقعدتهم الحرب عن العمل . ونتج عن ذلك ، ان المستر تشمبرلين اعلن في الحال عزمه على تنفيذ الاتفاق مع ايطاليا . ولا بد ان نذكر ان بريطانيا لا تنفرد وحدها بالاهتمام في عدم وجود قوة معادية في اسبانيا ، بل تشاركها في ذلك فرنسا . ولا شك في أن فرنسا قد أجابت على التدخل بتدخل مثله ، لانه لا يمكنها ان تقف مكتوفة الايدي أمام الخطر العظيم الذي تهددها به قوة معادية في اسبانيا .

وعلى كل ، فان انكلترا تنظر بعين المقت الى تدخل فرنسا التي تحاول اطالة زمن الحرب . ولذلك فان انكلترا قد ضغطت عليها لتكف عن هذا التدخل ، وتقفل حدودها الاسبانية .

وقد أبانت ذلك مؤخراً مدام تابوي ، الصحفية الفرنسية المعروفة . واستشهدت على قولها برسالة مؤرخة في ٧ حزيران

سنة ١٩٣٧ بعث بها السفير الفرنسي في لندن الى المسيو بول بنكور يقول فيها: ان انكلترا تود مساعدة فرنسا في مسألة تشيكوسلوفاكيا، بشرط ان تكف فرنسا عن التدخل في المسألة الاسبانية. ونتج عن ذلك ان اغلقت فرنسا حدودها من جهة اسبانيا الجمهورية.

وقد بقيت فرنسا في هذه المسألة بدون معين كما كانت في مسألة تشيكوسلوفاكيا. لان ارادة انكلترا لم تتمشى مع مصالح فرنسا. وبناء على الاتفاق الانكليزي الايطالي، فان مسألة اسبانيا — التي هي غاية في الاهمية، والتي لها التأثير الاكبر في المستقبل — قد وضعت بين يدي السنيور موسوليني ورهن مشيئته. وقد اظهر ذلك بصراحة اللورد هليفاكس حين تناقش مجلس اللوردات في الوصول الى قرار يضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

وفي هذا الاتفاق تهددت طرق المواصلات البريطانية باكبر الاخطار. وإن كانت بريطانيا من جهة اخرى قد تسهلت علاقاتها في حوض البحر الابيض المتوسط، إلا أن السنيور موسوليني قد أحرز نصراً مبيناً. وإن من يظن أن بريطانيا قد دفعت هذا الثمن الغالي من اجل السلام في البحر الابيض المتوسط، فانه مصيب في ظنه، لان خطر المانيا آخذ في الازدياد.

١٩٣٩/١/٢

محور روما – برلين

شاهدنا منذ يومين نهاية سنة ١٩٣٨ وهي السنة التي امتلات بالاحداث السياسية ذات الاهمية العظمى. وقبل ان اتحدث اليكم عن الماضي القريب، لنلق نظرة عامة نستعرض بها ما مر من شؤون، لنعرف ماذا رأى العالم في سنة ١٩٣٨.

في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨، تم اتفاق بين المانيا وايطاليا واليابان، وهو ما يعرف بالاتفاق العدائي للكومنترن اي الهيئة الشيوعية الدولية الذي اتفقت بموجبه الدول الدكتاتورية الثلاث على توحيد جهودها ضد الاشتراكية. فقد اتفقت هذه الدول على محاربة الاشتراكية في اي مكان وعلى اي شكل تظهر. وقد بدأت هذه الفكرة العدائية ضد الاشتراكية بين المانيا واليابان اولا. وحينما رأت ايطاليا فائدة هذه الفكرة، انضمت إليهما في الحال على حين ان الاشتراكية لم تهدد بأية حال اية دولة من هذه الدول الثلاث، اي المانيا وايطاليا واليابان. وانما كان المقصود من صبغ هذا الاتفاق بصبغة عداء ضد الاشتراكية، تضليل الرأي العام، وليس الغرض

من ذلك في الحقيقة الا تأسيس جبهة في وجه الحكومات الديموقراطيه.

وقد أثبتت الحرب الاهلية في اسبانيا ان هذه الجبهة ضرورية. فتعاضدت المانيا وايطاليا من اجل ايجاد حكومة في اسبانيا تماثل حكومتيهما، واذ ذاك يمهدون الطريق لضرب بريطانيا وفرنسا الضربة القاضية. اما في الشرق الاقصى، فان المانيا وايطاليا بالرغم من عدم وجود مصالح لهما في قلب الصين لمستعمرة يابانيـــة، فانهما أيدتا اليابان في حربهـا من اجل اتخاذ فرصة لازعاج الحكومات الديموقراطية وإضعافها. ومن جهة اخرى فان لفرنسا وبريطانيا مستعمرات بينما المانيا وايطاليا واليابان محرومة منها. وهذا الحرمان قد جعل من خطة المحرومين ان ينهضوا ليشابهوا فرنسا وبريطانيـا، وذلك باستملاك مستعمرات ولو على حساب الدول المستعمرة. ولو سعت كل من ايطاليا والمانيا بمفردها، لكان املهما ضعيفاً في النجاح. الا انهما ادركتا ضرورة الاتحاد فاسستا محور روما — برلين المشهور الان. ومما تجدر ملاحظته، ان سنة ١٩٣٨، ستبقى معروفة في التاريخ بسنة المحور. لانه اظهر شيء فيها، ولا يزال سائداً في اوربا. ان هذا الاتفاق قد وجد تنفيذاً عملياً في اسبانيا.

اما من حيث التكوين، فقد نشأ هذا الاتفاق ضعيفاً. ففي اوائل العام الماضي، كان الموقف لا يزال حرجاً في اسبانيا، كما هو الان. فان

المانيا وايطاليا سعتا في تعضيد فرانكو، الا انه قد خيب املهما به. فتقدمه بطيء للغاية وفي ذلك ما فيه من زيادة في النفقات بكافة وجوهها. وبما ان المانيا تحتاج الى كل مواردها للتسلح، فقد شرعت تنظر الى حرب اسبانيا بغير اهتمام. اما ايطاليا، فعلى العكس من المانيا، فهي ترغب في ظفر فرانكو لان لها بذلك خططاً حربية، ولذلك فهي لم تدخر وسعاً في تعضيده. وبسبب اختلاف درجات المصالح في اسبانيا، فقد أصاب محور روما — برلين شيء من الضعف. وان حالة اسبانيا في الوقت الحاضر، لا تزال كما كانت في العام الماضي. فتقدم فرانكو بطيء جداً ويحتاج الى سنين، إن بقي على هذه الحال من التقدم، قبل ان يصبح ذا سيادة مطلقة في اسبانيا. ولذلك سببان: اما الاول، فان المانيا قد كادت توقف مساعدتها له، واما الثاني، فان الجمهوريين يقفون لمناوئته مناوئة شديدة، ويؤيدهم في ذلك كل من روسيا وفرنسا.

يتضح لنا مما تقدم، ان محور روما — برلين قد كان اقرب الى الشيء النظري منه الى العملي، لان المصالح الايطالية والالمانية قد اصطدمتا في اوروبا الوسطى كلها. ودليلنا على ذلك، ان النمسا كانت دولة مستقلة، الا انها في ذات الوقت مسرح للنفوذ الايطالي من وجهتيه الاقتصادية والسياسية. وكانت اذ ذاك مقاصد المانيا نحو النمسا معروفة. ولم تهتم ايطاليا لايجاد حدود مشتركة مع المانيا، نظراً للخطر

الذي يحدق بالانسان حينما يكون له جار قوي . فان النمسا قد اوجدت هوة بين روما وبرلين . فلا يمكن ان تكون تلك الهوة سبباً في توطيد محور روما — برلين . وفي مرت من العام الماضي ، بينما كانت فرنسا بلا حكومة وبريطانيا قلقة على علاقتها مع ايطاليا ، اقتحمت المانيا النمسا وضمتها لها . فزالت اذ ذاك تلك الهوة التي كانت بين ايطاليا والمانيا ، فالنمسا قد زالت من الوجود ، وزالت معها نقطة الضعف في المحور . ولذلك فقد نهض من هذه المحنة قوياً . وعندئذ استسلمت ايطاليا لما لا مفر منه ، وحاولت ان تبذل جهدها لتخرج باحسن ما يمكنها من هذه الشدة .

اما المانيا ، فبضمها النمسا وبزيادة تسلحها زيادة كبيرة ، فقد أصبحت قوتها عظيمة . وهذا جعل من صالح ايطاليا ان تتمسك بها . وان كان في هذه الفكرة شيء من الشك ، فقد زال ذلك الشك بسبب مسألة السوديت التي تلت بعد ستة اشهر فقط . وفي خلال ذلك ، حدثت دعاية كبيرة للمحور مع شيء من الانتصار لقوته المزعومة . فان السنيور موسوليني رأى ان التيار يسير مع المانيا ، وبحكمته في ادارة القضية التشيكوسلوفاكية ، فقد أضاف قوة جديدة للمحور .

ولا بد انكم تتذكرون القضية التشيكوسلوفاكية ، فهي أعظم لعبة سياسية في هذا الوقت . فان الهر هتلر قد استعمل الحيلة ومنتهى

البراعة ليخرج رابحاً . أما الدول الديموقراطية ، فلم تتعود هذا النوع من اللعب ، ولذلك فقد خسرت . وكانت النتيجة كما يدعوها الناس الآن متهكمين ، « سلام ميونيخ » او اعظم اخفاق سياسي سجله التاريخ .

اما من وجهة نظر الهر هتلر ، فقد كان سلام ميونيخ أعظم نصر سياسي عرف حتى الان . لان المانيا في الحقيقة قد أصبحت ذات السيادة في اوربا ، وتدين لها اوربا الوسطى بالخضوع ، لان تشيكوسلوفاكيا التي كانت حجر الزاوية في خطة الدفاع ضد المانيا في وسط وشرق اوربا ، قد انهارت ، لا لسبب ، الا لمجرد التهديد بالحرب الذي وجهته المانيا الى اوربا . ومسألة تشيكوسلوفاكيا هذه ، تعد نهاية لدور وشروعاً في دور جديد .

وليست هذه القضية اخفاقاً للدموقراطيات فحسب ، بل هي اخفاق للسنيور موسوليني وايطاليا أيضاً . واذا كان هناك أمل لايطاليا بعد الانشلوس — اي انضمام النمسا لالمانيا — بالنفوذ في حوض الدانوب . فان هذا الامل قد تلاشى باقتحام المانيا تشيكوسلوفاكيا . وبما ان السنيور موسوليني قد توقع هذا التطور المؤسف ، فقد حاول مرة اخرى ان يخرج باحسن ما يستطيع من هذا الموقف . فقد سعى في اعادة تقوية المحور ، كثمن لتأييده المانيا في قضية تشيكوسلوفاكيا . وقد قيل ، إنه عندما اوشك اجتماع ميونيخ

على الانعقاد ، وكان الهر هتلر مع السنيور موسوليني في القطار ذاهباً الى مونخ ، وعد هذا الاخير الهر هتلر بالمساعدة في الاجتماع المقبل ، بشرط ان يساعد الهر هتلر زميله السنيور موسوليني في خططه المستقبلة في البحر الابيض المتوسط . وقد اعطى الهر هتلر هذا الوعد . ونتج عن ذلك ان السنيور موسوليني أصبح يطالب الآن بتونس وكورسكا ونيس ومسائل اخرى . وبذلك توطدت دعائم المحور ، وأصبح قوي البنيان ، قوة ازدادت بضياع نفوذ ايطاليا في اوربا الوسطى شيئاً فشيئاً ، مع ازدياد قوة المانيا فيها تدريجاً . وقد بلغ توسع المانيا في وسط وشرق اوربا اقصى حد ، وليس في قوة احد من البشر ان يقف أمام هذا التيار الجارف . وليس في هذا القسم من اوربا متسع لاية قوة في اوربا بما فيها ايطاليا . والدليل على عدم وجود تأثير لايطاليا في هذا القسم من اوربا ، قد ظهر حينما طغت عليها قوة المانيا في قضية روثينيا ، التي حاولت كل من بولونيا وهنغاريا ، بتأييد ايطاليا ، ان يكون لهما حدود مشتركة ، وذلك باقتطاع قسم من تشيكوسلوفاكيا ، يدعى روثينيا ، والان يسميه الالمان اكرانيا الكرپاتية

وقد انتهى هذا النزاع باجتماع فينا ، الذي وقع في اليوم الثاني من تشرين الثاني الماضي ، حيث لم يتحقق الحد المشترك ، الذي طالما ظهرت الرغبة فيه ، وكان من نتيجة ذلك ان احتملت ايطاليا هذا الدرس

المبين كما تقدم، وهو انها فقدت نفوذها في شرق اوربا ووسطها.

وليس السنيور موسوليني ممن يضربون رؤوسهم بالحيطان الصلبة عندما يرى ان هذا العمل لا يجديه نفعاً. فماذا بقي لايطاليا في اوربا الوسطى كوسيلة من وسائل النفوذ السياسي؟ لم يبق لها شيء سوى المحور مع برلين، الذي اهتم به السنيور موسوليني كل الاهتمام، ونجح في تقويته بعد عناء كبير. ولذلك فقد شرع يستفيد منه لاقصى حد. وعندئذ اهمل اوربا الوسطى وتوجه الى البحر الابيض المتوسط. ونتج عن ذلك، ان النواب الايطاليين رفعوا أصواتهم بالمطالبة بتونس وكورسكا ونيس، وذلك في خلال الخطاب الذي القاه عليهم الكونت شيانو، وزير خارجية حكومتهم.

ومما تجب ملاحظته، ان هذا التطور قد تم بعد شهر فقط من اجتماع فينا. وحينما نسمع ان النواب الايطاليين يطالبون بما تقدم، نعلم انهم مأمورون بذلك. ومعنى هذا أيضاً ان ايطاليا لم تقتنع باكتساح الحبشة، ولكنها تريد ان تظفر ببلاد اخرى. وبطلب ايطاليا هذا، ندخل في طور جديد معقد من اطوار السياسة العالمية. فاذا اتخذنا قضية تونس وحدها، نجد ان النزاع بشأنها بين ايطاليا وفرنسا يرجع تاريخه الى زمن قديم. فقد رغبت ايطاليا في احتلال تونس قبل ان احتلتها فرنسا في سنة ١٨٨١. وبسمارك هو الذي اوعز الى فرنسا في

مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، بان تونس ثمرة ناضجة صالحة للقطف . والاحتلال الفرنسي قد أزعج الايطاليين لدرجة شديدة ، وقد بقي هذا الانزعاج حتى سنة ١٨٩٦ ، حينما انتصر الاحباش على الايطاليين في عدوا ، وبذلك أصبحوا قليلي الامل في الانتصـــار وضعيفي الرغبة في مغامرات استعمارية اخرى . وعلى كل حال ، فان فرنسا قد منحت السكان الايطاليين في تونس بعض الامتيازات تفضلا منها . وبما ان العنصر الايطـــالي قد اوشك ، بزيادة عدده ، ان يطغي على السكان الفرنسيين ، فان الحكومة الفرنسية قد اتخذت في سنة ١٩١٨ التدابير اللازمة للقضاء على هذا الخطر . وبعدئذ اشتدت الخصومة بين الشعبين وما زالت معلقة حتى سنة ١٩٣٥ حيث تم الاتفاق النهائي بين ايطاليا وفرنسا على قضية تونس ، وقد استفاد الايطاليون من الامتيازات الخاصة لأجل محدود . وكان الاعتقاد بان هذا الاتفاق نهائي .

الا ان السنيور موسوليني قد حسب ، ان لا بد من وقوع شيء قبل ان تنفذ شروط هذا الاتفاق . وفي الواقع فقد حدث منذ بضعة أيام (بعد ان مضى على الاتفاق مـا يقرب من ثلاث سنوات فقط) ان الحكومة الايطالية قد نقضت تلك الشروط . وليس من شك في ان ايطاليا تطالب الان بتونس ، ولكن الامر المشكوك فيه هو هل تصر ايطاليا على طلبها في هذا الوقت الحرج ؟ ويرجع ذلك الشك لعـــدة

أسباب، منها: ان بريطانيا العظمى بلسان سفيرها اللورد بيرث قد انبأت الحكومة الايطالية، بان أية مطالبة بتونس، تعد مناقضة للاتفاق الانكليزي الايطالي، الذي نفذ مؤخراً. وهذه المطالبة مناقضة أيضاً للحالة الراهنة في البحر الابيض المتوسط المتفق عليها بين ايطاليا وبريطانيا العظمى.

وليس من شك في ان وقوع تونس في يد الايطاليين، يضر بصالح بريطانيا العظمى، لان تونس تقع على بعد ثمانين ميلا من جنوب صقليا. والقوة التي تتحكم في هذين الشاطئين المتواجهين، يمكنها ان تشطر البحر الابيض المتوسط شطرين في حالة الحرب، وبذلك يصبح كل من جبل طارق والسويس عديمي النفع. والسبب الآخر الذي يدعو ايطاليا لعدم الاصرار على طلبها، هو ان فرنسا ليست مستعدة للتخلي عن تونس، وهي حصينة جداً بمرفأ بيزرتا العسكري. فطلب ايطاليا عندئذ ينحصر في جيبوتي واسهم في شركة قنال السويس.

وربما يخطر على بال الناس ان يتساءلوا: ماذا تريد ايطاليا من جيبوتي والصومال الفرنسي. وبقطع النظر عن ان جيبوتي هي نهاية خط حديد اديس ابابا، فليس من سبب يحمل ايطاليا على تقديم هذا الطلب (بالرغم من انها مع الحكومات الدكتاتورية الاخرى، ترغب في التوسع) لا سيما وان الحبشة لها منفذ على البحر من أريتريا. ومن جهة اخرى فمن الصواب القول بان فرنسا لن تتخلى عما تملكه في

الوقت الحاضر وذلك بحكم التصلب في الموقف الذي اخذ الفرنسيون به منذ ميونيخ . ومن ذلك نستدل ، اننا عدنا مرة اخرى الى ظاهرة من السياسة الدولية ، ليست مملوءة بالاخطار فحسب ، ولكنها ظاهرة نرى من خلالها ، أيُتاح في هذه المرة أيضاً لمحور روما — برلين ، ان يتغلب على محور لندن — باريس ؟

و بالرغم من ان هذا الضجيج الايطالي قد حدث في ذات اليوم الذي وقّع فيه الهر فون ربنتروب في باريس اتفاق عدم القتال مع فرنسا فلدينا برهان كاف على موافقة المانيا ورضاها عن سير ايطاليا الاخير . وفي هذه الحادثة ، لعب المحور دوره مرة اخرى . إذ نرى الهر رودلف كيرشر يكتب — في صحيفة «فرانكفورتر تزايتونك» في اليوم السادس من تشرين الثاني الماضي — فيقول ، «إنه على الزعماء الديموقراطيين ان يوافقوا على روح معاهدة ميونيخ ، وذلك بسيادة المانيا في وسط وشرق اوروبا ، وبسيادة ايطاليا في البحر الابيض المتوسط» .(١) اما اتفاق ميونيخ وروحه ، فلا يعني في الحقيقة الا انهزام الدول الديموقراطية ، بشكل يحمل الدكتاتوريين على ان يجدوا من الممكن ان يتقدموا بطلبات متطرفة كالمطالبة بكورسكا وتونس ونيس ، متجاهلين البتة مبدأ تقرير المصير الذي سبقوا غيرهم الى الدعوة بوجوب العمل به .

---

(١) إن صحيفة « فرانكفورتر تزايتونك » تعد أهم صحف المانيا .

١٩٣٩/٢/٢

«نيس ، كورسكا ، تونس !»

حينما تحدثت اليكم بواسطة المذياع منذ شهر ، كان صدى صريخ المطالبة بتونس و كورسكا ونيس لا يزال يدوي في المجلس الذي اجتمع فيه النواب الايطاليون . وسرعان ما بدأت الصحف تتحدث عن هذا الصريخ ، وتعظم من شأنه ، وتعلق عليه اهمية كبرى . وعلى اثر ذلك ، اخذ الصحفيون الالمان يبحثون في صحفهم هذه المسألة ، ويكررون الصراخ في صحافتهم ، معلنين ان ايطاليا على حق في مطالبتها لان تلك الطلبات وتنفيذها يتمشيان مع روح اتفاق ميونخ . وتلك بلا شك صراحة الالمان ونقصهم في المرونة الدبلوماسية .

وقد حاول الايطاليون ان يؤسسوا حملتهم على شيء من المنطق يمكنهم من ايجاد اساس قانوني . فصرحوا بانهم يرفضون الاتفاق بين فرنسا وايطاليا في سنة ١٩٣٥ ، لان في هذا الاتفاق مساومة بين فرنسا وايطاليا . لم تقم فرنسا بتنفيذ شروطها . وبعبارة اخرى ، تركت ايطاليا حقوقها في تونس ، واكتفت بقطعة من الصحراء الفرنسية تضمها الى مستعمرتها ليبيا ، مع العلم بان فرنسا ، بالاصح

المسيو لافال، سمح لايطاليا باكتساح الحبشة اتماماً لخطة ايطاليا احتلال بلاد النجاشي.

ولذلك، فان فرنسا، قد نقضت عهدها مع ايطاليا حين وافقت اعضاء جمعية الامم على اتخاذ العقوبات ضد ايطاليا، واصبحت هذه في حل من رفض تلك المعاهدة بحذافيرها. وهذا هو الاساس الذي تبني عليه ايطاليا حملتها في الوقت الحاضر.

وربما يخطر على بالكم ان هذا الاساس غريب جداً اذا اعتبرتم أن الاتفاق الفرنسي الايطالي المذكور فيما تقدم، هو وحده الذي مكن ايطاليا من اكتساح الحبشة، وللمسيو لافال وحده يرجع الفضل في الحيلولة دون تنفيذ عقوبات حظر البترول. وليس من حقيقة لهذا الامر سوى حيلولة المسيو لافال. والواقع، انه حينما تعرض المسائل للسياسة الدولية، (ولا سيما للحكومات الدكتاتورية) فلا يجب تعليق اهمية كبيرة على الاسباب القانونية المزعومة.

وحدثتكم في المرة الاخيرة ان السنيور موسوليني (بعد اتفاقي ميونخ وفينا) قد ولّى وجهه شطر البحر المتوسط، واتخذه ميداناً لمطامعه الفاشستية. ولا يزال الى الان على هذا الموضع. كما أن رغبة ايطاليا في طلباتها الجديدة بالبحر المتوسط لم تضعف. وقد اعدت ايطاليا حملتها الجديدة بكل ما أوتيت من حزم.

ولما شرع الايطاليون بالصراخ لنيس وكورسكا وتونس، كان

المستر نفيل تشمبرلين ووزير خارجيته اللورد هالفاكس ، على أهبة زيارة روما ، بعد هذا الحادث بثلاثة اسابيع ، بدعوة من السنيور موسوليني . وفي نفس الوقت ، كان الجنرال فرانكو يقوم باعظم غارة على حدود قطلونيا منذ ابتداء الحرب في اسبانيا . ولم تكن هذه الغارة من قبيل الصدفة ، بل كان المقصود منها ان تظهر الثائرين الاسبانيين (الذين هم تحت رعاية ايطاليا) بمظهر المنتصر . وكان من شأن ذلك ، ان تزيد هيبة السنيور موسوليني في نظر المستر تشيمبرلين ، ويسهل مهمة اقناع هذا الاخير بوجهة نظر موسوليني ، وبضرورة منح الجنرال فرانكو حقوق المحارب . وذلك بلا شك يساعده في الوصول الى نصر حاسم ، ذلك النصر الذي يضع حداً فاصلا لبؤس الاسبانيين .

وفي خلال ذلك ، فقد بلغت الحملة الايطالية ضد فرنسا أقصى درجة من الشدة . ولم يترك الايطاليون وسيلة الا اتخذوها ، من الاذاعة بالمذياع والنشر بالصحف والمظاهرات المنظمة امام القنصليات الفرنسية . وفي تلك الاسابيع الثلاثة التي سبقت وصول المستر تشيمبرلين لروما ، كان من المستطاع ان تنقلب المطالبة بتونس وكورسكا ونيس فتصبح نزاعاً شديداً بين الدولتين . إن وصول المستر تشيمبرلين في الوقت المعين قد يجعله وسيطاً طبيعيا ، كانه مرسل من الله للتوسط بين ايطاليا وفرنسا ، وتسوية المشكلة بينهما ، لا سيما وقد اصبح من

عادته ان يمثل هذا الدور . أوَ ليس المستر تشيمبرلين هو الذي توسط في القضية التشيكوسلوفاكية ؟ وهذه هي الخطة التي أعدها السنيور موسوليني لضيفه الانكليزي ، حين ذهب المستر تشيمبرلين مع اللورد هالفكس في كانون الثاني الماضي لزيارة السنيور موسوليني .

وبقي علينا الان ان نتسائل هل نجحت الخطة التي أعدها السنيور موسوليني ؟ الجواب على ذلك انها لم تنجح لعدة اسباب نبينها فيما يلي : ليس من شك في ان المستر نفيل تشيمبرلين يرغب في أن يرى الجنرال فرانكو منتصراً . وكل مشروع يقدمه السنيور موسوليني من أجل انتصار فرانكو ، ينظر اليه المستر تشيمبرلين بعين الرضا . فمثلا أراد السنيور موسوليني ان يحصل للجنرال فرانكو على حقوق المحارب . فاذا نالها ، فان باستطاعته ان يضيق الخناق على اسبانيا الجمهورية ، ويضطرها الى التسليم لا بقوة السلاح ، بل بتهديدها بالمجاعة . وهذا ولا ريب احسن الوسائل لنيل النصر ، لانه من الوسائل الفعالة والاقتصادية . والسبب الاقتصادي هو الذي تفضله ايطاليا ، لا سيما و هي التي تقدم المعونة المادية وتتحمل تكاليفها .

وقد رفض المستر تشيمبرلين (في الجلسة التي انعقدت بتاريخ ١١ كانون الثاني الماضي مع السنيور موسوليني) اعطاء فرانكو حقوق المحارب للاسباب التالية : اما اولها ، فان فرنسا ترفض بالبداهة

اعطاء هذه الحقوق، لانها لا تود ان ترى فرانكو منتصراً، والسبب الثاني، ان الولايات المتحدة تشمئز كل الاشمئزاز من اعطاء فرانكو حقوق المحارب لان الجنرال فرانكو فاشستي النزعة، والاميركيون يمقتون الفاشستية في الوقت الحاضر. والسبب الثالث وهو المهم، هو ان الرأي العام في انجلترا ضد ذلك، وليس في استطاعة المستر تشمبرلين ان يكون مناوئاً للرأي العام. ومن جهة اخرى، فان الجنرال فرانكو ظافر على كل حال، وهو يتمتع بكل حقوق المحارب تقريباً، ولو بوجه غير مشروع. والسبب الذي يحملنا على الاعتقاد بذلك هو انه كان يسمح بالقاء القنابل على السفن الاجنبية ولا سيما الانجليزية منها التي تأتي بالطعام للجمهوريين، والتي غض المستر تشيمبرلين النظر عن تدميرها. ولم يبق في منح الجنرال فرانكو حقوق المحارب إلا مظهر سياسي لا لزوم له في الحقيقة. ومن اجل ذلك فقد رفض المستر تشيمبرلين اعطاء هذه الحقوق للجنرال فرانكو، وقد خاب أمل السنيور موسوليني في ذلك.

بقيت المسألة الاخرى، وهي توسط المستر تشمبرلين بين فرنسا وايطاليا، تلك الوساطة التي يعلق عليها السنيور موسوليني كل الامل. ان الضجة التي اثارها النواب الايطاليون قد أحدثت بطبيعة الحال رد فعل في فرنسا وفي غيرها من أنحاء العالم. ففي فرنسا كانت نتيجة ذلك

ايجاد رغبة عامة بين مختلف الطبقات، في رفض طلبات ايطاليا. وبما أن مسؤولية الاجابة تقع على عاتق المسيو دلادييه رئيس الحكومة الفرنسية، فقد أجاب بكل حذق ومهارة، فاعلن انه سيزور البلاد التي تطالبها ايطاليا. وبهذه الزيارة، يتسنى للعالم أن يرى حقيقة رغبة السكان في ان يظلوا تحت الحكم الفرنسي او ان يتخلوا عنه. ولا شك في أن هذه الاجابة قد اسفرت عن حذق كبير، لانها تعتمد على فكرة تقرير المصير، وذلك هو نفس السلاح الذي استعملته الحكومات الدكتاتورية ضد الديموقراطيات، فنجحت نجاحاً كبيراً. وفي زيارة المسيو دلادييه الحديثة، قد وضحت فكرة تقرير المصير في نفوس السكان في كورسيكا وتونس وضوح الشمس. فقد اجمع سكان هذه البلاد على ان تبقى فرنسية. اما عرب تونس فقد صرحوا بانهم يفضلون فرنسا على ايطاليا إن كان لا بد من اختيار احدى الدولتين.

ولا ريب في ان هذه النتيجة القاسية قد ساءت ايطاليا. وبناء على ذلك، فان الوساطة بين فرنسا وايطاليا (التي رغب الايطاليون الى المستر تشمبرلين في القيام بها) أصبحت بعيدة الاحتمال. وزيادة على ما تقدم، فقد حدث بعدئذ حادث فكه، اذ أن الحكومة الفرنسية كانت قد أرسلت الى الحكومة الانكليزية، قبيل زيارة المستر تشمبرلين لروما، تطلب اليها بصورة رسمية الا تتوسط في النزاع

الفرنسي الايطالي . وفكاهة هذا الحادث ، في انه لا يمكن أن يتوسط شخص بين متخاصمين ما لم يطلبا منه ذلك . وهذه الوساطة غريبة ولا شك ، إذ انه في الوقت الذي طلبت فيه فرنسا عدم الوساطة ، كانت ايطاليا في كل مظاهرها تعد الرأي العام والمستر تشمبرلين نفسه لهذه الوساطة . ولم تفقد ايطاليا الامل في ذلك .

ولكن هذا الامل قد تزعزع لان المستر تشمبرلين واللورد هالفاكس ، قبل ان يزورا روما عرّجا على باريس ، وتحدثا الى المسيو دلاديبه الذي أوضح ثانية الى المستر تشيمبرلين ، أنه لا حاجة الى الوساطة . وبنتيجة هذه المحادثة ، أصبح من الثابت ان مباحثات روما ، سوف تنتهي بالاخفاق من وجهة نظر السنيور موسوليني . ومما لا ريب فيه ، ان المستر تشيمبرلين لم يود ان يقف في باريس ، لو لم يؤثر فيه اللورد هالفاكس . اما السبب القاطع في اضطرار المستر تشيمبرلين لزيارة باريس قبل روما ، فهو ان رئيس الولايات المتحدة المستر روزفلت ، كان قد القى رسالته الهامة في مؤتمر واشنكتون . وفي هذا الوقت يجب علي ان اقول كلمة في موقف اميركا ، وكيف اثرت رسالة المستر روزفلت على المستر تشيمبرلين .

والامر الهام ، أن موقف اميركا وعلاقاتها بالمسائل الاجنبية منذ سنة او سنة ونصف ، يختلف كل الاختلاف عما هو عليه الآن .

وبعبارة اخرى، قد كان الاميركيون منذ سنة ونصف السنة يحبذون العزلة التامة، ولا تؤثر فيهم الحوادث التي تقع خارج بلادهم. اما الآن فبالعكس من ذلك، فقد أصبحوا يدركون أن العالم المحيط بهم كثير الاخطار، فان لم ينتبهوا، فان دارهم ستشتعل بالشرارات التي تتطاير بالقرب منهم. فالحرب الصينية وما فيها من الفظائع، والحرب الاسبانية وما يخالطها من الشدائد، ثم طموح الدول الدكتاتورية وحبها للاغتصاب، كل ذلك قد أيقظ في الاميركيين غريزة الاحتفاظ بالنفس. وقد بدأ ذلك باظهر شكل منذ اتفاق ميونيخ وما أصاب الاقليات في ايطاليا والمانيا. ويرجع الفضل في كل هذا التطور في الموقف الاميركي الى الرئيس روزفلت. فمنذ ستة أسابيع، رأينا الدول الاميركية قاطبة تجتمع في ليما للمداولة، وتقرر بانها ستناوىء متحدة كل تعدٍ أجنبي من اي نوع كان، لا سيما التعدي الروحي والاقتصادي. ولم يكن المعنيّ بهذا التصريح غير الدول الدكتاتورية وفلسفة الحكم فيها.

ومنذ ثلاثة أسابيع، حينما القى المستر روزفلت خطابه في المؤتمر، أبان ان الامة الاميركية لا يمكنها ان تقف موقفاً سلبياً كموقف المتفرج، في حين ان قوانين الحرية والديموقراطية والدين تنتهك ويستخف بها. ولم يكن هذا القول نظرياً فحسب، بل صرح المستر

روزفلت بان قانون الحياد الاميركي ، الذي يحظر بيع السلاح لاي دولة من الدول المتحاربة ، يجب ان يعدل ، لان هذا الحياد لا يكون عادلا في بعض الظروف كما حدث في مسألتي اسبانيا والصين ، اذ لم تتمكن ضحايا الاعتداء في البلدين المتحاربين من شراء السلاح من اميركا .

والامة الاميركية التي تعد الحرية والدين في غاية الاهمية ، تلتف الان حول الديموقراطيات لمناوئة الدكتاتوريات . ولا يسع المستر تشيمبرلين إلا ان يهتم أقصى الاهتمام بموقف الامة الاميركية ، لان بريطانيا العظمى في حاجة الى صداقة الاميركيين اكثر من حاجتها الى اي دولة اخرى . ومن هنا نشأ تأثير رسالة المستر روزفلت في المستر تشمبرلين ، التي اضطرته الى زيارة باريس والاصغاء الى رغبات فرنسا . وهذا ما دعا السنيور موسوليني الى ان يصادف تلك الخيبة في محادثات روما . وقد اتخذ الديموقراطيون بأجمعهم موقفاً حازماً أمام الدكتاتوريين . ولا يمكن للدكتاتور أن يحتمل الخيبة الدبلوماسية إلا مدة قصيرة جداً . ومن اجل ذلك ، فقد أهمل السنيور موسوليني كل ادعاء بعدم التدخل ، وحيا انتصار الثوار في اسبانيا ودخولهم برشلونه كأنه انتصار ايطالي .

فمن جهة نرى الديموقراطيين يتخذون موقف الحزم ، ومن جهة اخرى ، نرى الدكتاتوريين يظهرون بمظهر الطامع الراغب في التوسع .

وفي النهاية ليس لي ان اتنبأ عما يخبؤه الغيب . فذلك ليس من الحكمة في شيء ، وانما أقول ، إن الانسان لا يستطيع الا أن يرى السماء ملبدة بالغيوم السوداء .

١٩٣٩/٣/٢

« الحادثة الصينية »

إن اوربا تجتاز في الوقت الحاضر دور هدوء. وتفكر الدول الكبرى فيها، (بعد ان تتابعت عليها المحن) فيما عسى ان تفعله. فمن المستحسن (والحالة هذه) ان نوجه انتباهنا الى بلاد اخرى من هذه المعمورة، اي الى الشرق الاقصى، لنحاول ان نعرف ماذا يحدث هنالك.

ولست اود ان اتعمق في التاريخ من اجل تفسير المنازعة الحاصلة بين الصين واليابان، وانما اقول، إن هاتين الدولتين تتحاربان بلا انقطاع منذ ثلاثة عشر قرناً خلت. ولا شك في ان بين الدولتين فروقاً واضحة، من حيث اختلاف العقلية والفلسفة والكفاءة. وهذا هو الاساس الذي بنيت عليه هذه الخصومة غير المنقطعة.

اما الصينيون، فهم قوم مسالمون لهم فلسفة ومدنية عالية. واما اليابانيون، فعلى العكس من ذلك، اذ لهم اطماع واندفاعات شبيهة ببراكينهم العديدة، التي تثور في جزائرهم. فقد كانوا منذ الثلاثة عشر قرناً الماضية، دائمي التعدي اذا استثنينا فترة قصيرة من هذه المدة.

والذي شجعهم على هذا الاعتداء، الحروب الداخلية في الصين، التي كانت تفرق بين السكان. ففي سنة ١٨٩٥، ظفرت اليابان ظفراً عظيما، كان من نتيجته ان تسربت الفوضى الى صفوف الصينيين. وحينما انتصرت اليابان في سنة ١٩٠٤، على روسيا، اصبحت الاولى في عداد الدول العظمى، وشعرت عندئذ بالحاجة الى التوسع الذي لم يكن ميدانه الا الصين.

وبعد فترة الحرب العظمى، حينما كان اليابانيون مخلدين الى الراحة، انتبه الصينيون من غفلتهم، وبدأوا يتخلصون من الفوضى، لا سيما بعد ان عركتهم الحرب. وكان من حسن حظهم، ان اتيح لهم وجود قائد قدير هو المرشال شيانك كي شك، اذ شرع في توحيد صفوفهم وفي الاصلاح ما امكنه ذلك. وقد كانت اليابان تنظر الى هذا الامر بعين القلق. لان وحدة الصين السياسية وتوفر الوسائل الصناعية فيها مما يضع حداً لاطماع اليابان في الصين.

وقبل ان تذهب الفرصة من يد اليابان رأت، في سنة ١٩٣١، ان تقتطع شيئاً من الصين، فاكتسحت منشوريا. وفي اكتساحها لمنشوريا، قد دخلت في دور مجازفة عظيمة محاطة بكثير من الاخطار، ففي ذلك الوقت، كان في الدنيا مؤسسة عظيمة لتنفيذ القانون الدولي، في شكل عصبة الامم. وحول هذه العصبة، وجدت وسائل سياسية

تؤيدها الدول الكبرى، منها معاهدة كيلوج، التي تنص على عدم الالتجاء الى الحرب، ومنها معاهدة الدول التسع (١). ومهما يكن من شيء فان اعتداء اليابان معناه نقض هذه المباديء الدولية، والاستخفاف بالدول العظمى التي تشد ازرها. اما النتيجة، فقد كانت مرضية جداً من وجهة نظر اليابان. فالولايات المتحدة لم تحتج فقط على هذا العمل، بل طلبت مؤازرة بريطانيا العظمى لعمل ما يمكن ان يعرقل سعي اليابان. إلا ان بريطانيا العظمى، بتأثير المحافظين وخوفهم من تدخل البلشفيكية في الصين، رفضت طلب اميركا. اما عصبة الامم، التي تتزعمها بريطانيا، فقد اكتفت بارسال لجنة تحقيق الى الصين، برآسة بريطاني (يدعى اللورد لِتون) ليحقق في شيء تعرفه العصبة من قبل. ولما ان عادت هذه اللجنة وقدمت تقريرها، حصلت في مركز العصبة في جنيف، عدة مباحثات علمية وقانونية، من شأنها ان تجد طريقاً لعدم تطبيق نصوص العقوبات على اليابان. وبوجود هذه الطريق، فقد انهدم اول حجر من بناء العدل الدولي، الذي شيدته الدول بعد الحرب العظمى.

ولذلك، فان اليابان قد سارت في طريقها دون قلق. لان القانون الدولي قد قضي عليه. وفي سنة ١٩٣٣، اي بعد اكتساح منشوريا،

---

(١) إن معاهدة الدول التسع قد تمت بين الدول التي لها مصالح في الصين وتنص على احترام الحالة الراهنة فيها.

ألحقت اليابان بها ولاية جهول المجاورة لها، لان اليابان ادعت ان ولاية جهول ضرورية من اجل الدفاع عن منشوريا. ولكن الاسباب الرسمية التي ادعتهـــا اليابان لتبرير أعمالها، لا تحتاج الى ان نلفت نظرنا اليها، فهي شبيهة بالاسباب التي تذرعت بها ايطاليا قبل اكتساح الحبشة. ففي سنة ١٩٣٥، هاجمت ايطاليا الحبشة، وفي سنة ١٩٣٦، شرعت كل من ايطاليا والمانيا بالثورة في اسبانيا. وفي نفس هذه السنة، قامت حملة يابانية على مقاطعة سُيان في مونغوليا الداخلية ولم تنسحب الا بعد ان صادفت مقاومة غير منتظرة. فيمكنكم والحالة هذه، ان تروا الى اية درجة وصل إضطراب الامن في مختلف أنحاء العالم، مما دعى اليابان الى ان تفكر في العمل بمطلق الحرية.

فحول منشوريا، توجد خمس مقاطعات غنية بمواردها الطبيعية، وهي شاهار وسُيان وهوبي وشانسي وشانكونج. اذ يوجد فيها الحديد والفحم والصوف والخشب والقطن وعدة مواد خام اخرى، كبيرة القيمة في نظر اليابان وتساعدها على التوسع. ومن البديهي ان من السهل على الانسان ان ينقض القانون اذا رأى غيره يفعل ذلك.

فمثلا، الحادثة التي وقعت في جسر ماركو بولو (قرب مدينة بايبنغ في السابع من تموز سنة ١٩٣٧، والتي سببتها اليابان) كان من شأنها ايقاع العقوبة في الصين لسماحها بحصول تلك الحادثة، ثم وقوع

الحرب غير المعلنة بين الصين واليابان .

امـــا هذه الحرب ، التي مضى عليها الآن عشرون شهراً ، فقد كانت موضع العجب ، اذ انتظر الكل ظفراً سريعاً لليابان ، لان جيشها مجهز باسلحة اتم من اسلحة الجيش الصيني ، وكذلك النظام والتدريب العسكري . لا سيما وان الصين ليس لها قوة جوية ، وليس لديهـــا التجهيزات الحديثة ، وخططها الحربية ينقصها الشيء الكثير . وليس منا إلا من يعتقد بصحة ذلك ، إلا ان عوامل اخرى كان لها التأثير في تأخير الظفر . فمثلا ، لم تنحصر الحرب في جبهة واحدة ، لان الصين وجهتها لشنغاي ، ووضعت هنالك أحسن جيوشها . وقد عقبت ذلك حرب طويلة عنيفة ، إضطرت من اجلها اليابان ، ان ترسل امدادات اكثر مما كانت تنتظر .

وفي النهاية ، حينما انهارت مقاومة الصينيين في شنغاي حدثت نتيجتـــان : اولاهما ، ان اليابانيين بعد ان تحملوا خسائر فادحة في الذخائر والرجال ، قد غيروا (بتأثير الجيش) كل خططهم في الحرب . فالمتطرفون في اليابان قد تمسكوا بنظرية ان الصين كلها يجب ان تكون تحت قدمي اليابان . والذي يؤيد هذه الفكرة ، ان اليابان قد إضطرت الى ان تجيش عدداً كبيراً من رجالها ، وان تحصر مصنوعاتها فيما يتعلق بالحرب . وتلك بلا شك فرصة مناسبة للقضاء على الصين الى

الابد ، وجعلها تابعة لليابان . اما النتيجة الثانية ، فهي تتعلق بالصين ، اذ ان الجيوش الصينية قد قاومت الزحف الياباني في شنغـــاي مدة طويلة ، واوقعت فيهم خسائر كبيرة ، ولا شك في ان ذلك قد ترك في نفوس الصينيين اثراً عظيما ، بلغ الى درجة ، أن انهار الاعتقاد العـام الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت في الصين ، من ان اليابانيين لا يغلبون .

وكان من نتيجة ذلك ان فيض الوطنية الذي غمر الصين في اول حربها مع اليابان ، قد قوي واشتد ، بفكرة ان اليابانيين يمكن التغلب عليهم . وأصبح من الواجب ، ان كل شيء في الصين وكل رجل وامرأة ، يجب عليه ان يساعد على اخراج العدو . وبعد معركة شنغاي ، وبالرغم من انتصار اليابانيين بسرعة ، واحتلالهم المدينة تلو الاخرى ، فان الصينيين قد أعادوا تنظيم جيوشهم في داخل البلاد ، وشكلوا جيوشاً جديدة .

اما الحرب مع الصينيين فقد أتت بنتائج مدهشة . فلاول مرة منذ عـــدة سنين ، توحدت الصين وأصبح الاقليم الشرقي والغربي متحدين على طرد اليابانيين . وفي سنة ١٩٣٦ ، حينما ظهرت مقاصد اليابان لكل شخص في الصين (فيما اكتسحته وفيما كانت عازمة على اكتساحه) حدث ان توافق المرشال شيانك كاي شك ، (حين

اختطافه في يُنّان) مع الشيوعيين الصينيين ، ووعدوه بالولاء . وبعدئذ ، أصبح الشيوعيون في الصين ، الذين يؤلفون قسما عظيما من غربيها ، يقاتلون بمنتهى الحماسة والقوة ، مع الصينيين في الشرق . لان وجهة نظرهم ان اليابان أسوء الامم المستعمرة ، وينظرون اليها نظرة عداء ، كما ينظرون الى الرأس مالية التي تمثلها اليابان . وكان من نتيجة هذا الاتحاد ، ان اليابان التي كان جيشها في اول الامر يبلغ اربع مئة الف مقاتل ، لاكتساح المناطق الخمس الآنفة الذكر ، قد إضطرت الى ان تزيد عدد جيشها الى المليون والنصف مليون مقاتل . وقد زعمت اليابان ان هذا العدد يكفي لاكتساح بلاد يبلغ عدد سكانها الاربع مئة والخمسين مليوناً من البشر . ولا شك في ان اليابان ستحتاج الى زيادة عدد جيشها ، لان الجيوش الصينية لم تغلب حتى الان ، بل انسحبت الى داخل البلاد فتبعها اليابانيون . وقد أقام شيانك كاي شك ، مركز القيادة في داخل البلاد في شونكنج . وبالرغم من ان اليابانيين قد احتلوا هانكو وكانتون ، فانهم سيواجهون جيوشاً جديدة في داخل الصين . وهذه الجيوش هي التي تمثل الصين الجديدة ، التي نقلت الى داخلها المعامل والبنوك والادارات الحكومية . وكل الظواهر تدل على امكان تجنيد ملايين اخرى .

وعلى كل حال فأن الناس يتساءلون عما اذا كان من الممكن

للصين ان تستمر على هذه الحرب الضروس في الوقت الذي تنحصر هذه الحرب في كل بلادها الساحلية . وفي الواقع ، ان استمرارها متعذر لو لم يكن لها اتصال بالمستعمرة الفرنسية وهي الهند الصينية . فبين مدينة هنوي في الهند الصينية ، وبين يونان ، توجد سكة حديدية تمكن الصينيين من الحصول على احتياجاتهم من اسلحة ومؤنة من الخارج . وتوجد طريق اخرى أنشئت الآن من بُرما الى جنوبي غرب الصين . وكذلك تربط الصين بسيبريا طريق اخرى ، فكل ذلك مما يساعد على استمرار الحرب مدة طويلة .

اما النتيجة لهذه الحرب ، فهي الى الآن غير ظاهرة . إلا انه يوجد بعض عوامل تمكن الانسان من ان يبني عليها تنبؤه . اما العامل الاول ، فلا يرجح الى رجحان كفة ظفر اليابان ، وهذا العامل هو اتساع البلاد الصينية . لان الصين من اوسع بلاد العالم ، وليس في استطاعة اليابانيين ان يحتلوا هذه البلاد التي يبلغ عدد سكانها الاربع مئة والخمسين مليوناً بجيش يبلغ عدده المليونين ، لان في مثل هذه الظروف ، تكثر حرب العصابات . وفي الحقيقة ، نجد الآن انه بالرغم من ان اليابانيين قد احتلوا مناطق واسعة ، فانهم على الدوام يهاجمون في هذه المناطق من قبل عصابات صغيرة تقاتل ثم تفر ، وهي في حركة دائمة . وأما العامل الثاني ، فهو اتحاد الصين وتجهيزاتها . وليس للصين

في الوقت الحـــاضر قوة جوية تذكر ، إلا أنه أنشئت معامل لصنع الطائرات . وأما العامل الثالث فهو المعونة الاجنبية ولمن تعطى . وحتى الآن ، لم تطلب اليابان اية معونة خارجية ، ومن المحتمل انها ستحتاج الى قروض أجنبية في المستقبل القريب . والدولتان الوحيدتان اللتان يمكن ان تقرضا اليابان ، هما المانيا وايطاليا . إلا انهما في حاجة ماسة الى النقود فكيف يقرضانها ؟ أما الصين ، فلم يكن في إمكانها عقد قرض في اول الحرب ، لانها كانت الفريق الذي سيخسر الحرب في نظر معظم الناس . اما الآن ، فاحتمال نجاحها في نظر أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية قد ازداد . وأصبح من المحتمل ان تنال المعونة الخارجية اكثر من احتمال اليابان .

فاذا اعتمدنا على العوامل الثلاثة التي سبق ذكرها ، أمكن التنبؤ بحرب تطول عدة سنوات ، وتنتهي بهزيمة اليابان . وقد تحدث نتيجة أسرع مما يظن ، وتكون مخالفة لما ينتظر ، لسببين : اما الاول ، فالحرب العامة . وأما الثاني ، فالقلق الداخلي في اليابان ، الذي يمكن ان يتحول الى انقلاب .

١٩٣٩/٦/٣

قانون الحياد الامبركي

والمفاوضات الانجلو روسية

حدث في الاسبوع المنصرم ان تطور الوضع السياسي العالمي تطوراً خطيراً من ناحية الهيكل العظيم ، الذي قامت بتشييده الدول الدموقراطية لصد الدكتاتوريين . فقد بدأ ذلك الهيكل في حالة توطيد كبير الاهمية من جهة . ومن جهة اخرى ظهر ان محاولة اتمامه ، لا تزال حتى الآن ينقصها الشيء الكثير . اما الحادث الاول ، الذي لا شك في تعزيزه للجبهة الدموقراطية ، فهو الرسالة التي بعث بها المستر كوردل هل الى رئيسي لجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة . واما الحادث الثاني ، الذي يضيء وضعية ما سمي بجبهة السلم بصورة تنير الاذهان ، فهو خطاب الرفيق مولوتوف وكيل الشؤون الخارجية في روسيا ، حين اشار الى حالة المفاوضات بين روسيا وبريطانيا .

اما الحادث الاول ، اي رسالة المستر كوردل هل ، فتشير الى

تطور هام في سياسة الولايات المتحدة تجاه اوربا، ففي تلك الرسالة، يقترح المستر كوردل هل وزير خارجية اميركا على البرلمان، ان يبدأ باجراآت لتعديل قانون الحياد الذي تم بعد جهد عظيم منذ وقت قريب، ذلك القانون الذي وضع اثناء آخر نوبة اعتزال من النوبات التي إعترت الولايات المتحدة بعد الحرب العظمى.

ومهما يكن من الامر، فان لهذا التعديل غرضين واضحين: اما الغرض الاول، فيرمي الى مساعدة الدول الدموقراطية فيما اذا وقعت الحرب، واما الغرض الثاني فيشير الى صيانة الحياد لاطول وقت ممكن حتى يفسح المجال لرواج البضائع الاميركية. ان هذا التعديل المزمع اجراؤه، والذي لا ريب في تنفيذه في المستقبل، (نظراً لتحبيذه من الرأي العام)، مبني على الفكرة من جهة ان الدول الدموقراطية، جديرة بالمساعدة في حال انفجار الحرب، لما لها من فلسفة دولية مماثلة لآراء الاميركيين. وهذه المساعدة، امر مستطاع للدول الدموقراطية، لان لها اموالا طائلة مودعة للاستغلال في الولايات المتحدة، وتستطيع هذه الدول مراعاة قانون الحياد المعدل، وذلك بشراء الاسلحة وغيرها من الاسواق الاميركية نقداً، ثم نقل البضائع بسفنها الى بلادها. بيد أن هذا الامر ليس في مقدور الدول الدكتاتورية، اذ ليس لها الاموال الكافية في الولايات المتحدة لشراء الذخائر نقداً، وليس لها السفن

الكافية لنقلها ، وبناء على ما ينص عليه قانون الحياد المعدل فانه يمنع التجار الاميركيين ، تصدير البضائع منقولة على مراكب اميركية . اما الفكرة الثانية ، التي بني عليها هذا التعديل ، فهي الاعتقاد بعدم الحكمة في الحظر المطلق بشأن اصدار البضائع الى الخارج أثناء الحرب (كما كان الامر قبل التعديل) لما يترتب على هذا الحظر من خسائر عظيمة للتجارة الاميركية ، والاحتمال الذي لا ريب فيه ولا مندوحة عنه ، هو تهريب البضائع ، ذلك الاحتمال الذي لا شك في أنه يؤدي الى منازعات دولية ، تجر اميركا الى خوض غمار حرب ، بناء على ما كان من نصيب مثل تلك المنازعات ، في اضطرار أميركا الى خوض غمار الحرب العظمى .

وصفوة القول ، إن جبهة السلم قد توطدت اركانها من جراء عزم الحكومة الاميركية الرسمي على تعديل قانون الحياد ، وتمهيد الطريق لاشتراك الولايات المتحدة في الحرب المقبلة في صف الدموقراطيات ، اذ أن مثل هذا التعديل ، ينم عن اعتقاد عام بأن خطر الحرب من الآن فصاعداً ، سيكون عاماً شاملا ، وذلك لما يتضمن من اعتزام اميركا على مساعدة بريطانيا وفرنسا .

اما من جهة اخرى ، فيلوح لنا أنه لم تزل هناك صعوبات هامة تعترض اتمام تشييد جبهة الدموقراطيات . فان المفاوضات التي شرع

فيها منذ شهرين مع روسيا ، (تلك الحكومة التي سوف تكون من أهم اركان الجبهة) لم تسفر حتى هذا الوقت عن نتيجة حاسمة ، وقد جاء خطاب الرفيق مولوتوف منذ يومين ، مبيناً للعالم أن نجاح المفاوضات لا يزال بعيد التحقيق .

ومما هو جدير بالذكر ، أن هذه المفاوضات ، قائمة على اساس نظرية الامن المشترك ، وهي عين النظرية التي سخر بها الساسة المحافظون في بريطانيا وفرنسا بعد حرب الحبشة ، والتي يلجأون اليها الآن ، مضطرين ، وبدون رضى منهم . اقول بدون رضى منهم ، لان ما يريده الساسة الغربيون ، ولا سيما المسيو بونيه والمستر تشيمبرلين ، هو تطبيق نظرية الامن المشترك بصورة غير كاملة . او بعبارة اخرى ، بصورة تصان بواسطتها مصالح بلادهم الخاصة ، دون الاكتراث بعناصر الانصاف والمبادلة . ويتضح لنا من هذا ، موقف روسيا السلبي في هذا الوقت . فمثلا ، لو قبلت روسيا مقترحات الدول الغربية ، فانها تصبح في حالة تضطر معها إلى دخول الحرب والمدافعة عن فرنسا وبريطانيا ، فيما لو هوجمت تونس او جبل طارق او اليونان ، ولا يكون لها حق المساعدة الحربية من قبل هذين البلدين الغربيين ، في حالة التعدي على لتفيا او استونيا . بيد انه من السهل التسليم ، بان استقلال اليونان بالنسبة لمصالح بريطانيا الحربية ، ليس أقل خطورة ولا اهمية من استقلال لتفيا بالنسبة لروسيا ومصالحها الحربية وغيرها

والحقيقة ، إن الدول البلطيقية الصغيرة ، ذات خطورة من الوجهة الحربية في نظر روسيا ، لا تقل عن خطورة هولندا وبلجيكا من عين الوجهة ، في نظر بريطانيا . فان لم تضمن الدول الغربية صيانة الدول البلطيقية من الاعتداء ، فلن يكون هناك تحالف دفاعي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا . وهذا مما يضع الدموقراطيات في اخطر وضع ، اذ ترجح كفة الميزان في جهة الدكتاتوريين .

وربما تزعم الدموقراطيات من جهة اخرى ، أن من العسير ضمان استقلال بلاد كالبلاد البلطيقية التي ترغب في الحياد المطلق ، ولا تريد التدخل في حلبة السياسة الدولية . ولكن مثل هذا الزعم ، يبدو تافها اذ غرض البلاد التي ترغب في الاحتفاظ باستقلالها ، ان تقاوم بالسلاح كل تعد يهدد ذلك الاستقلال ، ولا يكون من المنطق أو الحكمة حينئذ أن تأبى تلك البلاد اية مساعدة . فبناء على ما تقدم ، يمكن القول ، بأن بريطانيا وفرنسا في اضطرار لان تذعنا لمطالب روسيا ، واذا ثبت ذلك فيكون حينئذ لروسيا الفضل ، في أن استعادت المادة السادسة عشر من عهد عصبة الامم ، شيئاً من الاحترام الدولي .

١٩٣٩/٦/١٠

يوغوسلافيا

مفتاح البلقان

لنترك المفاوضات التي كانت لا تزال جارية لاستقرار الحالة في شمال شرقي اوربا، والتي سنعود اليها في مناسبة قريبة، لنجيل النظر في الجنوب الشرقي من اوربا، ونمتحن وضعية الحكومة اليوغوسلافية وصبغتها في التصنيف والتنسيق العام القائم الآن في القارة الاوربية. ولا بد ليوغوسلافيا ان تلفت الانظار في هذه الحالة، وذلك بمناسبة زيارة الامير بولس مدينة برلين خلال الاسبوع الماضي، لا سيما وأن الظروف التي تحيط بهذه الزيارة كثيرة التعقد، وأنها في ذات الوقت، تبدو موضعاً للحفاوة والمراعاة العظيمتين من كلا الطرفين، اي الدكتاتوريين والدموقراطيين، لاجتذاب هذه البلاد الى من تفضل التسليم اليه في النهاية.

وأول ما ينبغي علينا ذكره بشأن ظروف يوغوسلافيا المعقدة، هو أن حكومتها ذات صبغة اشبه بالشكل الدكتاتوري منه بالشكل

الدموقراطي: وقد ظهر هذا التقليد الحكومي، منذ تقلد الملك اسكندر المتوفى الحكم، وتتابع هذا التقليد الى هذا اليوم تحت حكم الوصي الاعلى على العرش، الامير بولس. وبعبارة اخرى، لم يكن للرأي العام اجمالا، تمثيل في الحكومة. وهذا التغيير في شخص الحاكم احدث تغييراً في السياسة الخارجية. فبعد أن كانت يوغوسلافيا تفضل الدموقراطيين، وتمثل سياستهم، غدت تميل الى الدكتاتوريين، وذلك بعد ما استتب الحكم للامير بولس. فمنذ ذلك الحين، اي منذ خمس سنوات، درجت يوغوسلافيا على طريق التفاهم والمودة مع المانيا وايطاليا.

بيد أنه طيلة الوقت الذي تلا الحرب العظمى، كان الرأي العام اليوغوسلافي، (ولا يزال حتى الآن)، موالياً للدول الدموقراطية، وحال ذلك الرأي دون اعلان الحكومة اليوغوسلافية، بصراحة انضمامها لسياسة الدول الدكتاتورية، على الرغم من رغبة الحكومة نفسها في ذلك. فلو تساءلنا عن الدواعي التي حفزت الحكومة اليوغوسلافية، الى تفضيل حكومات المحور، لوجدنا أن ليس هناك جواب مقنع، لان يوغوسلافيا من الدول الراضية عن الانقلابات والتعديلات في الخريطة الاوربية التي تلت الحرب العظمى. فليس لنا اذن، إلا أن نقتنع بأن السبب في ذلك الانحراف، هو ميل حكام

يوغوسلافيا الشخصي في ذلك، ولا سيما الامير بولس والمسيو ستويا دنوفتش: وهذا مما لا يجيز لنا الاستغراب، لانه مستطاع في الدول الدكتاتورية او شبه الدكتاتورية، إيجاد ثلم بين الرأي العام، وسياسة الحكومة، وتغلب هذه الاخيرة بالطبع. على أنه من المتعذر في بعض الاحايين تحدي الرأي العام. وبناء على هذا، فقد حدث منذ زمن (وقبل ان تكتسح ايطاليا البانيا) أن أضطر المسيو ستويا دنوفتش (رئيس وزارة الحكومة، والنصير الاول لدول المحور) الى التنازل عن الحكم. اما خليفته، المسيو ماركوفتش، فليس بنفس شدة سلفه في الميل الى الدكتاتوريين، إلا أنه فوجيء (بعد ان اقتحمت ايطاليا البانيا) بوضعية يجدر بنا ان نتلمس عناصرها.

فقد أصبحت يوغوسلافيا على اثر ذلك الاقتحام، تحدها شمالا وجنوباً دول المحور. فهي الآن، في أخطر وضع من الوجهة الحربية، إذ من السهل على دول المحور ان يدخلوها. وكل مقاومة عسكرية عندئذ، تبوء بالفشل. لا بسبب عدم التناسب في القوى المتواجهة فحسب، بل بسبب اختلاف العناصر أيضاً، التي تؤلف اليوغوسلافيين. وهذا مما لا ريب فيه، سبب ضعف، لا سيما وأن لكل من تلك العناصر مطامع مختلفة. وبناء على ما تقدم، لم يصبح في استطاعة المسيو ماركوفتش، (ولو كان له في ذلك رغبة) أن ينحرف

عن سياسة الموالاة لدولتي المحور ، خوفاً من إثارة غضبهما وخوفاً من النتائج الطبيعية التي تترتب على ذلك . وبناء على هذا ، فقد قبل الامير بولس ، الوصي على عرش يوغوسلافيا ، دعوة الهر هتلر الى زيارة برلين ، بكل امتنان وسرور . على أنه لم يقرر شيء ذو أهمية على زيارة الامير بولس . إلا أن التصريح الذي أذيع أثر تلك الزيارة كان قليل اللفظ لكنه كبير المعنى : فقد استفاد منه الانسان ، أن يوغوسلافيا في موقفها الحاضر ، لا تريد إلا السلم والمودة مع الجميع ، وأنه ليس في نيتها نكث الميثاق البلقاني ، وهي من أهم موقعيه .

ويجدر بنا أن نذكر أن بقية موقعي هذا الميثاق ، هم تركيا ورومانيا واليونان . وقد ضمنت بريطانيا وفرنسا استقلال هذه الدول من قبل ، وقبلت هذه الدول ذلك الضمان . وبعبارة اخرى ، فان هذا الميثاق الذي تقرب به يوغوسلافيا ، قد تحوّل الى وسيلة دولية لمناوءة الدول الدكتاتورية ، التي أعتُبرت الخطر الذي من أجله تأسست ضمانات هذه الدول . وكما قلت في بدء هذا الحديث ، إن الرأي العام اليوغوسلافي ، شديد التنديد بالدكتاتوريين وكثير الرغبة في تحبيذ الدموقراطيين . فتحبيذه هذا ، كان ذا قوة كافية للحيلولة دون نكث الحكومة الميثاق البلقاني .

ولكن لا يجوز لنا اعتبار هذه الوضعية في يوغوسلافيا إلا

مؤقته . فقد يكون من المعقول أن يستنتج المرء، أنه ليس من الصواب العملي ان نعد يوغوسلافيا (حكومة وشعباً) دولة يستطاع الاستعانة بها ضد الدكتاتوريين ، فيما اذا وقعت الحرب . وهذا بخلاف ما كانت عليه الحال خلال وجود الحلف الصغير . ومن ثم ، لا يسعنا إلا ان نعد هذا ربحاً للدكتاتوريين . وأما من جهة اخرى ، فاحتمال تحويل يوغوسلافيا الى دولة مناوئة للدول الدموقراطية ، بعيد جداً ، نظراً لمناهضة الرأي العام الشديدة ، لمثل ذلك التحويل . وبنـــاء عليه ، فانا نرى ان يوغوسلافيا على طريق الحيـاد . وهذا بلا شك ، من حسن حظ سكانها .

١٩٣٩/٦/١٧

دانزك

توجد في الشمال الشرقي من اوربا منطقة صغيرة، قال عنها المرشال فوش، إنها الرقعة التي ستضرم من أجلها نيران الحرب العالمية المقبلة. وهذه المنطقة، هي منطقة دانزك الحرة، ويظهر ان تنبوء المرشال فوش على وشك التحقيق في هذه الايام، اكثر منه في اي وقت آخر. فالنلق نظرة على تلك الرقعة من القارة الاوربية، لنتلمس العناصر التي يتوقف عليها ميزان الحرب والسلم.

إن مدينة دانزك منطقة حرة، ومعنى هذا انها منطقة شبه مستقلة اي أنها لا تتقيد برقابة او حماية من احدى الدول. إلا أن وضعها الجغرافي، أوجد لها علاقات معينة بعصبة الامم والحكومة البولندية. وتقتصر علاقة عصبة الامم بالمنطقة الحرة، على ايجاد ممثل لها فيها، ليراقب استمرارها متجردة من السلاح، وفقاً لما ينص عليه دستورها الذي ضمنته عصبة الامم، والمسؤولة الاولى عنه. اما علاقة بولندا بالمنطقة الحرة، فهي في اهم عناصرها، لا تزيد على وحدة جمركية. ويجدر بنا أن نتذكر هذين العاملين المتقدمين، عند تحليلنا وضع دانزك

السياسي لمعرفة مرتبتها الدولية .

إن المانيا (كما هو معلوم لدى الجميع) تطالب بضم منطقة دانزك إليها ، بحجة أنها مدينة ألمانية وسكانها المان . ولكن هذه الحجة ، لو كانت كافية ، لمنعت الحلفاء وعصبة الامم (بعد الحرب العظمى) من فصل دانزك ومنطقتها عن المانيا ، وانشائها على أساس دولة مستقلة . وفي الحقيقة إن هنالك عوامل هامة حملت المسؤولين على ايجاد الحالة الراهنة في دانزك . فمنها ، أن مدينة دانزك (منذ الف سنة الى هذا اليوم) كانت مرفأ بولندا الطبيعي ، إذ انها المدينة الكبيرة المنفردة في شمال بولندا ، وتقع على مصب نهر الفستول ، الذي يحمل القسم الاعظم من الصادرات البولندية . وهذا العامل وحده يكفي لان يستنتج المرء منه ، أن فصل دانزك عن بولندا ، يحدث شللا اقتصادياً عاماً ، تضمحل بولندا على أثره حتى تصبح في درجة دولة ضعيفة تكون تحت سيطرة الدولة التي تملك المنطقة الحرة . وبناء على هـذا العامل الاقتصادي العظيم الاهمية ، فقد أدرج نصٌ في دستور المنطقة ، كان من نتيجته ان رفعت الحواجز الجمركية بين المنطقة وبولندا .

بيد ان هذا العامل ليس منفرداً في الاهمية . فان هناك عاملا عسكرياً يبدو بنفس الخطورة وله ذات النتائج . ولقد سبق لملك بروسيا فردريك الثاني ، ان قال : « إن من يملك دانزك يملك بولندا . »

وهذه النتيجة لا بد ان تحدث ، لان المدينة الحرة، محاطة بالتلال التي تسهل على مالكها الدفاع عنها . وعلى أساس هذه المناعة ، تمكنه من تحويلها الى قاعدة حربية ، تكون واسطة للغارات الحربية على قلب بولندا . وبناء على هذا الاعتبار ، أوجد النصّ في دستور المنطقة المضمون من قبل عصبة الامم ، والذي يبقي هذه المنطقة مجردة من السلاح .

وبالنسبة لاهمية موقع دانزك الحربي فانا نقتنع بان تمسك بولندا بهذه المنطقة ، مبني على أساس وطيد ، يكاد لا يقبل الجدال ، وهذا في الحقيقة ما يعتقده البولنديون ، لا سيما وأن المانيا قد ظهرت بعد ضمها تشيكوسلوفاكيا ، بمظهر المعتدي ، الذي تجيش في صدره المطامع الواسعة .

اما الاسس المزعومة التي تبني عليها المانيا مطالبها لضم دانزك ، فلا قيمة لها . وذلك لان نظرية «حق تقرير المصير» التي تجسر المانيا على الاستناد اليها في هذا الوقت ، قد لا يبقى ثمة إمكان لالمانيا ان تخدع بها أحداً بعد ما اظهرت من استهتارها بها (بصورة لا مثيل لها) في مسألة تشيكوسلوفاكيا .

ومن ثم ، نجد بولندا والمانيا واقفتين الواحدة أمام الاخرى تجاه دانزك . فمن جهة ، نرى دانزك تمثل مصالح حيوية لبولندا . ومن جهة

اخرى، نرى المانيا تعلق عليها هيبتها، وتعدها الخطوة التي لا بد منها، للتوسع العظيم الذي رسمته لنفسها. ويخشى من هذا التعارض في المصالح، أن تنفجر الشرارة التي تضرم نيران الحرب.

أما من الوجهة السياسية الدولية، فان دانزك ينظر اليها كأنها السد المنيع الذي يراد به وقف التيار الجارف لسيطرة المانيا. وبناء على هذا، فقد جاء التصريح الذي أفضى به المستر تشيمبرلين. ومفاد هذا التصريح أن كل تعدٍ على ارض بولندية، يحتم مساعدة بريطانيا العسكرية، وهذا التصريح يشمل دانزك والممر البولندي. إن النقطة المهمة ذات المغزى الكبير، التي تستنتج من ضمان بريطانيا لدانزك، هي درجة القلق العظيم الذي يساور الدول الدموقراطيه. وذلك بوضع ما قلته في بدء هذا الحديث، من ان الرقعة الدانزكية تتوقف عليها مسألة الحرب أو السلم. بيد أن هذا الوضع العظيم الخطورة، لم يلبث أن حفز بعض الشخصيات الهامة في بريطانيا الى التساؤل، هل يجدر ببريطانيا أن تدخل حرباً طاحنة من أجل دانزك؟ والحقيقة أن هؤلاء الاشخاص، (وجلهم من المحافظين المتطرفين) هم أصدقاء المانيا، ويعلمون حق العلم أن المسألة ليست مسألة دانزك فحسب، بل أنها أيضاً (وبصورة خاصة) مسألة خلل هائل يصيب توازن القوى، فيما اذا ضمت دانزك لالمانيا، اذ تذهب ضحيته دولة كبيرة بأسرها، وترجح من

جراءه دفة الدول الدكتاتورية، وتذلل الصعوبات التي تعترض الدكتاتوريين الى الحرب. وبناء عليه، يسهل التغلب على الدموقراطيين

إن ما جنته سياسة تهدئة الخواطر في الماضي، يمثل لنا ما سوف تجنيه، مثل تلك السياسة، فيما اذا رجعت ثانية.

على ان نصيب مثل ذلك الرجوع ضئيل جداً. وأن الذين ينادون بان دانزك ليست جديرة بأن تشتعل نار الحرب من اجلها، لن يكون في مقدورهم ان يؤثروا على الرأي العام.

١٩٣٩/٦/٢٤

حادثة تيان تسين

إن ما يحدث في الشرق الاقصى في هذا الوقت ، يحتم علينا ان نخصص له بحثنا هذا المساء لنعرف ما هي عليه الحالة هناك . ويجدر بنا قبل كل شيء ، أن نذكر بايجاز ، الاسباب المزعومة التي آلت الى حالة التوتر الشديد الذي يسود العلاقات اليابانية الانجليزية في الوقت الحاضر .

إن السبب المباشر في هذه الازمة ، (كما يدعي اليابانيون) هو قتل رجل صيني الجنسية ، زعم اليابانيون بعد وفاته ، أنه كان موالياً لهم . وقد زعم اليابانيون أيضاً ، أن القتلة هم صينيون ، وانهم لجأوا الى منطقة الامتياز البريطانية في مدينة تيان تسين . وبناء على هذا ، طلب اليابانيون من الانجليز تسليم اربعة اشخاص من الصينيين ، أتهمهم اليابانيون بالجرم السابق الذكر ، على أن يكون ذلك التسليم فوراً وبدون قيد ولا شرط .

غير أن الانجليز رفضوا تسليم اولئك الاشخاص دون اجراء التحقيقات اللازمة ، والتثبت من ارتكابهم الجرم او عدمه . وكان من نتيجة هذا الرفض أن حاصر اليابانيون منطقة الامتياز البريطانية ، وما

زالوا مستمرين على حصارهم ، بما يترتب على هذا الحصار من مشقة لاهالي تلك المنطقة ، بغية اكراه الانجليز على تسليم المجرمين المزعومين ، دون اجراء اي تحقيق بشأنهم من قبل السلطات البريطانية . إن هذه الصورة ، هي ما تبدو للعين بنظرة سطحية . بيد أن حقيقة الامر ، تختلف عن ذلك . فقد ثبت أن القتيل الصيني الجنسية ، لم يكن موالياً لليابانيين ، غير أنه كان يعيش في منطقة أموي التي يحكمها اليابانيون . وبناء على هذا ، فقد ظهر أن زعم اليابانيين لم يكن من شأنه إلا استغلال حادث تافه في حد ذاته ، لاثارة التطورات الدولية التي تلت ذلك الحادث .

إن تلك التطورات قد بدت في غاية الخطورة ، لان الهدف الذي ترمي اليه هذه التطورات هو في الحقيقة إزالة بريطانيا وسائر الدول الاجنبية الاخرى عن مسرح النفوذ الاقتصادي في الصين . وهذا الامر يهم اليابان بمقدار ما يهمها التغلب العسكري على الصين . فلو ظلت أبواب الصين الاقتصادية مفتوحة للدول الاجنبية ، لكانت النتيجة ان فقدت اليابان الثمرة الكبرى التي تتطلع اليها (والتي لم تدخل الحرب إلا من أجلها) وهي غمر الصين ببضائعها . وهذا منهاج عظيم لا يحسن الشروع فيه قبل أوانه .

إلا أن هنالك عاملين ساقا اليابان الى ان تثير هذه المسألة في

الحال: أما أول هذين العـــاملين، فهو الجيش الياباني: وهذا الجيش كثير التطرف في الوطنية وبغض الاجانب، وله من النفوذ على الحكومة النصيب الاكبر. وفي اعتقاده أن الصين في الوقت الحاضر يجب ان تكون بأجمعها تحت السيطرة اليابانية بأكمل صورة، اي أن لا يكون للاجانب فيها اي نفوذ سياسي او اقتصادي: وبما أن القواد اليابانيين لهم أراؤهم السياسية، وبناء على نفوذهم في الحكومة، رأوا أن حادث مقتل الصيني المتقدم الذكر، جدير بأن يكون أداة للشروع في القضاء نهائياً على النفوذ الاجنبي في الصين. ولذلك لم تمر مدة قصيرة على الحادث، حتى ألحت الصحف اليابانية بمطالبة جميع الدول الاجنبية، أن تتخلى تخلياً تاماً عن جميع مناطق الامتياز التي احرزتها في الصين.

ومن جهة اخرى فان العامل الثاني، الذي حفز الجيش الياباني لاثارة هـــذه المسألة، هو المظهر الدولي العام، اي تصدي الدول الدكتاتورية لمناوءة الديموقراطيين، وموقف هؤلاء الآخرين العسير، من المفاوضات مع روسيا السوفيتية.

أما موقف الحكومة اليابانية، فمع أنه كان في الظاهر موقف تأييد للجيش وللخطة التي شرع فيها، إلا أنه كان في الحقيقة ينم عن شيء من التحفظ يخالطه الحذر وشدة الانتبـاه لموقف الدول الاخرى ذات المصالح، بشأن المشكلة اليابانية الانجليزية. فاليابان تود أن ترقب

عن كثب رد فعل بريطانيا واميركا وفرنسا. فاذا رأت بينهم تضامناً وفي بريطانيا حزماً، تراجعت، وإذا رأت عكس ذلك، فان اليابان حينئذ توسع شقة الخلاف.

أما رد فعل بريطانيا فكان مبنياً على أساسين: الاول، تبادل الاستشارات مع الدولتين الديموقراطيتين، بغية إيجاد التضامن معهما. والثاني، عبارة عن مشروع تعده بريطانيا في هذا الوقت، وهو حظر توريد المواد الخام من الامبراطورية البريطانية الى اليابان. وبهذه الصورة تكون بريطانيا قد عرقلت لدرجة عظيمة تقدم اليابان العسكري في الصين. ولا ريب في أن إقدام بريطانيا على تنفيذ هذا المشروع، (وهي عازمة على تنفيذه إذا حبطت المفاوضات بين الفريقين المتنازعين) سوف يضطر اليابان الى الاذعان لشروط بريطانيا

أما موقف الولايات المتحدة من هذا المشكل، فيبدو لليابان بذات الخطورة التي يبدو بها موقف بريطانيا. فقد فهم من تصريح المستر كوردل هل بشأن هذه المسألة، ان الولايات المتحدة غير مكترثة بالسبب المزعوم للازمة البريطانية اليابانية، ولكنها تراقب باهتمام عظيم، الصبغة التي تلصقها اليابان بالحادث وماذا يترتب على تلك الصبغة، وتراقب أيضاً طرق الحل التي تفكر بها اليابان: أما إذا ارادت اليابان صد البريطانيين، وإحباط مصالحهم التجارية بصفتهم

أجانب فلا يكون لحادث القتل، علاقة بالاجراآت التي تريد اليابان اتخاذها: ولذلك، فان الولايات المتحدة ترى نفسها في حالة التهديد التي تكون فيها بريطانيا. ومن اجل ذلك فقد أذاع الناطق بلسان الحكومة الاميركية، إنذاراً يتعسر على اليابان تغاضيه. وأما موقف فرنسا إزاء هذه المشكلة، فنستطيع ان نتلمس تكوينه من المحادثات الدفاعية المشتركة الجارية في هذه الآونة، بين القيادتين البريطانية والفرنسية، في سنغافوره، تلك المحادثات التي لا سابقة لها.

ويمكننا ان نتكهن في النهاية بفشل اليابان في محاولتها إخراج الاجانب من الصين في هذه المرة، وباعداة اليابان نفس المحاولة مرة اخرى، إذ أن الياباني والاجنبي، يبدوان في الصين كالماء والنار، أي ان مصالحهما دائمة التصادم من جميع الجهات.

١٩٣٩/٧/١

الموقف الياباني

لنعد الى الشرق الاقصى مرة ثانية، حتى نتمم في هذا المساء جولة النظر التي بدأناها في الاسبوع المنصرم.

إن الاشتباكات الاخيرة بين القوات اليابانية والقوات الروسية على الحدود المنغولية، مع مسألة تيان تسين من جهة، وتأخر المفاوضات بين الدموقراطيين وروسيا السوفيتية من جهة اخرى، لما يبين لنا أن هناك علاقة اكيدة بين الجهتين. ومعنى هذا ان الحكومة اليابانية ليست هي المسؤولة عن هذا التطور في الشرق الاقصى. ودليلنا على عدم مسؤوليتها، هو عزمها الاخير على الشروع بمفاوضات مع بريطانيا لتصفية حادث تيان تسين. وقد نوهنا في الاسبوع الماضي إلى ان حادث تيان تسين قد دخل في دوره النهائي، لان التجربة التي قامت بها اليابان لازالة النفوذ الاجنبي من الصين، لم تنجح. أو بالحري، انه قد وضح لليابان، أن هذه المناسبة (رغم الظواهر)، ليست ملائمة، ونتيجة لذلك فينبغي على اليابان ان تكف عن الخطة التي اتخذتها. إلا ان الاشتباكات بين قوات الطيران السوفيتية واليابانية،

ما هي إلا مثال آخر لنشاط الجيش الياباني في مضمار السياسة الدولية .

فالجيش الياباني له سياسة ، وذلك بعكس ما هو الواقع في البلاد العالية المدنية ، ولا يتورع هذا الجيش عن تنفيذ سياسته متى طاب له ذلك . ونستطيع ان ننسب مشكلة تيان تسين ، ومشكلة الحدود المنغولية السوفيتية ، إلى الجيش والى الجيش فقط . واذا تساءلنا عن الاهداف التي يرمي اليها هذا الجيش ، وجدنا أن أهم ما يراد من سياسته في مظهرها الاخير ، هو تخويف بريطانيا وردعها (ما دام الوقت لم يفت) عن عقد ميثاق دفاعي مع روسيا السوفيتية .

اما مسألة تيان تسين ، فقد أراد الجيش أن يفهم بريطانيا أن مصالح البريطانيين الكائنة في الصين ، هي جميعها في قبضة اليابان ، ومن ثم ، يسهل على اليابان ان يعبث بتلك المصالح في أي وقت تتحدى به بريطانيا اليابان بعقدها ميثاقاً مع روسيا . وأما الاشتباكات على الحدود المنغولية ، فان المراد منها اشعار بريطانيا ، أن الحرب محتملة الوقوع في اي وقت بين اليابان وروسيا ، ولذلك يحسن ببريطانيا أن تتجنب قيوداً تلقي نفسها من جرائها بأكبر المشكلات ضرراً . وحقيقة الامر إن المفاوضات البريطانية الروسية ، اذا نجحت ، تكون بمثابة تأكيد كبير الاهمية لقوة روسيا وفي نفس الوقت تكون ضربة قاسية على الجيش الياباني ، لان له المطامع الواسعة في منغوليا الخارجية التي هي تحت حماية روسيا .

على أن هنالك عاملا آخر شجع الجيش على اثارة كل هذه المشاكل في هذا الوقت، وهذا العامل هو وضعية الحرب العسكرية في الصين، التي هي الآن قليلة النجاح، والتي يحدث من جرائها توتر في اعصاب القواد اليابانيين.

وجميع هذه العوامل، تتيح لنا الاستنتاج: أن الحالة في الصين ليست على خطورة عظمى. وبما أن المفاوضات قد بدأت بين لندن وطوكيو لتسوية مشكلة تيان تسين، فانه يجوز لنا ان نتوقع خاتمة سلمية لرواية الشرق الاقصى. ولا سيما أن موقف حكومة اليابان يختلف عن موقف جيشها. وإذا كان الجيش هو الذي شرع بأول خطوة لاثارة المشكلات، فان الحكومة هي التي شرعت بأول خطوة لتسويتها.

فموقف الحكومة اليابانية إزاء الحرب في الصين، وموقفها إزاء الحالة الدولية العامة، اكثر تحفظاً من موقف الجيش، وذلك لانها هي المسؤولة في النهاية، بالرغم من نفوذ سلطة الجيش إلى صميمها. فموقف الحكومة اليابانية بشأن وضعية المصالح الاجنبية في الصين، هو أن هذه المسألة يجب تأجيل حلها ريثما ينتهي النضال العسكري في الصين.

أما من جهة السياسة العالمية، فان موقف الحكومة اليابانية مع دولتي محور روما برلين، هو في الحقيقة على جانب كبير من الحياد، وذلك بعكس ما يظن الناس عامة. فقد ظل توسل الحكومة الالمانية

المتكرر لدى اليابان بشأن عقد تحالف عسكري معها يذهب سدى. والسبب في ذلك، أن معظم الجيش والحكومة نفسها، لا يحبذان مثل ذلك الميثاق لعوامل جمة، منها، ان اية حرب عالمية تدخلها اليابان، ترجع عليها بالخسارة الفادحة، في حين ان نصيب فوز الدول الدكتاتورية، يكون ضعيفاً أيضاً. وحينئذ ينشأ سبب معقول تضطر الولايات المتحدة من اجله لان تخوض غمار الحرب في صف الديموقراطيين. على ان هنالك عاملا هاماً من الوجهة الاقتصادية اليابانية، يمثل لنا مقدار خسارة اليابان فيما اذا دخلت الحرب في صف الدكتاتوريين. وهذا العامل هو ان اليابان (نظراً للدرجة القصوى التي بلغتها في الصناعة) في حاجة مستمرة لاستيراد المواد الخام لتغذية صناعتها. وبما ان معظم بواخرها حين وقوع الحرب تكون في المرافيء التي يحكمها الديموقراطيون (كما هي الحال في الاوقات العادية) فلن يكون نصيب تلك البواخر إلا أن تصادر في المرافيء التي تكون فيها. وبذلك يصيب اليابان شلل اقتصادي يتأثر منه ثباتها العسكري أعظم تأثير.

ومن جهة اخرى، فحرب اليابان في الصين هي وحدها، عامل كافٍ لردع اليابان عن أية مغامرة حربية تقوم بها، وتكون خارج النطاق الصيني. والسبب في ذلك، أن حرب الصين وحدها قد أرهقت القوى اليابانية من جميع جهاتها: اي في رجالها وأموالها، وبصورة خاصة في ثبات سكانها المدنيين على تحمل الصعاب المتنوعة من جراء

تلك الحرب . على ان تلك الحرب لم تقترب نهايتها بعد، بل بالعكس فانه يتعذر على المرء ان يتكهن بقرب نهايتها أو عدمه . ومن ناحية اخرى ، فلا شك في أن اسطول اليابان البحري هو في الحقيقة خال عن العمل . وانه تجيش في صدور قواده المطامع الواسعة حين يتأملون في الخريطة بمقدار قرب الصين الهندية و بلاد الملاي : ولكن تحصينات سنغافوره ، ومشاريع الدفاع المشترك التي اعدها الانجليز والفرنسيون ، تجعل كل محاولة للاسطول الياباني في هذا السبيل ، قليلة الجدوى .

وبناء على هذه العوامل ، فان الاحتمال عظيم في لزوم اليابان الحياد فيما اذا وقعت الحرب .

١٩٣٩/٧/٨

تحرج الحالة في شمال شرقي اوربا

إن الحوادث التي نقرأ عنها في الصحف كل يوم تشير الى شيئين: اولهما اشتداد ازمة دانزك، وثانيهما تكرر حدوث صعوبات جديدة في المفاوضات الثلاثية، بين بريطانيا وفرنسا وروسيا.

إن العلاقة بين المسألتين لا ريب فيها. فقد اشتدت ازمة دانزك، لان المفاوضات بين البريطانيين والروس قد تأخرت: ومن هنا، نجد في عملية الترتيب الجديد (الذي شرع فيه في الخريطة الاوربية) تيارين متواجهين يمثلان المصالح المختلفة. فالدموقراطيون يسعون الى تحصين اوضاعهم تحصيناً منيعاً، كي يتعذر على غيرهم إختراق احد تلك الاوضاع. والدكتاتوريون يودون خرق تلك الاوضاع من أضعف نقاطها قبل أن يفوتهم الوقت. وعلى ذلك فان دانزك بطبيعة الحال تكوّن النقطة الضعيفة من تلك الاوضاع، اذ أنها قابلة لجدال قوامه الحق او عدمه في إدعاء المانيا ضرورة ضمها اليها. اما من الوجهة الحربية والسياسية، فان نجاح المانيا في دانزك، يفوق كل قياس نسبي مؤسس على تخوم المنطقة الجغرافي.

على أن وجود الوقت المناسب له اهميته العظمى بشأن حركة سياسية خطيرة كهذه، فرغماً عن ان المفاوضات البريطانية الروسية قد بدأت منذ اكثر من ثلاثة اشهر، لكنها لم تظهر لها حتى الآن نتيجة محسوسة: وبعبارة اخرى، فان روسيا لا تزال مطلقة الحرية، في عدم مساعدة اية دولة من دول الغرب، فيما اذا قامت احدى تلك الدول بحرب عدائية. فعلاقة روسيا مع فرنسا، قد تقتصر على وعد بمساعدة متبادلة متوقفة على شرطين: اولهما أن تقع احداهما في حرب دفاعية ليست نتيجة تحريض منها. وثانيهما، أن الدولة المحاربة لن تسرع لمساعدتها الدولة الاخرى، إلا بعد استشارات مع رجال حكومتها، للاتفاق على أن الحرب دفاعية، وليست نتيجة تحريض منها.

واما زعم جريدة التيمس، أنه رغم التأخير في المفاوضات الروسية البريطانية، قد يوجد في الواقع ميثاق تحالف بين الدول الثلاث، على اساس وعد روسيا لمساعدة فرنسا في حالة وقوع الحرب، واضطرار بريطانيا أن تسرع لمساعدة فرنسا أيضاً، لما بينهما من ميثاق تحالف، فأن هذا الزعم لا يقوم على اساس من الصحة، وليس من شأن هذا الزعم إلا تضليل الرأي العام في مسألة المفاوضات الروسية البريطانية، التي هي في حقيقة أمرها وحتى هذا الوقت، قليلة النجاح. نعم إنها قليلة النجاح، لان الاسس التي قامت عليها في بدء أمرها كانت ضعيفة جداً.

إذ أنه أغضي النظر عن الحقيقة الجديدة في السياسة الدولية، وهذه الحقيقة هي تضامن الدول بعضها مع بعض، في مضمار الامن كما في غيره.

وبعد المماطلة فان بريطانيا قد قبلت ضمان استقلال دول البلطيق. لان دول البلطيق الصغرى هذه، هي من الوجهة الحربية بالنسبة لروسيا، في ذات الخطورة التي تبدو بها البلجيك، بالنسبة لبريطانيا. ومقابل هذا الضمان، تطلب بريطانيا الى روسيا أن تضمن استقلال هولندا وسويسرا، لان هذين البلدين يبدوان لبريطانيا وفرنسا في ذات الاهمية العسكرية التي تبدو بها دول البلطيق بالنسبة لروسيا. وطلب بريطانيا هذا طبيعي، لان المصالح في هذه الايام محاكة بعضها مع بعض. والخطر الذي يهـــدد دولة يجعل الدول الاخرى في حالة تهديد. وبناء عليه، نكون قد رجعنا بعض الرجوع الى عهد عصبة الامم، الذي كان المقصود منه تثبيت القانون الدولي على أساس الامن المشترك.

بيد ان هذه التطورات المنشودة لم تتم. وحقيقة الامر إن الوضع السياسي لا يزال من الوجهة الديموقراطية، يدعو الى شيء من القلق، إذ أن مواضع الضعف فيه أكيدة. ونتيجة لهذا الضعف فانه يجدر بالمانيا، ألا تضيع فرصة وجود هذه المواطن الضعيفة في الجبهة

الدموقراطية الآنفة الذكر . اما لو تمت التطورات المنشودة فان روسيا تكون بمثابة حجر الزاوية في هيكل التحالف المتبادل الذي يراد تشييده ، وتكون لها حينئذ مساعدة عظيمة في جذبها قسما كبيراً من الجيوش الالمانية الى الحدود الشرقية ، تضطر المانيا عندئذ الى ان تحارب في جبهتين .

ومن جهة اخرى ، فقد يكون في رفض مجلس النواب الاميركي للاقتراح بتعديل قانون الحياد ، موطن ضعف آخر في الجبهة الدموقراطيـــة ، اذ لو حصل مثل ذلك التعديل ، فانه يعزز وضع الدموقراطيين وذلك برفع حظر بيع الاسلحة للمتحاربين . على أنه لا يجدر بنا أن نعلق أهمية عظمى على رفض مجلس النواب ، لان الحكومة الاميركية والصحافة والرأي العام ، يحبذون اقتراح التعديل . فالمنتظر والحالة هذه ، ان يعيد مجلس النواب النظر في ذلك الاقتراح .

ومن ثم ، فقد يبدو ان الوضع السياسي أوجد فرصة لان تشرع المانيا ، بعمل حازم في دانزك . وقد كثرت الادلة في المانيا على اخذ قرار بهذا الصدد . فمصير دانزك إذن يتوقف على إصدار هذا القرار .

وذلك لان الاستعدادات الحربية في دانزك قائمة على ساق وقدم . والمقصود من هذه الاستعدادات (على ما يلوح لنا) ، إعلان ضم المنطقة الدانزكية ، في الساعة الملائمة (وبموافقة حكومتها) للريخ

الالماني، مع دعم ذلك الاعلان بالقوات المسلحة الداخلية. على أن الحكومة البولندية، التي لها السيادة السياسية في المنطقة، قد أعدت مشروعاً لدرء ذلك الخطر.

اما أوان فصل دانزك عن بولندا، فيتوقف على نجاح المفاوضات الروسية البريطانية، او اخفاقها في المطل والتسويف. فاذا أخفقت تلك المفاوضات، فان ساعة ضم دانزك لالمانيا تكون قد دنت، واذا نجحت تلك المفاوضات، فان تلك الساعة تكون قد تأخرت. إلا أن تأخر مشروع ضم دانزك لالمانيا، بسبب نجاح المفاوضات البريطانية السوفيتية، يكون معناه في الحقيقة تذليل مطامع المانيا في هذا الصدد. لان الهر هتلر حرص على ان يكون في طلباته من بولندا شيء من الغموض. وهذا مما يدل على الموقف الحذر الذي يقفه الهر هتلر، إذ أن استقلال كل من دانزك وبولندا، مضمون من قبل الدول الدموقراطية بأوضح صورة.

١٩٣٩/٧/١٥

اسبانيا الجديدة

ان الزيارة التي يقوم بها في اسبانيا الكونت شيانو وزير خارجية الحكومة الايطالية في هذا الوقت ، مع المحادثات الطويلة التي تقترن بها ، تشير (وهي الاولى من نوعها) الى العهد الجديد الذي بدأ في شبه الجزيرة الايبيرية ، والى وضعها الدولي الجديد .

على ان التكهنات ، بشأن مسلك الحكومة الجديدة في مضمار السياسة الدولية ، قد كثرت بمقدار جزع المتكهنين عن الوضعية الحربية العظيمة الخطورة ، التي تبدو بها اسبانيا الآن . فاذا اردنا ان نصور فكرة عما يدخره المستقبل بشأن الدور الذي ستلعبه اسبانيا في مضمار السياسة الدولية ، فيجدر بنا أن نلقي نظرة الى الوراء ، كي نبني عليها ما يلوح لنا حدوثه في المستقبل .

فاذا كانت اسبانيا في الوقت الحاضر دولة متطرفة في الوطنية ، (تميل الى الفاشستية ، وتطمح الى التوسع الامبراطوري ، متشبهة بزميلتيها ايطاليا والمانيا) فيرجع السبب في ذلك الى أنه لم يزل يوجد في اسبانيا (منذ آخر القرن الماضي الى الآن) عنصر من السكان لم يذعن

قط لعهد الاستقرار والحياد الذي دخلته اسبانيا ، بعد حروبها الفاشلة مع الولايات المتحدة . وهذا العنصر من الاسبانيين يبني آراءه على الاساس المألوف وهو المجد القديم ونصيب اسبانيا منه في الوقت الحاضر . ولتحقيق هذه الاماني ، يصبح من الواجب على الاسبانيين ان يدخلوا بنشاط كبير في حلبة السياسة الدولية . ونتيجة لذلك فقد كان من المستحسن ، ان تدخل اسبانيا الحرب الماضية في صف الدول الوسطى ، حتى تتسنى لها وسيلة الحصول على أهدافها .

غير ان هذا العنصر المؤلف من الجيش والكنيسة والملكيين ، لم تكن قوته كافية لتحول دون حياد اسبانيا في الحرب العظمى . وماذا كانت النتيجة ؟ لقد كان أن مضى على اسبانيا فترة سلم تزيد على العشرين سنة . وإن فترة كهذه ، لم يسبق لاسبانيا ان تمتعت بها منذ مآت السنين . اذ انها كانت في معظم أوقاتها مغمورة في الحروب . وقد نتج عن تلك الفترة السلمية ، ان نشأت الاشتراكية ، ونمت وتطورت الى ان استلمت زمام الحكم . وكان هدف تلك الحركة الاشتراكية ، تعميم العلم ووسائل المعيشة في بلاد هي بحاجة لكلا هذين النوعين إذ أن الجهل والفقر في اسبانيا ، كانا منتشرين بكثرة . ومن جهة اخرى ، فان الاشتراكيين أيضاً لم يقلوا حماسة في تحبيذ العمل لاعادة حق اسبانيا في المجد ، وقد كانوا على استعداد للاقرار ، بان اسبانيا درجت

على طريق الاضمحلال منذ حروب نابوليون واكتساحه اياها . وإنه يتحتم عليها بالنتيجة ، ان تعيد لها ما فقدته من نصيبها .

إلا ان الاشتراكيين والعنصر الآنف الذكر ، قد اختلفت وجهة نظرهما فيما يتعلق بسرعة إعادة ذلك المجد الداثر . اما نظرية الاشتراكيين ، فهي أن اعادة المجد الماضي ليست في الامكان ، إلا بعد تعميم العلم بين الشعب وتوفير وسائل المعيشة له . ولا يكون رجوع المجد الماضي إلا على هذا الاساس . إن اختلافه في هذا الرأي مع الفريق المناوىء له ، وحبه الشديد للاستيلاء السريع على الحكم ، (وبمساعدة ايطاليا ، تلك المساعدة المؤسسة على أسباب شخصية لها) جعل عنصر الملكيين والجيش والكنيسة ، يقوم بثورة مسلحة ضد الاشتراكيين ، انتهت بالتغلب عليهم ، بعد حرب طويلة الامد . فقد استطاع الجنرال فرانكو أخيراً ان يعلن للملاء (في اليوم الذي تلا عرض النصر في مدريد) ان اسبانيا من الآن عازمة على ان تصير قوة عالمية .

فما هي الوضعية الآن في اسبانيا ؟ إن الايام التي كان يحسب فيها ، ان اسبانيا دولة ثانوية ، وانها لا تبغي إلا الحياد قد انتهت ، وهذا مما لا شك فيه . لان فلسفة الدولة الجديدة ، وعلاقتها القوية بالدول الدكتاتورية ، تؤيد ذلك . ونتيجة لهذا ، فقد قامت الدول الدموقراطية بمحاولات

كثيرة، لتحديد حرية اسبانيا الجديدة، في مضمار سياستها الخارجية، عن طريق امدادها بالقروض المالية. وجاءت هذه المحاولات والقروض بالنسبة لموالاة اسبانيا للدول الدكتاتورية وسياستها المعروفة. أما هذه المحاولات، (بالرغم من كونها الاساس الذي بنى عليه المستر تشمبرلين سياسته إزاء الحرب الاهلية الاسبانية) فقد أخفقت. لان الجنرال فرانكو رفض قبول مساعدة الدموقراطيات المالية. ورفضه هذا له معنيان: الاول، ان الجنرال فرانكو يريد انعاش اسبانيا بمواردها الطبيعية، بعد الخراب الذي أصابها من الحرب ومعنى هذا تحديد الامتيازات الاقتصادية الاجنبية، التي هي في معظمها ملك لرعايا الدموقراطيات. والمعنى الثاني، هو تثبيت وتوطيد علاقاته مع الدول الدكتاتورية.

ولكن ما احدثته الحرب من خراب، يحتم على حكام اسبانيا القيام بمشاريع عظيمة للعمران، تتطلب وقتاً طويلا، قد يتعذر خلاله على اسبانيا ان تقوم باية عملية للتوسع، او ان تشترك باية حرب. وبناء على هذا، يتفاءل بعض الناس خيراً، اذ يأمل بالنتيجة، ان تلزم اسبانيا الحياد فيما اذا وقعت الحرب. وجواباً على هذا التفاءل، يجب ان لا نغض الطرف عن النقاط التالية: اولا: إن اسبانيا لم تلزم الحياد في الحرب العظمى إلا لان الحياد كان سهلا عليها، وذلك لانه حدث

ان وجدت كل من فرنسا وايطاليا محاربين في صف واحد . ثانياً : إنه ليس ثمة شك في ان اي توسع تطمح اليه اسبانيا ، لا بد ان يصطدم بمصالح فرنسا التي تحدها شمالا وجنوباً . ثالثاً : إن الحياد يتطلب قوة بحرية كبيرة ، (فيما اذا انقلب البحر الى ساحة حرب) تفرض احترامه على الدول المحاربة . ومثل هذه القوة ليست في حيازة اسبانيا .

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY CAIRO

١٩٣٩/٧/٢٢

مستقبل الحياد الاميركي
وتطور المشكلة اليابانية البريطانية

ان مما يبعث على الاهتمام بحوادث هذا الاسبوع الدولية، هو رفض مجلس الشيوخ الاميركي، مشروع تعديل قانون الحياد، بعد أن اشار مجلس النواب الى عدم رضاه عن ذلك المشروع. ونتيجة هذا الرفض بالطبع هي، أن قانون الحياد الاميركي (الذي من جراءه يقع الحظر على تصدير جميع انواع الاسلحة لاية دولة مشتركة في الحرب) لايزال يسيطر على السياسة الخارجية الاميركية. والذي يظهر من هذا الحادث، أنه بمثابة ترجيح كفة ميزان الدول الدكتاتورية على الدول الديموقراطية، إذ ان في استطاعة صناعة الدول الدكتاتورية ان تخرج عدداً من السلاح، اعظم مما هو في مقدور الدول الديموقراطية صنعه.

ومن جهة اخرى، فان ازدياد الحرج في الموقف الدولي في الشرق الاقصى، مما يزيد ذات الكفة رجحاناً، وذلك لما يصيب الديموقراطيات من إرتباك وتوريط من عدة جهات. هذا، فضلا عن التأخر المزعج

في المفاوضات، بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وبين روسيا السوفيتية من جهة اخرى. فبناء على هذه الوضعية في الموقف الدولي، فقد تظهر فرصة ملائمة جداً للهر هتلر لحل مشكلة دانزك نهائياً. على أن الحكومة الالمانية تبدو في حالة ارتياب إزاء مشكلة دانزك في الوقت الحاضر إذ أن نقاط الوهن في موقف الدموقراطيات، التي ابدينا ذكرها، هي في الحقيقة سطحية اكثر منها حقيقية.

وهذا القول ينطبق بصورة خاصة على مسألة قانون الحياد في الولايات المتحدة. وما جرى بشأن هذه المسألة في مجلس النواب الاميركي، يبين لنا بصورة واضحة، مقدار الاجراآت التي اتخذت، وفعلها من الوجهة الاميركية الداخلية والخارجية. وقد جاءت هذه الاجراآت في مجلس النواب على أثر اعلان الحكومة الاميركية، عزمها الحازم لايجاد تشريع جديد بشأن تعديل قانون الحياد. وهي قد كانت رداً على ارادة الحكومة التي أعلنت عنها، وتكوّن منها قرار مفاده حظر بيع الاسلحة للدول المحاربة.

اما قانون الحياد الذي يراد تعديله، فانه لايمنع بيع الاسلحة فحسب، ولكنه يمنع أيضاً بيع كل ما له علاقة مباشرة بالاسلحة، مثال ذلك، الطائرات والغواصات غير المسلحة. فالقرار الجديد الذي اتخذ في مجلس النواب، قد يكون بمثابة تعديل لقانون الحياد الرئيسي، فيما

لو صدق عليه مجلس الشيوخ، وينم هذا القرار عن استعداد مجلس النواب للتسليم بان الظروف الحالية تقتضي فرض تعديل في القانون الرئيسي. على ان الحقيقة التي لا ريب فيها، ان مجلس النواب، قد اراد ان يصد الرئيس روزفلت، عن مشروعه الخاص بتعديل القانون. ذلك المشروع، الذي يرمي الى تحرير تجارة الاسلحة، من كل قيد، ضمن شروط تكفل حياد الولايات المتحدة في حالة قيام الحرب. وقد كانت النتيجة ان تشاءم البعض، خوفاً من العزلة التامة التي قد تلزمها الولايات المتحدة، فيما اذا وقعت الحرب.

على انه يجدر بنا ان نلاحظ ان مدار البحث في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وفي اجتماع الرئيس روزفلت مع أعضاء تلك اللجنة، بشأن اتخاذ اجراآت جديدة في صدد قانون الحياد، كان فيهما حول احتمال وقوع الحرب خلال عطلة الصيف للبرلمان الاميركي او عدم وقوعه. ومعنى هذا، انه لا بد من تعديل قانون الحياد، حتى ولو كان ذلك التعديل حين الشروع في الحرب. اما الدواعي التي ادت الى اتخاذ الاجراآت في مجلس النواب الذي سبق ذكره، فهي ان الاعضاء الذين يؤيدون سياسة العزلة، لا يزالون كثيري العدد، في كلا حزبي الجمهوريين والدموقراطيين. فهم يؤيدون تلك السياسة، رغم الشوط العظيم الذي قطعه الرأي العام

الاميركي في طريق الشعور بوحدة المصالح والاخطار ، في عالم تقترب فيه القارات يوماً عن يوم ، من طريق الازدياد في سرعة وسائل المواصلات .

وقد نوهنا في بدء هذا الحديث عن مسألة الحياد في اميركا ، أنه لم يجر عليها تغيير في جوهرها ، إلا أنه طرأ عليها تأخير لا يجدر بالدكتاتوريين ان ينسبوا اليه معنىً عظيما .

ومن جهة اخرى ، فان النزاع البريطاني الياباني يعتبر في دور اقل خطورة مما كان عليه قبل الشروع بالمحادثات بين بريطانيا واليابان في الشرق الاقصى . وقد دخلت اليابان غرفة المفاوضات مثقلة بالطلبات الهائلة من بريطانيا : أهمها ان على بريطانيا ان تسلم النقد الصيني ، الذي هو ملك الحكومة الصينية ، والمودع في منطقة الامتياز البريطانية في تيان تسين . وان على بريطانيا أيضاً ان تقبل مساهمة اليابان في ادارة منطقة الامتياز البريطانية .

إن هذه الطلبات تنم عن ابتغاء اليابان تخلي بريطانيا عن القسم الاعظم من حقوقها في الصين . ولهذا ، فانه يبدو ان هذه المفاوضات ، سوف تمتد الى وقت طويل ، وأهم غرض من أغراض حادث تيان تسين منذ بدءه ، هو ابتغاء الجيش الياباني توجيه الانظار الى جهة غير جهة الحرب الصينية ، التي تسير بنجاح قليل .

بيد ان ما تجدر ملاحظته هو ان الولايات المتحدة، ترقب بعظيم اليقظة هذه المفاوضات، إذ أن كل تساهل تبديه بريطانيا في موقفها في الصين، يكون معاكساً لمصالح الولايات المتحدة. وبناء عليه، فموقف اميركا يتأثر إزاء تأييد الدموقراطيات، في نضالها الاوربي.

١٩٣٩/٧/٢٩

مفاوضات بريطانيا مع اليابان وروسيا

ان الاتفاق الذي تم عقده منذ اسبوع بين بريطانيا واليابان، حول المشكلة القائمة بين هاتين الدولتين في الشرق الاقصى، قد أوحى الى الكثيرين من الناس، القول بأن بريطانيا قد قامت بتهدئة اخرى. أو بعبارة أصح، أنها ضحت في الشرق الاقصى بمصالحها ومصالح غيرها لدولة دكتاتورية، كما ضحت بتلك المصالح في ميادين اخرى أوربية.

على أن هذا القول ليس حقيقة. لان الاتفاق البريطاني الياباني محدود الفعل، ويجدر بنا ان نتبين معناه الحقيقي. فكل ما ابدته بريطانيا، هو اعتراف بحالة القتال القائمة الآن في الصين، وأنه من واجب الحكومه البريطانية ورعاياها، ألا يقوموا باي عمل تكون نتيجته عرقلة ذلك القتال. وعلى هذا، فانه من المتعذر على الانسان أن يستنبط أن مصالح الصين قد ضحيت، او أن الامتيازات الاجنبية عامة (التي نالتها الدول الغربية من الصين، والتي هي مسؤولة عنها للصين وحدها) قد هدم منها الحجر الاول لاجل مصلحة اليابان. وليس في الاتفاق شيء يقرب من الاعتراف لليابان بحقوق المحاربين. وكل ما حدث،

هو اعتراف بمبدإ أخذ به اليابانيون كأساس للبت في المسائل التي لا تزال معلقة، والتي هي في الحقيقة تكوِّن جوهر المشكلة بين الدولتين.

على أن اليابانيين لن يقوموا بالبت بتلك المسائل متذرعين بالتطرف الشديد الذي ابدوه في بدء المشكلة. والسبب في ذلك يرجع الى أن الجيش الياباني (وليس الحكومة)، هو الذي اثار الحادث السابق الذكر، دون موافقة الحكومة. وبما ان الحكومة هي المسؤولة عن المفاوضات بشأن هذه المشكلة، لذلك نراها تبالغ في استكبار انتصارها الدبلوماسي على بريطانيا، كي يتيسر لها ان تظهر اكثر اعتدالا حين تبدأ في البت في المسائل الاخرى.

على أن الجيش الياباني لم يبد اقل حماسة تجاه الاتفاق الحديث، وهذا يفسر لنا استمرار المظاهرات المعادية لبريطانيا في تيان تسين وغيرها من المدن الصينية المحتلة، رغم الشروع في المفاوضات. فينتظر بالنتيجة، أن يؤثر الجيش على سير هذه المفاوضات، وسوف نرى اليابان خلال المفاوضات يغض النظر عن قسم كبير من الطلبات التي صرح بها الجيش في بدء المشكلة.

هذا ولا سيما بعد أن نقضت الولايات المتحدة معاهدتها التجارية مع اليابان في الايام الاخيرة. إذ أن مثل ذلك النقض، يعني في الحقيقة، أن حظر بيع المواد الاولية الضرورية للمضي في الحرب، (والتي

تستورد اليابان معظمها من البلاد الدموقراطية) ، ليس بمستحيل ، وأن الغاء المعاهدة المتقدمة الذكر ، هو بمثابة خطوة تمهيدية في سبيل هذا الحظر . وهذا بطبيعة الحال ، مما يؤيد بريطانيا في مفاوضاتها الحالية مع اليابان .

على أن هنالك عاملا آخر يضعف اليابان في مركزها الدبلوماسي إزاء مشكلتها مع بريطانيا . وهذا العامل هو أن المفاوضات الثلاثية بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ، تبدو على وشك النجاح رغم تأخرها العظيم . إذ أن الصعوبات ، التي كانت تعترض التحالف بين الدول الثلاث ، قد حلت الواحدة بعد الاخرى . ومن المحقق في هذا الوقت ، أن الوصول الى النجاح التام يبدو قريباً . فقد حلت مثلا الصعوبة التي اعترضت المفاوضات بشأن دول البلطيق تلك الصعوبة التي أخرت المفاوضات ردحاً طويلا من الزمن : وقد كان الاساس الذي بني عليه الاتفاق بشأن هذه المسألة ، أن دولتي استونيا ولتفيـــا قد تعهدتا أن تطلبا مساعدة بريطانيا وفرنسا ، فيما اذا اعتدت عليها المانيا ، وأن فرنسا وبريطانيا قد تعهدتا ان تساعد االدول البلطيقية في مثل تلك الظروف .

وبهذه الطريقة ، تكون مصالح روسيا مصانة ، إذ أنه لن يكون في استطاعة المانيا مهاجمة احدى هاتين الدولتين البلطيقيتين ، دون قيام حرب اوربية . وتكون دول البلطيق في الوقت نفسه آمنة من عدم

تدخل روسيا في سياستها الخارجية ،لانها لم تقبل من السوفييت أن يضمنوا استقلالها . إذ لو قبلت دول البلطيق مثل ذلك الضمان من روسيا، لكان تدخل هذه الاخيرة في سياسة الدول البلطيقية عظيم الاحتمال ، لان ظروف تلك الدول الاقتصادية والجغرافية ، توجب عليها ايجاد علاقات عديدة ومتنوعة مع المانيا .

على انه لا ريب في ان طريقة الضمان التي أتفق عليها لا تمنع ، (من بعض الوجوه) وجود ظروف في الدول البلطيقية مماثلة للظروف التي وجدت فيها دولة تشيكوسلوفاكيا ، والتي من جرائها ، أضطر رئيسها الدكتور هاخا الى ان يسلم بلاده الى الهر هتلر . ولكن مثل تلك الظروف بعيدة الاحتمال ، اذ انه لا توجد لالمانيا سيطرة اقتصادية ولا جغرافية حربية ، على الدول البلطيقية ، مثل السيطرة التي وجدت على تشيكوسلوفاكيا . اما الصعوبة الاخيرة التي اعترضت المفاوضات الروسية البريطانية ، فهي على وشك التذليل . إذ أن روسيا تبدي استعدادها لضمان استقلال سويسرا في ظروف معينة . فاذا تم هذا التحالف ، فانه يعزز جبهة السلم بقدر عظيم . ومهما يكن من شيء فاننا نكاد نرى في الافق السياسي ، أثر احتمال ذلك النجاح .

١٩٣٩/٨/٥

استعداد المانيا لاقتحام دانزك

لقد مر على مشكلة دانزك فترة تقرب من الشهرين، كانت خلالها كامنة كمون النار تحت الرماد. وقد تطورت تلك المشكلة اثناء ذلك، من جميع جهاتها. وافادت تلك الفترة الرجل القابض على ناصية دانزك، فأتاحت له وزن جميع العوامل التي تؤثر على المشكلة، وابانت له الحلول ليختار منها الحل الذي يضمن له اقل الاخطار، واكثر المرابح. فاذا أتخذ الهر هتلر قراراً نهائياً بشأن دانزك في القريب العاجل، فيكون اتخاذه ذلك القرار على ضوء وبصيرة، إذ إنه يصعب على المرء ان لا يرى الاحتياطات العظيمة الدقة، في سياسة الهر هتلر بشأن مشكلة دانزك منذ نشأتها.

والحوادث الاخيرة في المدينة الحرة، تدل على أن الهر هتلر يرغب في أخذ قرار نهائي بصددهـــا. وقد أعدت العدة الكافية لهذا الغرض، إذ أن كمية الاسلحة التي هربت إليها، تكفي لتجهيز جيش يقرب عدد رجاله من المائتي الف مقاتل. وقد حصنت المدينة تحصيناً لا يحميها من أشد الحملات فحسب، بل يجعلها قاعدة حربية تسهل

الغارات منها على بقاع بعيدة . أما من الوجهة الحربية ، فان دانزك (هي في الواقع) ضمن المعسكر الالماني ، إذ ان من المتيسر ، ساعة نشوب الحرب ، رفع حواجز الحدود بين بروسيا الشرقية ومنطقة دانزك وادماج المنطقتين في بعضهما .

وهناك احتياط آخر يأخذ به الهر هتلر في هذا الوقت . وهو حشد الجيوش في سلوفاكيا (وهي المنطقة التشيكوسلوفاكية سابقاً) ، كي يقوم بهجوم على بولندا من الجنوب ، فيما اذا وقعت الحرب .

هذه هي الوضعية من الوجهة الحربية . وهي كما وصفناها تزداد مصلحة المانيا فيها يوماً عن يوم ، عن طريق تحويل دانزك الى قاعدة حربية المانية .

على ان خصوم الالمان في العراك المقبل ، لا يجهلون حقيقة هذا التحويل المستمر الذي يصيب الوضعية الحربية من الوجهة الجغرافية ، والذي يضر بمصالحهم أعظم الضرر . إلا ان هؤلاء الخصوم ، (وهم بولندا وبريطانيا وفرنسا) يدركون حق الادراك ، أن المانيا عازمة على استرجاع دانزك ، ولكنهم يعلمون أيضاً ان هنالك حدوداً حيوية قد يتحتم عليهم ألا يسمحوا لالمانيا بتخطيها . وقد تركت كل من بريطانيا وفرنسا لبولندا صلاحية تحديد تلك الحدود .

ومن ثم فان المانيا ، تخطو بصدد مشكلة دانزك رويداً رويداً ،

بغية ايجاد طريقة تسترجع بها تلك المنطقة، دون ان تثير حرباً طاحنة ليس لالمانيا فيها بالحقيقة اية رغبة، بالرغم من انها اتخذت جميع الاحتياطات التي تساعدها في مواجهتها تلك الحرب. ويلوح لنا ان المانيا تود تنفيذ مشروع (قد كانت الاولى في ابتكاره)، وهو الذي اطلقت عليه مؤخراً اسم اعتداء غير مباشر. وتقصد المانيا بذلك المشروع، أن تحمل الالمان المحليين في دانزك على إعلان الاندماج ألاقتصادي مع المانيا اولا. وعلى إعلان الاندماج السياسي ثانياً. فاذا طرأ رد فعل من قبل بولندا في اي ظرف من هذين الظرفين، (وكان ذلك الرد مسلحاً)، ظهرت بولندا حينئذ كأنها دولة معتدية، وتحملت عبء مسؤولية الحرب أمام الرأي العالمي. وبذلك تكون المانيا في الحقيقة، قد اوجدت ظروفاً، أضطرت بولندا من جرائها الى الالتجاء الى الحرب.

ومما يوجد ميزة اخرى في هذه الطريقة الجديدة في السياسة الدولية، أن تنفيذها منقسم الى عدة مراحل، وانها تستند الى دعاية طويلة الامد، قوامها التهديد والتهويل. فتكون قد سبقت العمل الفاصل حرب على الاعصاب، يضعف من جرائها حزم الرأي العام وإرادته وتمسكه بمبدأ كان حيوياً له. وعلى أثر تلك الحملة، فان الرأي العام يوشك أن يشك في حيوية ذلك المبدأ. ولكن مثل تلك الحرب

على الاعصاب، لم تؤثر في الشعب البولندي، لان معظم البولنديين لا يزالون يذكرون الوقت الذي لم يكن لهم فيه استقلال. وبما ان ضياع دانزك يهدد استقلالهم، فهم يفضلون العراك على الاذعان.

ومن المحتمل ان تنفجر أزمة عظيمة الخطورة في القريب العاجل سببها مشكلة دانزك. اذ ان النازيين فيها، يعلنون من الآن عزمهم على ايجاد اندماج اقتصادي بين دانزك والمانيا. وبعبارة اخرى إزالة الحواجز الجمركية. وبما انه ليس ثمة شك في ان تتبع هذه الخطوة الاقتصادية، خطوة سياسية مماثلة لها، فان البولنديين يأبون الاذعان لمثل هذا التطور.

وهناك عدة عوامل دولية جميعها في صالح محور روما — برلين تشير الى ان الاوقات المقبلة، هي التي اختارها الهر هتلر لحل مشكلة دانزك. وها نحن نجمل تلك العوامل فيما يلي: اولا: رفض البرلمان في الولايات المتحدة تعديل قانون الحياد. ثانياً: اعترضت المفاوضات البريطانية اليابانية صعوبات أكيدة بشأن مشكلة تيان تسين. ثالثاً: تأخرت المفاوضات بين روسيا السوفيتية وبين بريطانيا وفرنسا. ومهما يكن من شيء فان أقطاب الدولة النازية يشعرون بأن الوقت لا يجري لصالحهم، بل لصالح خصومهم.

١٩٣٩/٨/١٢

نظرة في حالة اوربا المضطربة

رجع من المانيا الهر فورشتر، زعيم النازيين في دانزك، بعد ان تمت محـــادثاته مع الهر هتلر، حاملا لمواطنيه بشرى قرب انضمام الدانزكيين لاخوانهم الالمان. ثم جاء الخبر القائل بان وزيري الخارجية في الحكومتين الالمانية والايطالية، قد اجتمعا في مدينة سالزبورج، للبحث في مسألة دانزك.

وهذان الخبران، (بالاضافة الى أنباء المناورات الحربية الواسعة النطاق، والقائمة الآن في كل من المانيا وايطاليا)، يحملان المرء على الاعتقاد، بان ساعة الفصل في دانزك قد دنت. وهذا مما لا ريب فيه. غير أن في استطاعتنا ان نتكهن، بان تلك الساعة الفاصلة، لن تدق قبل ميعاد عقد مؤتمر الحزب النازي، الذي سيعقد في مدينة نورنبرج في اوائل الشهر القادم.

وعلى كل، فانه باستطاعتنـــا ان نتوقع حدوث اقتراحات سلمية لتعديل الحالة الراهنة في دانزك قبل ذلك الوقت. واحتمال قبول تلك الاقتراحات، يتوقف على مدى ذلك التعديل. على أنه يجدر بنـــا ان

نذكر في هذا الصدد ، ان المرشال سمجلي ريدز ، وهو زعيم البولنديين الحقيقي ، أشار منذ بضعة أيام ، الى عزم بولندا القاطع على ان تصد بكل قوتها ، اي اعتداء على دانزك ، مباشراً كان ام غير مباشر . وقد اراد الزعيم البولندي ان ينوه بصورة خاصة الى سهر السلطات البولندية ، لكي لا ترى دانزك منضمة الى المانيا ، عن طريق نظرية الاعتداء غير المباشر .

وتلك النظرية ، هي التي أخرت المفاوضات البريطانية الروسية . وذلك التأخير كان دليلا على الاهتمام الذي كانت تبديه روسيا بتلك النظرية ، وخوفها من النتائج الوخيمة التي تتوقعها من جراء تنفيذها في البلاد البلطيقية . على ان المحادثات الروسية البريطانية ، قد قضت مؤخراً على الشيء الكثير من صعوبة ايجاد تحديد للاعتداء غير المباشر ، يوفق بين وجهتي النظر . والخلاف الذي لا يزال قائماً بين الفريقين ، لن يمنعهما من الوصول الى اتفاق تام في المستقبل القريب . ودليلنا على هذا القول ، هو الشروع بالمحادثات العسكرية بين ممثلي جيوش الدول الثلاث في موسكو . هذا ولا سيما ان المحادثات العسكرية لايجاد مشروع مشترك للدفاع المتبادل ، قد شرع بها على أثر اقتراح روسيا ، تلك الدولة التي كانت تصر على ايجاد تحديد للاعتداء غير المباشر ، باقصى درجات الدقة .

وبما ان الاعتداء المباشر او غير المباشر، هو في هذه الاوقات الشغل الشاغل في أذهان الساسة الاوربيين، فقد رأينا (اثناء رحلة الممثلين البريطانيين والفرنسيين الى موسكو) ان وفداً آخر قد وصل العاصمة الروسية، وهو وفد بلغاريا. وإن هذا النبأ، مقروناً بأنباء زيارات رئيس مجلس النواب البلغاري لباريس ولندن، لمما يشير لنا، الى ان الحكومة البلغارية تود ان تحدد موقفها إزاء الحالة الدولية.

ومهما يكن من امر، فانه يصعب على بلغاريا ان تلزم الحياد فيما اذا وقعت الحرب. وذلك لانها ما فتئت تشكو من ان رومانيا قد اقتطعت منها على اثر حرب البلقان الثانية منطقة دبروجا الجنوبية، وهي تدعي بان معظم سكان تلك المنطقة بلغاريون. فالمنتظر اذن والحالة هذه هو ان تدخل بلغاريا، (فيما اذا نشبت الحرب) في صف الدول التي تكون خصوماً لرومانيا. وهذا يعني انها ستدخل في صف المانيا وايطاليا. ولكن هنالك بوادر تدل على ان الساسة البلغاريين، يفضلون الانضمام الى الجبهة الدموقراطية: وقد ظهرت تلك البوادر حين بدت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا على وشك النجاح: لا سيما وقد سبقت تلك المفاوضات، محادثات ناجحة بين تركيا وبين كل من فرنسا وبريطانيا. ولان قوة الجبهة الدموقراطية، سوف تزداد ازدياداً واسعاً من جراء عقد ميثاق دفاعي مع روسيا. هذا وقد

دلت زيارات الساسة البلغاريين لعاصمتي فرنسا وروسيا على تفضيلهم الانضمام للجبهة الديموقراطية. وهم يأملون من زيارتهم هذه، ان تسعى الدول الدموقراطية، لحمل رومانيا على تسوية مشكلة منطقة دبروجا الجنوبية.

ومما لا ريب فيه، ان بلغاريا، كعامل سياسي، سوف تطرح على بساط البحث الدولي، لا سيما وان وضعها الجغرافي عظيم الخطورة وان تركيا، للسبب نفسه، تسعى بعظيم الاهتمام لحل مسألة بلغاريا.

١٩٣٩/٨/١٩

موقف اسبانيا في الحرب المقبلة

بنـــاء على احتمال نشوب الحرب في المستقبل القريب القـائم في اذهان السياسة في هذا الوقت ، فانا نرى الحكومات منهمكة في وزن العوامل الجمة التي تحتم عليها تحديد موقفها . ومثل ذلك الانهماك يشغل اذهان الحكام اليابانيين ولا ريب في ان الحكام الاسبانيين يوجهون انظارهم في هذا الوقت الى ذات المسألة . على ان الموالاة السياسية معروفة في اكثر الدول ولكن المسألة الحقيقية التي تتطلب الحل في معظم تلك الدول هي عبارة عن القرار الذي تضطر الدولة الى ان تقرره بين دخولها الحرب في صف الدول التي تميل اليها وبين الحياد .

وقد سبق لنا ان نوهنا باعتقادنا ان اسباب الحياد ترجح موقف اليابان في هذا السبيل . على انه سبق لنا أيضاً ان قلنا بشأن اسبانيا (وهي الدولة الثانية ذات الاهمية التي تعلق دول المحور عليها آمالا عظيمة) انها بادية بمظهر الطامع في التوسع والفتوحات . وقد نسبنا هذا القول هناك لاسباب تاريخية اكيدة . فقد حدثت تطورات ادارية وسياسية في الايام الاخيرة في اسبانيا ، لم يكن من شأنها الا تأييد ما قلناه بشأن

استعداد اسبانيا الجديدة لاسترجاع امبراطوريتها .

فقد شكل الجنرال فرانكو رئيس الدولة في اسبانيا وزارته الدائمية من ممثلي وجهتي النظر السياسية وهم الفلنجيون والقواد . على انه في تشكيله هذا قد رجح كفة الفلنجيين . وبناء على صبغة الحكومة الجديدة فانه في مقدورنا ان نتلمس سياسة اسبانيا ازاء تلك المسألة العظيمة الاهمية وهي مسألة السلم والحرب . فرجحان كفة الفلنجيين على كفة القواد في الحكومة الاسبانية يعني شيئاً اكيداً وهو ان المتطرفين من الحكام الاسبانيين والذين يحبذون المعاضدة التامة مع الدول الدكتاتورية والامتثال بسياستها الخارجية والداخلية ، هم الذين سيكون لهم من الآن فصاعداً القول الفصل في تقرير مصير اسبانيا . وهؤلاء الفلنجيون ، او الفاشستيون هم الذين يخالفون القواد في الشؤون السياسية وهؤلاء القواد (مثل الجنرال كيبودي ليانو والجنرال ياجه) يحبذون المحافظة في السياسة الداخلية والخارجية . ومن ثم الابتعاد عن الفاشستية والدول الدكتاتورية ولزوم الحياد في حالة نشوب الحرب .

على ان هذا لا يعني ان اسبانيا سوف تخوض غمار الحرب في صف الدول الدكتاتورية حين وقوع تلك الحرب . ويرجع السبب في ذلك ، إلى عدة امور لن يكون في استطاعة اسبانيا الاغضاء عنها .

أول تلك الامور وهو اهمها، انه يقتضي على اسبانيا ان تمضي عدة سنين في سلام دائم كي تستعيد القوة المادية والمعنوية التي هي الاساس لكل مغامرة حربية ينشد منها النجاح. وثانيها ان وضعها الجغرافي فضلا عن انه كبير الخطورة من الوجهة الحربية الهجومية، فانه ضعيف جداً من الوجهة الحربية الدفاعية.

فبعبارة اخرى، ان هجوماً اسبانياً على فرنسا من جبال البرنيه ينتج ضرراً عظيماً في وضعية فرنسا الحربية، ولكن في استطاعة فرنسا في الوقت نفسه ان تقضي على اسبانيا بسرعة، اذ ان باستطاعتها مهاجمة اسبانيا من جهتين، اي من الشمال في فرنسا ومن الجنوب في مراكش وفضلا عن ذلك، فان جبل طارق يكون في ذلك الظرف قاعدة عظيمة التحصين لحملات بريطانية وفرنسية على اسبانيا.

وهـــذه الحال تبدو بوضوح ليس للاسبانيين فحسب، بل لشركائهم الطليـان والالمان أيضاً. ونتيجة لذلك، فانه يبدوا بحكم المؤكد أن اسبانيا سوف تلزم الحياد في حالة نشوب الحرب. والواقع انه ستترتب على ذلك الحيـــاد معان وبرامج لا تنسب في الظروف الاعتيادية الى ما هو معروف بنظرية الحياد.

والسبب الرئيسي لهذه الحال هو ان الدولة الاسبانية التي ستلزم الحياد هي دولة فاشستية. وهذا يعني اولا: انه في غضون الحرب

المقبلة فلن يكون في استطاعة فرنسا ان تتأكد من استمرار حياد اسبانيا ، اذ يكون في مقدور اسبانيا اذ ذاك ان تنتهز فرصة ، تكون وضعية الدموقراطيات الحربية فيها ضعيفة كي تهاجمها من الخلف : ولهذا يتحتم على فرنسا حين نشوب الحرب ان تبقي قسما من جيوشها على الحدود الاسبانية للحيلولة دون وقوع مثل ذلك الهجوم . ثانياً : لقد شرع الحكام الاسبانيون منذ وقت في بث الدعاية المعادية للفرنسيين والبريطانيين بين رعاياهم تمهيداً للمستقبل : اي في احتمال دخول اسبانيا الحرب بعد الشروع فيها وحيث ترى ذلك مناسباً ، وفي احتمالات اخرى . ثالثاً : ان حياد اسبانيا في حالة وقوع الحرب سيكون حياداً معدلا : اي ان الحكومة سوف تساعد الدول الدكتاتورية الى درجة لن تثير من جرائها رد فعل مسلح من قبل فرنسا وبريطانيا . وتلك المساعدة سوف تكون على عدة انواع : منها منح الدول الدكتاتورية قواعد بحرية سرية للغواصات ، وغيرها .

ومهما يكن من امر ، فان حياد اسبانيا سيكون معدلا لصالح الدول الدكتاتورية . وهذا هو جل ما تمنته تلك الدول من اسبانيا . وهو في الوقت نفسه الثمن الذي ستتكبده الدول الدموقراطية من جراء سياسة الوهن التي أبدتها تجاه اسبانيا أثناء حربها الاهلية .

١٩٣٩/٨/٢٦

الميثاق الروسي الالماني

إن كل ظن وتقدير لاسباب ميثاق عدم الاعتداء المعقود بين روسيا والمانيا وافعاله، ربما كان سابقاً لاوانه. إذ أنه لم يمر على ذلك الميثاق الا بضعة ايام، لم تسكن خلالها عاصفة الدهشة والتساؤل التي هبت في عقول جميع الناس، واوجدت خللا عظيماً في هياكل المنطق والعقل التي شيدوها، ابتغاء معرفة ما يدخره لهم الغد. وكل ظن مثل هذا (يرجى منه الاقتراب من الحقيقة الى الدرجة القصوى) يتطلب ظروفاً اهدأ من هذه الظروف. ولكن الخطورة في الحالة العالمية، عظيمة جداً وهي تحتم علينا بالنتيجة (بناء على عوامل عديدة سنسرد ذكرها فيما يلي) أن نحاول التماس عناصر تلك الحالة، التي نتوقع ان تؤثر في القريب العاجل على قسم عظيم من العالم المتمدن.

فبينما كان الناس يتوقعون من يوم الى آخر، اتمام حلقة السلام التي ارادت بها الدول الدموقراطية، ردع الدول الدكتاتورية عن الالتجاء الى وسائل العنف مرة اخرى (كما فعلت في الماضي) لتنفيذ مطامعها الذاتية، جاء عقد الميثاق الالماني الروسي يبقي تلك الحلقة، غير

متممة ويوجد بالنتيجة فرصة ملائمة جداً ، تنتهزها الدول الدكتاتورية لتنفيذ منهاجها المعجل . فهذه الحالة موطن خطر لم يسبق له مثيل ، منذ كادت مشكلة تشيكوسلوفاكيا ، أن تضرم العالم بحرب عامة .

والسؤال الذي يزعج كل مراقب للحوادث الدولية ، هو كيف وصلت اوربا الى هذا المأزق؟ او بعبارة اخرى ، ما الذي جعل روسيا ، تخطو الخطوة التي اسفرت عن ميثاق عدم اعتداء ، مع ألدّ اعدائها ، وهي المانيا ، في حين أن روسيا لم تكف منذ تقلد الهر هتلر الحكم ، عن الاشارة اليه والى المانيا ، كموضع الخطر الذي يهدد العالم برمته .

وفي اعتقادنا أن اسباب ذلك التغيير العجيب ، ترجع الى عوامل عديدة في مضمار السياسة الدولية ، وهي تنحصر بسياسة الدموقراطيات ولا سيما بسياسة بريطانيا خاصة . وذلك ، منذ مشكلة تشيكوسلوفاكيا والحل الذي املته تلك السياسة عليها في العام المنصرم .

وفي ذلك الوقت ابدت روسيا استعدادها التام لمساعدة حليفتها فرنسا ، ومن ثم بريطانيا ، فيما اذا دخلتا الحرب من أجل الدفاع عن تشيكوسلوفاكيا ، ولكن الساسة البريطانيين لم يلتفتوا اذ ذاك ، الى تطوع روسيا للدفاع عن تشيكوسلوفاكيا . ولذلك فقد كان ما كان ، وما الحالة التي توجد فيها اوربا في هذا الوقت ، إلا نتيجة مباشرة لسياسة ميونخ .

على انه لا ريب في ان المستر تشمبرلين قد ألقى خطاباً عظيماً في برمنجهام ، أعلن فيه عن خيبة امله في السياسة الالمانية ، وعن اعتزامه مواجهة الامور في حقيقتها وذلك بعد ان اقتحم الهر هتلر البقية الباقية من تشيكوسلوفاكيا في شهر ايار الماضي . وتلا ذلك التغيير في الموقف السياسي البريطاني ، استهلال محـــادثات مع روسيا بغية ايجاد ميثاق دفاعي معها . على ان الموقف البريطاني حينئذ كان مشبوهاً من الوجهة الروسية ، إذ ان بريطانيا في نظر روسيا ، لم تقدم على مشروع المساعدة المشتركة ضد جبهة المعتدين ، إلا بعد ما اصبح الخطر من الدكتاتوريين يهدد مصالحها الاقتصادية والسياسية ، بصورة مباشرة . وتتضح لنا في هذا الوقت حادثة استقالة المسيو لتفنوف ، الذي كان اذ ذاك وزيراً للخارجية ، وتبديل المسيو مولتوف به ، ذلك الحادث الذي ظل مبهماً حتى هذا الوقت .

ولـكن نستطيع الآن ان نستنبط ان الحـكومة السوفيتية ارادت حينئذ ان تعهد بالامور الخارجية الى رجل ، يـكون اقل عرضة للاساليب القليلة الصراحة ، تلك الاساليب التي تحسن استعمالها الدول الغربية . والذي تلا استهلال تلك المحادثات ، جاء مؤيداً لاشتبـــاه روسيا بالموقف البريطاني . اذ ان ظواهر تمسك الحـكومة البريطانية بسياسة تهدئة الخواطر (تلك السياسة التي ادت الى اتفاق ميونخ) قد

كثرت رغم التغيير في السياسة التي اعلن عنها المستر تشمبرلين .

وأول تلك الظواهر ، هو نفور عدد عظيم من ذوي النفوذ السياسي والمالي في بريطانيا ، من التحالف مع روسيا البلشفيكية ، ذلك النفور الذي أفضي به بجريدة التـــايمس وغيرها ، وبالتالي ، تحبيذهم لالمانيا ومطامحها : وباستطاعتنا ان نشمل من بين اولئك الساسة المتنفذين ، قسما كبيراً من مجلس اللوردات . وثاني تلك الظواهر ، هو التأخر الذي اوجدته الحكومة البريطانية في المفاوضات مع روسيا ، والذي ينم في نظر روسيا ، عن عدم رغبة حقيقية في انهاء المفاوضات بنجاح ، ويتلو ذلك الانهاء ، القاء تبعة ذلك الاخفاق على روسيا ، ويتبع هذا ، إذعان آخر لالمانيا ، واطلاق يد الحرية لها في شرق اوربا ، مما يؤثر على مصالح روسيا . ثالثها ، نبأ المحادثات بين السر روبرت هادسن ، وزير التجارة البريطاني لما وراء البحار ، والدكتور فولتات الالماني ، تلك المحادثات التي كانت مبنية على فكرة امداد المانيا بالنقود . رابعها ، عدم إذعان المستر تشمبرلين للحملة العظيمة التي وجهتها اليه الصحافة البريطانية وعدد كبير من المفكرين السياسيين والنواب البريطانيين ، لحفزه على ادخال المستر ونستن تشرشل في الوزارة ، لما يتضمن ذلك الادخال من اعلان عن سياسة حزم تجاه المانيا . خامسها ، ذلك الشعور الحقيقي السائد بين عـــدد عظيم من الناس (وبينهم قسم

كبير من الرأي العام الاميركي) ومفاده ان الوزارة البريطانية، (وهي تحت زعامة المستر تشمبرلين والسير جون سايمون صاحبا نظرية تهدئة الخواطر) على استعداد للدخول في سياسة على طراز سياسة ميونخ، حين سنوح الفرصة. وذلك الشعور قائم على ان أعضاء هذه الوزارة هم الذين قاموا بسياسة ميونخ وأن تغييرهم تلك السياسة، لم يأت إلا من جراء إرغامهم على ذلك، من قبل الرأي العام البريطاني. ففي هـــذه الظروف، لا بد ان روسيا، قد رأت أنه لم يبق بوسعها ان تثق ببريطانيا لانها لم تتبع سياسة حاسمة وصريحة، تكون روسيا واثقة من عدم استخدامها من قبل بريطانيا، لمصالحها الشخصية. وتكون واثقة من ثم، (على فرض ان التحالف الدفاعي قد تم بينهما) بان بريطانيا لن تغري المانيا فيما بعد، على إثارة حرب عالمية عن طريق سياسة التحبيذ والاستسلام لها، ولو أن بريطانيا لم ترغب حقيقة في مثل تلك الحرب

وذلك لان الهدف الحقيقي الذي ترمي اليه روسيا في قبولها ايجاد تحالف عسكري مع بريطانيا، ما هو إلا توطيد السلام، لا تيسير الطريق أمام الحرب. إذ أن روسيا تعتقد أن انضمامها لجبهة السلام يحي نظرية الامن المشترك لحد ما، ويعزز تلك الجبهة لدرجة لن تميل الدول الدكتاتورية بعدها، الى الالتجاء الى العنف.

ولكن روسيا تبدو الآن، (بعد عقدها ميثاق عدم اعتداء مع

المانيا) كأنها تود الابتعاد عن التوريط الذي قد تتورطه في دخولها بحلف دفاعي مع بريطانيا . ويظهر لنا أن نص ميثاق روسيا مع المانيا يحتم عليها بوضوح عظيم ، ايقاف المحادثات مع بريطانيا وفرنسا .

فماذا يكون موقف روسيا حينئذ ؟ إن هنالك حالة واحدة تتفق ومصالح روسيا من الآن فصاعداً ، وهي حالة الحياد : وهذه الحالة ، هي التي يظهر لنا ان روسيا قد اختارتها في حالة نشوب الحرب . وذلك لان احتمال تحالف روسيا مع المانيا بعيد جداً . اذ ان مصالحهما المادية والمعنوية ، لا تزال متناقضة كما كان عليه الامر في الماضي . والذي تود روسيا ان تراه ، هو مبارزة بين الدموقراطيات والدكتاتوريات ، وهذا محتمل الوقوع .

ومن جهة اخرى ، فان الميثاق الالماني الروسي يكوّن انتصاراً عظيماً للنازيين . إذ ان هؤلاء ، لم يكفوا عن العمل لخرق النطاق الذي بدأت بريطانيا في عمله لايجاد السلام . والذي اراد النازيون ايجاده ، هو حياد روسيا فيما اذا وقعت الحرب ، وهذا الحياد من المنتظر ان يتحقق . ونتيجة لذلك فقد تبدو مشكلة دانزك ، باحسن ظروف سياسية ونفسانية من وجهة النازيين ، لحلها بالصورة التي يحبذونها . على انهم اذا حاولوا مثل ذلك الحل يجازفون في الوقت نفسه ، بسلام العالم من اجل المدينة الحرة .

١٩٣٩/٩/١٦

أسباب الحرب الاوربية
في سنة ١٩٣٩

في هذا اليوم، تكون قد مرت على الحرب الاوربية مدة اسبوعين، رأى العالم حين وقوعها، أن الدول المتمدنة لم تحجم عن خوض غمارها، مع ما يترتب عليها من بؤس ودمار، وأنها لا تزال وسيلة مقبولة من وسائل الدول المشمولة في العرف الدولي. فيا له من حادث مخيب لآمال الذين حسبوا (وذلك بحق) أن الفترة التي سبقت هذه الحرب تختلف إختلافاً كلياً عن الزمن الذي سبق حرب سنة ١٩١٤، إذ أن العالم شاهد، خلال الحرب المنصرم، مقدار الويلات والخراب الذي اصابه من جرائها اذ ذاك، وأن هذا العالم نفسه لن يجروء بالنتيجة، على الاقدام مرة اخرى الى مثل تلك الكارثة الماضية.

بيد أن هذه الحرب لم يكن مفر منها، وينبغي علينا في هذه الآونة التاريخية، أن نسجل الاسباب التي اوجدتها، تاركين لاحاديث مقبلة بحث التطورات العظيمة الخطورة، التي قد تترتب عليها.

لا شك أن خطر الحرب بدا في الافق الاوربي منذ تقلد الهر هتلر زمام الحكم في المانيا، في سنة ١٩٣٣. ولكن ليس معنى هذا أن الهر هتلر كان يرغب في الحرب، او أنه كان يعمل لها مباشرة. فانه كان يفضل السلام على الحرب، كجميع المحاربين القدماء، وقد كان واحداً منهم. إلا ان الهر هتلر كانت له برامج عظيمة للتوسع الالماني، كان يحلم بها منذ نشأته، وقوامها، الوطنية الخالصة الممزوجة بروح التفادي المتناهي، مع ضعف في التقدير الحق للامور العامة، وفي درجة عمليتها. وقد كان يسعى وراء هذه البرامج، بغية إدراكها مع ما يتخللها من اخطار الاخفاق. وهذه مغامرة، ود الهر هتلر خوضها بعزم حاسم، لا يضارعه إلا قبوله التام للعواقب الوخيمة التي قد تنتج عنها.

وقد وضع منهاجه هذا للامة الالمانية منذ خمس عشر سنة في كتابه كفاحي، وبدأ تطبيقه جزءاً بعد جزء، حين تقلد الحكم في سنة ١٩٣٣. ولذلك نجده قد نكث معاهدة فرساي، ومن بعدها معاهدة لوركانو، وضمّ الى المانيا النمسا وتشيكوسلوفاكيا وميمل، ثم جاء دور بولندا، ومن بعدها، ربما يكون دور روسيا وفرنسا وبريطانيا.

وربما أن تنفيذ هذا البرنامج الواسع ما هو في نظر الهر هتلر، الا الرسالة التي وجد من اجلها. فان الحرب اذا لم يكن مفر منها، هي وسيلة لائقة، مع ما تتضمنه من اخطار للوصول الى الهدف الاعلى

الذي يرمي اليه . فوضع الدولة النازية يكشف لنا في هذا الوقت ، بجملة وردت في كتابه «كفاحي» ، اذ قال فيها الهر هتلر : «إن المانيا ستكون دولة عالمية ، أو لن تكون شيئاً» .

واننا نجتاز في هذا الوقت العصيب ، تجربة قول الزعيم الالماني ، وهو هل ستكون المانيا دولة عالمية تملي ارادتها على الآخرين ، أم لن تكون شيئا . فكم نحن بعيدون عن مشكلة دانزك ، التي شغلت الحكومة الالمانية بها العالم مدة طويلة . تلك المشكلة التي لم يكن على المانيا (على كل حال) ان تجتاح من اجلها بولندا من ثلاث جهات . فالهر هتلر يدخل هذه الحرب ، ممثلا البطل الالماني المثلوغي سيجفريد ، وإن المانيا لينقصها الشيء الكثير من المواد الخام الضرورية لمتابعة الحرب حتى النهاية بنجاح . واول تلك المواد ، الذهب الذي يمكنها من شراء المواد الغذائية من الخارج ، والتي تنقصها في بلادها ، وشراء المعادن الضرورية لصنع الاسلحة ولتجديدها .

على ان القيادة العسكرية الالمانية ، تثق في شروعها بهذه الحرب ، بفعل ما تسميه ال «بلتسكريج» ، او الحرب البرقية . ومنها ينشد الهر هتلر النجاح ، فان لم يكن ذلك النجاح على جميع محاربي المانيا ، فيكون ذلك على الاقل على بولندا . وتتلو ذلك النجاح تصفية مع المحاربتين الاخريين بريطانيا وفرنسا . ولا شك في ان الهر هتلر ، سوف يواجه

نتائج فشله بناء على ذلك الفرض .

وعلى كل حال ، فان هذا الفرض مؤسس على تخمين خاطيء للاسباب التي حفزت بريطانيا وفرنسا على خوض غمار هذه الحرب الضروس . ولا ريب أن كلاً من فرنسا وبريطانيا ، لم تنتظرا ان تجنيا اية فائدة مادية من محاربة المانيا . ولا سيما أن خسارتهما في الحرب ، ستكون اكيدة وعظيمة ، وان المانيا لن تكسبهما شيئاً مادياً اذا انكسرت ، نظراً لافتقارها لمعظم الاشياء . ومن جهة اخرى ، فانه لم يوجد مخالف بين الدول الغربية للتوسع الالماني المعقول ، كما شوهد إبان اتفاق ميونخ . ولا شك في ان فريقاً من الساسة البريطانيين ، ومنهم السر روبرت فانستارت ، المستشار الدبلوماسي للحكومة البريطانية وذو النفوذ العظيم فيها ، كان يحبذ توسع المانيا في الشرق ، اذ كان يرى في هذا التوسع ، منفذاً لقوة الالمان الفياضة .

وهذا يفسر لنا تسامح الانجليز للحزب النازي وسياسته من حين تقليده الحكم . ولكن الهر هتلر كان في نظر بريطانيا وفياً لبرنامجه اكثر مما ينبغي . ففضلا عن ايجاده قوة مسلحة أعظم من اية قوة اوربية منفردة اخرى ، فان الوسائل التي استعملها الحكام النازيون ، لتنفيذ سياستهم ، والاستهتار الذي ابدوه بمصالح غيرهم خلال حكمهم ، قد أدخل في اذهان الساسة البريطانيين ، اشد القلق ، وبدا من المتحتم عليهم

ان يضعوا حداً، لما قد يتطور الى أخطار سوف تمسهم في المستقبل بصورة مباشرة.

وبناء على هذا فقد وضح موقف بريطانيا في جملة وردت في خطاب المستر نفيل تشمبرلين، الذي اذاعه للشعب البريطاني في اليوم الثالث من هذا الشهر، اذ قال: «ان الحالة التي لا تكون فيها اية بلاد في امان لا تطاق، وإننا قد قررنا ان ننهيها» وهذا يعني أن هنالك خللا عظيما في توازن القوى يجب اصلاحه. فان مبدأ توازن القوى الذي سيطر على العالم مدة أجيال عديدة، قد ظهر في أيامنا هذه مرة اخرى، كعامل رئيسي في علاقات الدول بعضها ببعض. وهو وحده الذي حدا بفرنسا لان تخوض حرباً خشية من الهلاك، إذ انها دخلتها حتى تعيش.

فالفرنسيون، وهم أسرع خاطر من غيرهم، كانوا يتنبأون بهذه الحرب منذ سنين. فلو سمع نصحهم من قبل، لما جاءت هذه الحرب بالوضع الذي جاءت عليه. وقد يلوح لنا جلياً، انه ليس بمقدور العالم في حالته الحاضرة ان يستبدل بمبدأ توازن القوى كعامل نظام تترتب عليه حروب دورية، وسيلة دولية اخرى على نمط عصبة الامم، تكون لديها أداة فعالة لصيانة السلام.

١٩٣٩/٩/٢٣

اول تطور للحرب

كما هو الامر في جميع الحروب العظيمة ، فيمكننا ان نتوقع لهذه الحرب تطورات عدة وخطيرة . وقد جرى اول تلك التطورات خلال الاسبوع المنصرم ، حين دخلت روسيا الرواية الدامية التي تمثل الآن في شمال اوربا .

إنه لمن العبث ، ان يحاول المرء التثبت مما اذا كانت روسيا والمانيا ، قد اتفقتا على تقسيم بولندا حين عقدتا بينهما ميثـــاق عدم الاعتداء منذ أربعة أسابيع ، وهو الميثاق الذي جر العالم الى كارثته الحاضرة . وقد اختلفت آراء النقاد السياسيين بهذا الشأن اختلافاً كلياً . وإن ذلك لعبث لانه لم يكن في وسع المانيا حين عقدت ميثاقها مع روسيا ان ترفض الموافقة على مشروع هذه الاخيرة ، بشأن زحفها على مناطق بولندا الشرقية ، فيما لو عرضت ذلك المشروع على المانيا . ولم يكن أيضاً في وسع المانيا ان تعارض في ذلك الزحف ، حين يقع ، بفرض انه جرى دون اتفاق . وذلك لانه اذا كان لالمانيا ثمة امل بالنجاح في هذه المغامرة العظيمة ، فهو مبني على احتفاظ روسيا بالحياد ،

والحيلولة بكل ما لديها من وسائل دبلوماسية، دون ان تشتبك معها في القتال.

ومما يؤيد عزم المانيا هذا، ما ثبت عن مشروع النازيين الذي أشرنا اليه في حديثنا الماضي، ومؤداه، توجيه حرب برقية على بولندا، والانتهاء منها بمدة قصيرة، ثم التماس الصلح من الدموقراطيات، بناء على الامر الواقع الحديث، وتهديد الدول الغربية باوخم العواقب فيما اذا آثرت متابعة القتال. وقد جاء ذلك التأييد من فم الهر هتلر نفسه، اذ قال في خطـــابه الذي القاه في دانزك، أنه ليس له أغراض حربية ضد بريطانيا او فرنسا، وانها «لسفالة لا قرار لها» ان يساق ملايين من الرجال الى الموت.

على ان طموح المانيا هذا لم ينجح، وباعتقادنا انه من المتعذر ان ينجح، وان الحرب ستستمر الى النهاية، وذلك بناء على المباديء الحيوية التي قامت الحرب على أساسهـا، والتي ليست لها إلا العلاقة الظاهرة ببولبدا.

بيد ان الاسباب التي حفزت روسيا على اقتحام النصف الشرقي من بولندا، لا تزال غامضة وهي موضع تضارب الآراء. ولا شك في ان كلا من روسيا والمانيا دولتان دكتاتوريتان تتشابهان بمعظم ظاهراتهما الحكومية، وبصورة خاصة، بميلهما الى الطرق العنيفة.

ولهذه الاسباب ، لا تطمئن الواحدة الى الاخرى بشأن اي عمل تقوم به ، رغم جميع مواثيق الاخلاص المتبادل وعدم الاعتداء التي قد تكون معقودة بينهما ، علنية كانت او سرية .

وانه من الجائز ان نستنبط بان زحف المانيا السريع على بولندا ، ودنو قواتها من الحدود الروسية ، أثار قلق الحكام الروس ، وحتم عليهم ارسال القوات السوفيتية بغية صد الزحف الالماني . وربما أراد الرفيق ستالين بهذه العملية ، ان يحول دون وقوع امرين لم يكن من المتعذر ان يحدثا فيما اذا واصلت القوات الالمانية زحفها الى الحدود الروسية . اولهما : جواز استمرار زحف القوات الالمانية الى اكرانيه الروسية ، بغية الاستيلاء عليها . لان زحفاً مثل هذا ، يكون موافقاً لبرنامج النازيين ، وقد وضعه الهر هتلر في كتابه « كفاحي » .

ومن جهة اخرى ، فقد يعتقد النازيون ، ان زحفهم على اكرانيه ينقذ موقفهم من الجهة الغربية ، اي من محاربة الغربيين لهم . وبعبارة اخرى ، فانهم يحسبون ان عدداً كبيراً من الساسة الانجليز ، يحبذون توسع المانيا على حساب روسيا ، إذ أن توسعاً مثل هذا يضعف الدولة الشيوعية ، ويوجد منفذاً للالمان يردعهم عن التفكير بالمستعمرات . وبناء عليه ، يكون البريطانيون اكثر استعداداً لقبول اقتراح الصلح ، الذي قد يفرضه النازيون عليهم أثناء ذلك .

على أن هنالك سبباً ثانياً لا بد ان يكون قد حدا بالرفيق ستالين لان يقدم على الحركة التي أقدم عليها . وهو أنه اذا تعكرت العلاقات السوفيتية الالمانية (وهذا عظيم الاحتمال) ونتجت عنها الحرب ، فانه من صالح روسيا ان تكون تلك الحرب في الاراضي البولونية ، وليس في الاراضي الروسية ، وهذا خشية رد الفعل الذي قد تحدثه الحرب في الاراضي الروسية بين السكان الروس الاكرانيين ، اذ ان هؤلاء الآخرين ليسوا راضين كل الرضاء عن حكم الحزب الشيوعي في موسكو .

ومهما يكن من امر ، فان التطور الذي اوجدته روسيا في شرقي بولندا ، سوف يضطر الالمان الى حشد قسم كبير من قواتهم لمراقبة حدود المانيا الجديدة ، اذ انه لن يكون في وسع المانيا ان تطمئن لاحتفاظ روسيا بالمناطق التي احتلتها ، ولعدم رغبتها الحاضرة ، في توسيع تلك المناطق . فاضطرار المانيا ان تبقي قسما من قواتها على الحدود الشرقية ، ليس بالضرر الوحيد الذي نتج عن اجتياح روسيا لشرقي بولندا بل الضرر الآخر ، هو قطع الطريق بين المناطق التي احتلتها المانيا وبين رومانيا ، ذلك القطع الناتج عن الاحتلال الروسي . ونتيجة لهذا الاحتلال لن يكون في استطاعة المانيا (حين يحمى وطيس العراك ، وتكون بحاجة الى ذلك) ان تجتاح رومانيا بغية الاستيلاء على آبار النفط التي تكثر فيها .

فان هذه العوامل التي نتجت عن الميثاق الروسي الالماني، كانت ثمناً فادحاً قد تكبدته المانيا مقابل حياد روسيا.

أما اثر هذه العملية الروسية على الدموقراطيات، فانه من صالحها من الوجهة الحربية، وهذا للسبب الذي سردناه فيما تقدم، بشرط ان تلزم روسيا الحياد، وقد أعلنت للملاء عن عزمها على ذلك. أما من الجهة الاخرى، فان الاحتمال قليل في ان تذعن الدول الدموقراطية للوضع الذي أدخلته روسيا في شرق بولندا، لانه قد يقدر لبولندا ان تحيا ثانية، اذا انتصرت الدموقراطيات، وهذا عظيم الاحتمال. فحينئذ ربما تحاسب روسيا على عملها.

الحرب والمستقبل

قد مضى على بدء الحرب شهران ، ثبت خلالهما اخفاق محاولات الهر هتلر المتكررة لانهائها وفرض سلام على اوربا من صنعه الخاص . وقد ثبت أيضاً من تصاريح رئيسي حكومتي فرنسا وانجلترا ان هذه الحرب ستستمر الى نهايتها الطبيعية — اي ان السلم الذي سيعقبها ، سيكون من صنع الظافر ، وحده لا غير .

ومن سيكون هذا الظافر يا ترى ؟ إن سكان العالم باجمعه يسائلون انفسهم هذا السؤال ليس لان بينهم من يفضل احد الفريقين المتحاربين على الآخر لشتى الاسباب فحسب ، بل لان النتيجة ستؤثر بطريق مباشرة او غير مباشرة في حياة كل واحد منهم .

لقد كان لكل حرب التأثير العظيم في حياة الشعوب ومصير الدول ، ولكن العالم لم ير حتى هذا الوقت حرباً تنذر بالتأثير الروحي والمادي في العالم باجمعه مثل التأثير الذي نتوقع ان يتردى فيه عالمنا هذا بسبب هذه الحرب . والسبب في ذلك ، أن هذه الحرب ليست قائمة على أسس مادية قوامها التوسع فحسب — حتى تكون مثل

سابقاتها — بل هي قائمة أيضاً على فلسفة دولة واسلوب عيش لن يروق للشعوب المغلوبة أن يتخذوهما ديناً جديداً لهم ، وإن أذعنوا لردهم الى درجة ثانية من الدول ولاقتطاع اقسام كبيرة من بلادهم .

فالحقيقة التي لا مندوحة عنها ، هي ان الفاشستية والنازية تكوّنان فلسفة دولة ترمي الى كل من التوسع المادي والاقتحام الروحي : اي فرض هذه الفلسفة على اكبر قسم مستطاع من العالم واكبر عدد مستطاع من البشرية (١) . فقد شاهد العالم توغل تلك الفلسفة (مقرونة بالاستيلاء المادي او غير مقرونة) في منشوريا سنة ١٩٣١ وفي الحبشة وفي اسبانيا سنة ١٩٣٦ وفي الصين وفي النمسا سنة ١٩٣٧ وفي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا سنة ١٩٣٩ . وجاءت هذه الحرب لانه قد بغي تمهيد السبيل لنشر تلك الفلسفة في أقطار مختلفة وبين شعوب اخرى ، وجاءت أيضاً هذه الحرب لتقف سداً منيعاً أمام تيار هذه الفلسفة الجارف .

ثم يعود الانسان ويتسائل هل يستطاع ايجاد ذلك السد المنيع ؟ أم يتغلب التيار على جهود مقاوميه ؟

وبعبارة اخرى من سيكون الظافر في هذه الحرب ؟

---

(١) وقد تفوه بذلك زعماء كلتا هاتين الفلسفتين (اللتين تكوّنان في الحقيقة فلسفة واحدة) في هذا الصدد في عدة مناسبات .

إنه لمن المتعذر ان يتنبأ المرء بما يخفيه الغيب . ولكن في مقدورنا ان نمتحن العوامل المختلفة التي تعمل لصالح كل من الفريقين ، ثم نحاول استنباط نتيجة نستدل منها ، لحد ما ، كيفية انتهاء الحرب .

على انا اذا اخذنا بعين الاعتبار عدد الجنود الذين سيكون في استطاعة كل من الفريقين المتحاربين ان يوجههم الى ميادين القتال ، ووسائل الدفاع والتحصينات في الجهتين ، نرى ان وضع الحرب من الوجهة العسكرية يقارب شيئاً من التوازن بين الدول المتحاربة .

فبناء عليه لا شك في أنه سيكون للعوامل الهامة الخارجة عن ميدان الحرب نفسه التأثير الفاصل .

فمن جهة الحلفاء توجد ثلاثة عوامل عظيمة الاهمية تساعدهم بصورة مباشرة او غير مباشرة على ربح الحرب . اما العامل الاول ، فهو :

الحصار

فلننظر ماذا سيكون تأثيره في التغلب على المانيا ! على انه يجدر بنا ان نتساءل قبل كل شيء عن الحصار الذي فرض على المانيا في حرب سنة ١٩١٤ وعن مدى تأثيره في ظفر الحلفاء .

وعلينا أيضاً ان نتذكر الشروط التي سيطرت على حصار المانيا

ابان الحرب الماضية، لنستطيع تخمين فعل الحصار الحالي باقصى درجة من الدقة. فيجدر بنا ان نذكر: أولا: ان الحصار كسلاح حربي، قد أقدم على استعماله لاول مرة في الحرب العامة ضد حكومات في القارة الاوربية. ثانياً: انه لم يكن قبل بدء الحرب العامة مشارع منظمة ومفصلة لتطبيقها على العدو بصورة محكمة. ثالثاً: انه لم يبدأ بذلك الحصار بصورة فعالة حتى سنة ١٩١٦، اي بعد مرور سنتين على بدأ الحرب.

امـــا في هذه الحرب، فالحصار يختلف في جميع الشروط التي أوردناها. وعلينا ان نتذكر ان اختبار استعمال الحصار كسلاح حربي في الحرب الماضية، أستغل غاية الاستغلال في هذه الحرب وبالنتيجة، قد فرض هذا الحصار على المانيا بعد مرور ايام قليلة على بدء الحرب وقد تم تحكيمه طبقاً لمشاريع مفصلة غاية التفصيل.

وبالرغم من الاختلاف الموجود بين الحصارين، فلدينا شهادتان بتأثير الحصار في المانيا ومصيرها في الحرب العظمى. وهاتان الشهادتان لخبيرين عسكريين المانيين.

اما الخبير الاول فهو الليوتننت جنرال «أ. د. مركس»، وقد كتب في صحيفة الجيش الالماني «ملتير فوخنبلات» مقالا عنوانه «سبب الاسباب» قال فيه: «انه لم يكن في مقدور جيوشنا — حين

ردت في سنة ١٩١٨ — ان تزحف الى الامام لقلة غذائها . . . ومن لم يختبر بنفسه فعل قلة الغذاء في ذلك الوقت ، يميل الى الاستخفاف به والاستخفاف باضمحلال قوة الجيش المعنوية الذي اسفر عنه ذلك النقص في الغذاء» ويستطرد الجنرال مركس قوله «انه يجب ان يقال للجيل الحالي : ان جيل سنة ١٩١٤—١٩١٨ قد قهر لا لسبب ما بل لسبب الجوع وانهاك قوته» .

اما الخبير الثاني ، فهو «الجنرال توماس» ، رئيس دائرة الاقتصاد في وزارة الحرب الالمانية . فقد تكلم الجنرال توماس في هذا الصدد في «جمعية الاقتصاد العالمية» في موضوع «الحرب والاقتصاد في التاريخ» وقد جاء في سياق كلامه : «ان الاساس في كل سياسة مبنية على اوقات السلام يجب ان يكون غذاء السكان . وان هذا المبدأ لاصح إن بغي تأسيس سياسة على أوقات الحرب . . . وباستطاعتي ان اقول بكل صراحة اننا قد خسرنا الحرب العالمية مقدماً في شتاء سنة ١٩١٦—١٩١٧ حين بدأت حالتنا الغذائية تضعف» .

ان هاتين الشهادتين بشأن فعل الحصار على المانيا في الحرب العالمية من جهة نقص الغذاء ، واضحتان كل الوضوح ، رغماً من استيلاء المانيا حينذاك على جميع بلاد البلقان وبولندا واكرانيا (بعد معاهدة برست لتوفسك) .

وهنا نتساءل ما هو الوضع في هذه الحرب؟ ان خبيراً اميركياً هو — ف. ستيرنبرج — يذكر ان المانيا لا تنتج إلا (٨٠./٠) سنوياً من مجموع ما تحتاج اليه من مؤن في الاوقات السلمية. غير ان خبيراً المانياً آخر — وهو الميجور بوتلر — يذكر ان منتوج المؤن في المانيا ينخفض بمقدار (٢٠./٠) في اوقات الحرب لنقص العمال الزراعيين لان قسما كبيراً منهم يضطر الى الانخراط في الجيش للمحاربة. وفي رأي الميجور بوتلر، يجب ان يضاف الى ذلك النقص نقص سنوي آخر مقداره (٢٠./٠) بسبب ازدياد استهلاك الجيش في أثناء الحرب. فبناء عليه، ان مجموع ما تستطيع المانيا انتاجه يقدر ب (٤٠./٠) مما تحتاج اليه من مؤن في اوقات الحرب.

ومن جهة اخرى، ان حصار المانيا حصار بحري، فهو لن يمنع المؤن عن المانيا الا بمقدار ذلك القسم الذي تستورده المانيا من البلاد فيما وراء البحار. فان مقدار استيراد المانيا هذا لا يفوق (٤٠./٠) من مجموع ما تستورده، ولكن الحلفاء يمنعون عن المانيا كميات من المؤن تفوق كثيراً ذلك الرقم اذ اتخذوا في الحرب الماضية ويتخذون في هذه الحرب اجراءات تحظر دخول المؤن الى البلاد المحايدة حين تزيد كميات تلك المؤن عما هي بحاجة اليه في الاوقات العادية، وهذا خشية توريد تلك الزيادة الى المانيا.

ولا شك في ان بلاد البلقان تنتج من المؤن اكثر مما تحتاج اليه . وقد تستطيع المانيا بالنتيجة ان تستورد منها كل تلك الزيادة . ولكن هل تكفيها تلك الزيادة ؟

ان المعهد الالماني للبحث عن الرخاء (Institut für Konjunkturforschung) يعلن ان زيادة المنتوجات في جميع بلاد البلقان ، اي يوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا وبلاد المجر تكفي لغذاء خمسة ملايين من الالمان . ولكن المعهد الآنف الذكر يضيف الى ذلك ان التخمينات التي قام بها تسفر عن وجود خمسة عشر مليوناً من السكان الالمان في حاجة الى استيراد الغذاء من الخارج . فهنالك بالنتيجة عجز لاطعام عشرة ملايين من السكان .

وهل في استطاعة روسيا ان تصدر لالمانيا ما يكفي أولئك العشرة ملايين ؟ ان المانيا في حاجة الى اللحم والدهن اكثر من حاجتها الى اي شيء آخر ، ولن يكون في استطاعة روسيا ان تمدها بهذين المنتوجين نظراً لافتقارها لهما .

* * *

ومن جهة اخرى فان الحروب الحديثة قائمة على الصناعة لانها حروب آلات ميكانيكية . ويتكون اساس تلك الصناعة من الحديد والنفط . وبدونهما لن يكون في استطاعة اي محارب ان يستمر في

القتال أمداً طويلا . على ان المانيا ينقصها كلا هذين النوعين . (فلا شك انها تستخرج النفط من الفحم ، ولكن استخراجها هذا ضئيل جداً) .

فهل في استطاعة روسيا ان تمدها بالحديد ؟ ان روسيا حسب التقارير الموثوق بها تنتج سنوياً كمية من الحديد تبلغ (٣٠،٠٠٠،٠٠٠) من الطنات . ولكن تصديرها هذا المعدن يكاد لا يذكر نظراً لاحتياجها له في تشييد صناعتها العظيمة . فلن يكون بالنتيجة في مقدورها ان تساعد المانيا في هذا المضمار مساعدة قيمة .

وهل في استطاعة روسيا ان تمد المانيا بالنفط ؟ ان منتوج روسيا السنوي من النفط يفوق (٢٥،٠٠٠،٠٠٠) من الطنات ولكنها في حاجة الى القسم الاكبر من هذا المجموع ولا تصدر الى الخارج سنوياً الا بضعة ملايين من الطنات .

ومن جهة اخرى ان مجموع ما تنتجه رومانيا من النفط ينوف قليلا على (٧،٠٠٠،٠٠٠) طناً ولكن حاجة المانيا العادية ، اي في الاوقات السلمية ، تزيد سنوياً على (٢٠،٠٠٠،٠٠٠) من الطنات ، وان احتياجها له في اوقات الحرب يفوق كثيراً بالطبع هذا الرقم .

فيكون تأثير الحصار في المانيا بالنتيجة ، انه ان لم يكن له تأثير فاصل في بدء الامر ، نظراً لتذليل ذلك التأثير في طريق تموين المانيا

من البلاد الاخرى ، ولكن فعله لا بد ان يفصل في مقدرة المانيا على الثبات مدة الحرب اذا طالت . واذا تذكرنا في هذا الصدد ان الحكومة البريطانية اعدت مشروعاً لمتابعة القتال مدة ثلاث سنوات ، نرى انها تنظر الى حصار المانيا الاقتصادي ليس كسلاح حربي عظيم الخطورة فحسب ، بل نراها تضع كل ثقتها فيه للتغلب على المانيا .

اما العامل الثاني في صالح الحلفاء فهو :

تعديل قانون الحياد الاميركي

وهذا التعديل قد تم في اليوم الرابع من تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ حينما وقعه الرئيس روزفلت بعد اقراره من كلا مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين . وبذلك يكون قد صدق تنبؤنا في هذا الصدد الذي قد ادلينـــاه في حديثنا المؤرخ (١٩٣٩/٦/٣ — صفحة ٥٨) ويكون قد صدق أيضاً تكهننا بشأن الوقت الذي جرى فيه التعديل ، ذلك التكهن الظاهر في حديثنا المؤرخ (١٩٣٩/٧/٢٢ — صفحة ٩٤)

على اني اوضحت في كلا هذين الحديثين الهدف الذي يرمي إليه هذا التعديل واوضحت أيضاً اثره في وضع الدموقراطيات بالنسبة الى الدكتاتوريات .

فيبقى علي اذن ان اوضح مقدار تأثير ذلك التعديل في وضع

الحلفاء الحربي والنتائج الحسنة التي سوف يحظى بها الحلفاء:

ان صناعة المانيا اصبحت بعد اقتحام تشيكوسلوفاكيا تفوق صناعة كلتا انجلترا وفرنسا من جهة الانتاج. وبما ان الحروب العصرية هي حروب اسلحة ميكانيكية، تضطر كل دولة داخلة فيها ان تحصر جميع ما لديها من وسائل الصناعة لانتاج الاسلحة وما يلحق بها من معدات اخرى. فقد يكون بالنتيجة أن في استطاعة المانيا ان تنتج عدداً من الاسلحة اكثر مما هو في استطاعة بريطانيا وفرنسا انتاجه إذا اجتمعت صناعتها. ولهذا تضعف وضعية الحلفاء الحربية.

على ان قانون الحياد المعدل يسمح لاية دولة من الدول المتحاربة ان تشتري من الولايات المتحدة جميع انواع الاسلحة التي هي بحاجة اليها، بشرط ان تدفع ثمن تلك الاسلحة نقداً وان تنقلها في بواخرها.

ان هذا القانون قابل التنفيذ لصالح اي فريق من المحاربين اي فرنسا وبريطانيا والمانيا. وفضلا عن ان المانيا ليست بحاجة الى الاسلحة، فانه ليس في استطاعتها ان تشتري اسلحة من الولايات المتحدة لسببين: اولهما، انه لن يكون في مقدورها ان تنقلها بسبب سيطرة اساطيل الحلفاء على البحار. وثانيهما: ان ليس لديها الذهب لابتياع السلاح نقداً.

أما من جهة اخرى، فانه من اليسير على الحلفاء شراء الاسلحة

من الولايات المتحدة اذ ان وضعيتيهما في هذا المضمار تمتاز على وضعية المانيا . فلدى بريطانيا العظمى حسب التقارير الموثوق بها ملياراً من الدولارات مودعاً في الولايات المتحدة في شتى الشركات والبنوك . وقد اخذت الحكومات البريطانية اجراءات لحبس تلك الثروة الطائلة بغية تحويلها الى نقد اميركي لابتياع السلاح اذا اقتضى الامر . ولها أيضاً كمية من الذهب مودعة في بنك انجلترا ، وتفوق قيمته (٧٥٠،٠٠٠،٠٠٠) من الجنيهات . ولدى بريطانيا أيضاً (اي للافراد البريطانيين) ثروة مودعة في بلاد اجنبية غير الولايات المتحدة وتقدر ب (١،٨٠٠،٠٠٠،٠٠٠) من الجنيهات .

اما فرنسا ، فلديها اكبر كمية من الذهب بعد الولايات المتحدة ، اي ان لديها في بنك فرنسا مبلغ يفوق سبعين ملياراً من الفرنكات ، ولها ثروة طائلة مودعة في الولايات المتحدة وفي بلاد اجنبية اخرى .

فيكون بالنتيجة أن في استطاعة كل من فرنسا وبريطانيا العظمى شراء كميات هائلة من الاسلحة من الولايات المتحدة ونقلها الى بلاديهما . وقد تبتاعان الاسلحة ليس فقط لسد العجز في تسليحهما (الذي قد يوجد من جراء تفوق انتاج الصناعة الالمانية على صناعتيهما) بل يبتاعان الاسلحة أيضاً ابتغاء التفوق على عدوتهما في السلاح . فتكونان اذ ذاك قد اضافتا الى صالحهما عاملا آخر ذا أهمية عظمى يزيد في

نصيبهما بالظفر النهائي .

أما العامل الثالث الذي يدعم جبهة الحلفاء ، فهو :

الميثاق الدفاعي بين انجلترا وفرنسا وتركيا

إن هذا الميثاق له أعظم التأثير في صالح الحلفاء للاسباب التالية :

اولا : قبل حدوث اي تطور في الوضعية الحربية ، او بعبارة اخرى ، قبل حدوث اي توسع في نطاق القتال ، ان الميثاق الثلاثي يبقي تركيا بحالة حياد دقيق ، وهذا يعني انها لن تساعد خصم الحلفاء باية صورة كانت . ووضع تركيا ذو اهمية عظيمة اذ طرق مساعدة احد المحاربين بصورة مستترة هي عديدة وسهلة ، وتكون بشأن تركيا عظيمة الخطر لما لوضعها الجغرافي من اهمية عظمى .

ثانياً : تدخل تركيا في صف الحلفاء فيما اذا هاجمت المانيا رومانيا او اليونان او اي بلاد من بلاد البحر الابيض المتوسط . فبناء عليه قد يتعسر على المانيا الآن ان تهاجم رومانيا ابتغاء الاستيلاء على مؤنها وآبار النفط فيها اذ تضطر الى ان تحارب كلا من جيشي رومانيا وتركيا

وتدخل تركيا أيضاً الحرب في صف الحلفاء فيما اذا هوجمت رومانيا او اليونان من قبل اية دولة من الدول الاوربية (مثال ذلك

هجوم ايطاليا على اليونان) .

ثالثاً : بما ان معاهدة منترو وضعت السيادة على المضايق التركية في يدي حكومة انقره ، وبما ان تركيا أصبحت بحكم الميثاق الثلاثي حليفة فرنسا وبريطانيا ، فيكون في استطاعة الحلفاء ، ليس ارسال أساطيلهم الى البحر الاسود فيما اذا دخلت تركيا الحرب وانزال جيوشهم ومعداتهم في رومانيا فيما اذا امتدت الحرب اليها فحسب ، بل يكون أيضاً في وسع تلك الاساطيل ان تصادر كل منتوج منقول في البحر الاسود من روسيا ومرسل الى المانيا عن طريق رومانيا او عن طريق مرفأ أوديسا الروسي . فان عرقلة التجارة الروسية الالمانية هذه تبدو بخطورة كبرى ، اذ انه يتعسر جداً نقل النفط الروسي الى المانيا عن طريق غير طريق البحر الاسود لقلة وسائل المواصلات البرية في روسيا .

رابعاً : اذا كان هنالك اي تطور في الوضعية الحربية ، فان تركيا ستتعاضد مع الحلفاء عن طريق الاستشارات المتبادلة في جميع الظروف التي لا تحتم عليها المحاربة جنباً لجنب مع فرنسا وبريطانيا .

وبالنتيجة يرى القاريء مقدار أهمية الميثاق الثلاثي في هذه الاوقات العظيمة الخطر . ولا شك في ان هذا الميثاق يكوّن حاجزاً هائلا أمام المانيا في البلقان وفي الشرق الادنى . وبذلك تستطاع عرقلة

جميع المغامرات التي قد تفكر المانيا في القيام بها في تلك القطعة من اوربا . وهي حقاً قطعة حيوية لها ، اذ انها تكوّن منفذاً سياسياً واقتصادياً قد تلجأ المانيا اليه حين تشتد عليها وطأة القتال .

الحرب الاجماعية

لقد اوردت فيما تقدم العوامل الثلاثة التي تعمل لانتصار الحلفاء النهائي ، وهي في مفردها وفي مجموعها عظيمة الخطورة حقاً . إلا ان لالمانيا — التي اثارت هذه الحرب الطاحنة — جواباً على معظم ما قد يتخذه الحلفاء من الاجراءات للوصول الى النصر . وذلك الجواب هو الحرب الاجماعية ، او نوع من حرب الدكتاتوريين الخاص بهم والذي يأملون بواسطته التغلب على اسلحة العدو في جميع انواعها .

فما هي الحرب الاجماعية ؟

سبق ان مر في سياق البحث ، ان الحصار سلاح قد استعمله الحلفاء ضد المانيا وهو موضع ثقتهم الكبرى للتغلب عليها . ولكن حكومة المانيا الدكتاتورية (التي أنشئت في سنة ١٩٣٣) قد استعدت للحرب التي تشنها الآن . فمنذ ذلك الوقت قد حصرت جميع جهودها لتقوية الجيش وتسليحه للدرجة القصوى . وقد ضحت من ذلك الوقت

بمصالح المدنيين بغية تقوية الجيش . وبهذه الطريقة وصلت الى هدفين :
الاول : انها اعدت جيشها لدرجة يؤمل منها نجاحه في أية موقعة .
والثاني : هو تدريب الشعب الالماني منذ ذلك الوقت — ولمدة ست سنوات — على احتمال الصعاب كما لو كان في حالة حرب . وكانت النتيجة لذلك ان اعتاد الالمان على الحد الادنى من القوت . على ان الحكومة كانت ترمي الى هدف آخر قد وصلت إليه عن هذا الطريق : وهو ان ما زاد عن ذلك الحد من القوت في المانيا (وقد كانت الزيادة في الاوقات السلمية كبيرة) ، قد حفظته الحكومة بطرق صناعية لاوقات الحرب التي كانت تتوقعها . اما الآن — اي في اوقات الحرب — فان الحكومة لا تسمح للمدنيين من القوت إلا بما هو ضروري لابقائهم أحياء . ونتيجة لذلك فان كميات الطعام المتوفرة للجيش هائلة جداً وتكفيه مدة طويلة .

اما المواد الخام التي تحتاج اليها المانيا لدرجة قصوى ، والتي يتعذر عليها استيرادها من البلاد الاجنبية ، مثل الحديد والنفط والمطاط ، فقد استعملت الحكومة الالمانية بشأنها نفس الطريقة التي استعملتها بشأن الطعام بل وزادت عليها .

وقد كان استعمال الحديد في الايام السلمية مراقباً كي لا يكون هنالك اسراف في استعماله وكي يكون دائماً تحت تصرف الحكومة

اكبر كمية ممكنة منه . وقد ادخرت الحكومة في الاوقات السلمية كميات كبيرة من الحديد . وحظرت على المدنيين في هذه الاوقات (اوقات الحرب) استعمال الحديد لاي سبب كان . وبالنتيجة منعت انواع العمران جميعها . فينتج إذن عن تدابير الحكومة الالمانية هذه (بشأن هذه المادة العظيمة الاهمية) ان لدى الحكومة الالمانية كميات من الحديد تكفيها مدة طويلة .

اما بشأن النفط ، فقد ادخرت الحكومة الالمانية منه كميات كبيرة في الاوقات السلمية . وفضلا عن هذا ، فانه من المعلوم ان الالمان يستخرجونه من الفحم المتوفر لديهم بكميات كبيرة . وقد كثرت تلك الكميات منذ غزت المانيا مناطق بولندا الجنوبية الغربية . على ان كمية النفط المستخرجة من الفحم قليلة ولكن من المستطاع الاكثار منها عن طريق تقليل المقدار المخصص من الفحم لاستعمال المدنيين واستخراج النفط بالنتيجة من هذا الفحم . ومن جهة اخرى ، فان المدنيين ممنوعون من استعمال السيارات او اي نوع من المركبات الميكانيكية المحرقة للنفط ولمنتوجاته . وعلى ذلك فان وسائل المواصلات المخصصة للمدنيين في اوقات الحرب لا تتعدى القطارات والمركبات الكهربائية والدراجات .

وقد استعملت الحكومة الالمانية نفس التدابير بشأن المطاط .

ففضلا عن صنعها منتوجاً يكفي لنفس الاغراض (Ersatz)، فقد صادرت كل ما لدى المدنيين من المطاط حتى ما يوجد منه في سياراتهم الميكانيكية، بغية تحليله واستعماله لما يتطلبه اعداد الجيش والتسليح.

فهذه الاسباب مجتمعة هي التدابير التي اتخذتها الحكومة الالمانية بشأن الاطعمة والمواد الخام الضرورية لاستمرارها في القتال. وهي جميعها مؤسسة على فكرة واحدة، وهي التضحية القصوى بجميع مصالح المدنيين لصالح الجيش، وحصر الصناعة لخدمته. او بعبارة اخرى، فهي تعبئة جميع ما لدى المانيا من قوى في شتى أنواعها، وتضحية جميع ما تقتضيه مصلحة الجيش ان يضحى — مهما كان مقداره — في سبيل خدمة قوة الدولة المسلحة.

هذه اذن هي الحرب الاجماعية كما يتصورها الالمان. وهي في نظرهم لائقة لكي توجد في قلوبهم املا للوصول الى الهدف الاعلى وهو الانتصار في الحرب.

حالة المانيا المالية

على ان هنالك عاملا خطيراً جداً قد يؤثر اعظم التأثير في مصير الحرب وهو حالة المانيا المالية فنجملها فيما يلي:

حين استولى الهر هتلر على زمام الحكم في المانيا، كان عدد العمال العاطلين يربو على الثمانية ملايين. وبما ان الهر هتلر كان قد وعد بسحق البطالة من المانيا وايجاد الرخاء، شرع من حين استيلائه على الحكم بتنفيذ وعده. وفي سبيل هذا التنفيذ قد قام بعملين: وهما الاكثار من صناعة السلاح — لتشغيل العمال — والتجنيد الاجباري. واضاف الى هذا العمل الاخير الخدمة المدنية الاجبارية. فبهذه الطريقة تلاشت البطالة من المانيا.

على ان هذه الاجراءات لم تخلق إلا رخاء ظاهراً، اذ ان التسليح والتجنيد لا ينتجان مالا قابلا للمقايضه. وقد اضطرت الحكومة من جراء اخذها تلك الاجراءات ان تلجأ الى التضخم في النقد — ولو كان داخلياً فقط. فقد كانت النتيجة ان قلت كمية الذهب المودع في بنك الريخ بالنسبة لاوراق النقد. وبما ان تلك الكمية من الذهب اصبحت قليلة، فقد اضطرت الحكومة الى اتباع سياسة في الاقتصاد (Autarky) تبغي من جرائها الاكتفاء بمنتوجاتها الداخلية والاستغناء قدر المستطاع عن المنتوجات الاجنبية التي تحتم عليها تصدير مبالغ من الذهب. ولجأت (بسبب هذا الغرض) الى البيع والشراء بالمبادلة والى صنع منتوجات (Ersatz) في بلادها تشابه المنتوجات التي تضطر الى شرائها من الخارج. ولكن صنع هذه المنتوجات يتطلب مقداراً عظيما

من العمل ونفقات باهظة من المال، ولهذا فقد اضطرت الحكومة الى ان تشغل عمالا عديدين من كلا تشيكوسلوفاكيا وبولندا بالاضافة الى العمال الالمان. وجميعهم يشتغل مدة اسبوعية تربو على التسعين ساعة.

على ان البيع والشراء بالمبادلة لا يمكنهما ان يحلا محل التجارة العادية وان يجديا منفعة تقابل منفعة التجارة. وان تضخم النقد المستمر يجلب الافلاس وبناء عليه، فان حالة المال والعمل في المانيا عسيرة وغير طبيعية. فيبدو بالنتيجة ان من المتعذر ان تستمر هذه الحال اكثر من مدة محدودة.

✡ ✡ ✡

فها نحن قد استعرضنا اهم العوامل التي تعمل لصالح كل من الخصمين في نضالهما. وما يتحتم علينا بالنتيجة ان نتساءل عنه هو: هل يكفي جواب المانيا — بشنها حرباً اجتماعية على الحلفاء — لصد هؤلاء الآخرين عن الفوز النهائي؟

ان مما لا شك فيه ان الاجراءات التي اتخذتها المانيا حتى تثبت في الحرب هي حقاً لعظيمة جداً. وإنه يبدو دون ريب ان في مقدورها ان تثبت مدة سنوات (إن لم يحدث انقلاب داخلي) في الظروف

الشديدة التي فرضتها الحرب عليها . هذا ولا سيما انها استغنت ، لحد ما ، عن الذهب الذي ينقصها وجنت ولا تزال تجني ثروة كبيرة عن طريق كثرة العمل .

فبناء على مقدرة الخصمين العظيمة في الثبات ، انه يبدو جلياً ان هذه الحرب ستستمر الى سنين .

على ان ثمة تطورات عدة وخطيرة قد تحدث (خلال تلك السنوات القادمة) وتؤثر في نهاية الحرب . فدخول روسيا الي جانب المانيا في القتال يطيل مدة الحرب ولكنه قد يدفع الولايات المتحدة الى خوض غمارها في صف الدموقراطيات . ودخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا لن يكون له تأثير على نصيب الدموقراطيات في الظفر النهائي ، وذلك لضعف ايطاليا الحربي والمالي . على ان دخول روسيا او ايطاليا الحرب بعيد جداً عن العقل ، اذ ان مصلحتهما لا تحتم عليهما ذلك .

فبالرغم من جميع انواع التطورات التي قد تحدث ، ان هذه الحرب حرب ثبات ومن يتفوق على خصمه في الثبات ينتصر عليه . وبما ان هذا هو الاساس الذي سيقوم عليه الفصل النهائي ، يجدر بنا ان نذكر ان الحلفاء يمتازون على خصمهم في هذا المضمار بثلاثة عوامل : اما الاول ، فهو ان في حيازتهم مستعمرات يستطيعون انشاء معامل

للاسلحة فيها ونقلها لبلادهم فيما اذا هدمت مصانعهم . والثاني : عدم وجود عناصر بين سكانهم يمقتون الحكم المسيطر عليهم . اما المانيا ، ففيها عنصر من السكان ليس براضٍ عن الحكم النازي . فوجود هذا العنصر يكوّن خطراً على الحكومة الالمانية قد ينمو على مرور الزمن ويضع حداً لثبات البلاد . والثالث هو حالة المانيا المالية ، اذ بالرغم من انها تمكن الحكومة من الثبات مدة طويلة ، لكنها (كما أشرنا اليه سابقاً) تكوّن حداً لقوة الحكومة في الثبات لن يكون في مقدورها ان تتخطاه على طول الزمن .

المستقبل

لقد وضح فيما تقدم ان نصيب المانيا في الانتصار قليل جداً وان المستقبل سيرينا بالنتيجة فوز الدموقراطيات .

وان هذا لهو من حسن حظ العالم : لان فلسفة الدولة في المانيا النازية تكوّن الرجعية في أقبح صورها .

وفلسفة الدولة رجعية في المانيا لانها ليست مؤسسة على الدموقراطية . والدموقراطية هي — كما حددها ابراهام لنكولن — الحرية العقلية والحرية الاقتصادية والحرية السياسية . والشعب الالماني لا يتمتع بأي شكل من أشكال الحرية . وفلسفة الدولة الالمانية رجعية

أيضاً، لان اجيال الرق قد مضت ولان تقدم الاوقات قد فرض على الانسانية الاعتراف بحقوق الانسان . وهذه الحقوق قد منحتها الطبيعة للانسان كما منحته العقل والحواس . فان تلك الحقوق تترتب على العقل والحواس بصورة ضرورية . وما الدموقراطية إلا تمجيد للحقوق الطبيعية وما هذه الحقوق إلا قوام الدموقراطية .

فكل نظام سياسي مبني على اسس غير اسس الدموقراطية ، يكون قد هضم حقوق الانسان الطبيعية وهدمها من اساسها . واذا كان من شأن ذلك النظام السياسي ان يتفشى بين سكان الارض فانه يصبح حينئذ خطراً على الناس عامة اذ يهدد اقدس سجاياهم .

ولذا فانه من حسن حظ العالم ان تسحق النازية من المانيا!

ومن جهة اخرى ، فان مما لا ريب فيه ، ان الدموقراطية في الدول الغربية سطحية فقط في امور عديدة وحيوية . وإن من المؤكد انها في البلاد التابعة لتلك الدول ، تكاد لا توجد .

ولكن الفارق الذي يميز الدموقراطيين من الدكتاتوريين ، هو انه يوجد في البلاد الدموقراطية استعداد حقيقي للاقرار بان الاوقات تتطلب اصلاحات عديدة في النظريات والعقائد القديمة بشأن حكم الانسان وتحكمه . وانه لمن المؤكد ان ذلك الاستعداد اقل في الدوائر الحاكمة منه في الطبقات المحكومة . ولكن هذا طبيعي لما للانانية

البشرية من نفوذ على تفكير الانسان . فان ذلك الاستعداد اقل في الطبقات الحاكمة لانه يعني بالحقيقة تسليماً في الشيء الكثير من امتيازاتهم . ولكن هنالك سببين يؤثران في موقف الطبقات الحاكمة في الدموقراطيات الغربية و يصلحانه . الاول : وجود اناس عديدين في داخل كل من الدموقراطيتين الغربيتين ، جميعهم من اهل العلم ، مخلصين كل الاخلاص الى المباديء الانسانية الحديثة ، مجردين من كل شعور او تفكير أناني او متحيز ، ومبشرين في تلك المباديء بنفس الاخلاص والتجرد اللذين يعتقدون بهما . ان هؤلاء الناس لهم تأثير في موقف الطبقات الحاكمة لما لهم من هيبة ومقدرة من جراء مستواهم العلمي .

والسبب الثاني الذي يؤثر في موقف الطبقات الحاكمة ، هو نفس الوضع الدموقراطي في تلك البلاد . وقوامه تنبه الرأي العام ، ذلك التنبه الذي ينطوي على سنين عديدة مضت في عهد الدموقراطية . وبعبارة اخرى ، ان الرأي العام في كل من بريطانيا وفرنسا قد اعتاد منذ زمن طويل ان يعيش في كنف الدموقراطية . وهو لن يقبل رجوعاً فيها لا بل يطلب تقدماً (١) .

واذا كان هذا وضع القوى العقلية في اوربا ، فما الذي يجوز لنا

---

(١) ان عهد الدموقراطية الحقيقية بدأ في بريطانيا في سنة ١٨٦٢ وفي فرنسا سنة ١٨٧٠ ولكن الشعب الالماني لم يتمتع به الا في الفقرة القصيرة التي تلت الحرب العظمى والمعروفة بفترة جمهورية فايمار .

ان نتوخاه من هذه الحرب ؟

ان الذين ينظرون الى الحرب الماضية وما قارنها من برامج مدهشة لاوقات السلم ، تقوم على تثبيت العدل والحرية في العالم ، وما عقبها من اخفاق جميع تلك المشاريع المضطرد ، يتشاءم غاية التشاؤم مما يدخره المستقبل بعد الحرب .

ولا ريب في ان معاهدة فرساي — التي أريد بها تنظيم شؤون العالم — والروح التي نفذت بها ، كانتا قائمتين على أخطاء كبيرة وعديدة . فقد اراد محرروها ايجاد المساواة بين الدول عن طريق نزع السلاح ، ولكنهم في الوثيقة نفسها فرقوا في امور عديدة بين الغالب والمغلوب : أما المساواة فلم يحدث منها شيء . وقد ارادوا تحرير الشعوب بناء على حق تقرير المصير ، فلم يحدث الا القليل من ذلك . وقد ارادوا ايجاد قوة دولية تكون أداة محافظة على النظام الدولي في شكل عصبة الامم — تحمي الضعيف من القوي — ولكنهم لم يخولوا تلك العصبة القوى الكافية للقيام بتلك المهمة . واخيراً لقد ظهر في مسألة الانتدابات الفرق العظيم في اذهان الغربيين بين ما ينبغي قوله وما ينبغي فعله .

بيد ان مما لا ريب فيه أيضاً ، ان الحرب الماضية قد اوجدت اتجاهاً جديداً في موقف الغربيين العقلي . فقد وجد ذلك الاتجاه لان

الحرب الماضية كانت بمثابة مرحلة ومفترق طرق في نمو الفكرة الانسانية التي هي اساس لنظام دولي جديد . وان ذلك الاتجاه ان لم ينتج ثمراً معيناً فان السبب يرجع الى احجام الطبقات الحاكمة من جهة والى عدم نضوج قسم من الرأي العام لقبول التغيير المعلن عنه من جهة اخرى .

وبما ان الحرب قد اظهرت للملأ بوضوح (يكاد يفقأ العيون) عقم ومضرة النظام القديم (ذلك النظام الذي كان سبباً رئيسياً لانفجار الحرب وانتشار ويلاتها) فقد خرجت الفكرة من معركة الحرب العظمى اقوى مما كانت عليه . وكما ان تلك الحرب قد انتجت ذلك الاتجاه العقلي الجديد ، فلا بد ان تخرج تلك الفكرة من عراكها الحالي بقوة اعظم ، اذ يكون قد وضح مرة اخرى ان الفوضى لا تزال تحضن العالم . وتكون تلك الفكرة قد انتصرت مرة اخرى على قوى الرجعية ، فيقوى ذلك الاتجاه .

فالزيادة في قوة ذلك الاتجاه العقلي هي النتيجة التي نتوخاها لهذه الحرب . وبناء عليه ، فان من الضروري النظر في حالة العالم بغية اصلاح ما يجب اصلاحه والاحتفاظ بما يجب الاحتفاظ به .

اما ما يجب اصلاحه فكثير وما يجب الاحتفاظ به فلن يتعدى الدموقراطية . وعلى اساس الدموقراطية يجب ان تبني الاصلاحات .

وما يجب ان يبدأ به في سبيل الاصلاح هو تحرير الشعوب المستعبدة . فالاستعباد كان منذ فجر التاريخ موطن ضعف في الفلسفة الادبية الانسانية ولا يزال الى الآن موطن ضعف في النظام الدولي . وهو في ايامنا العصرية ليس بالوضوح الذي كان عليه في القرون الماضية ، ولكنه مستتر بشتى الاقنعة . فتارة يسمونه بغير اسمه الحقيقي — مثل تسميته استعماراً وانتداباً وحماية — ولكن كل ذلك للخدعة وللخدعة فقط — وتارة يدعون انه مفروض على المستعبدين لصالحهم . وفي احيان اخرى يكون اقتصادياً او مالياً او سياسياً . فما يكوّن عامل الوهن في النظام الدولي هو في الدرجة الاولى عدم رضاء المستعبدين عن حالتهم ، ثم ظن بعض الدول الغربية بجواز المبادلة بالشعوب والاقطار كانها سلع (١) . فينبغي قمع موطن الضعف ذلك بتلاشي الاستعباد — مهما كانت انواعه — وبذلك يكون العالم قد خطا خطوة عظيمة في طريق السكينة والهناء .

ومن جهة اخرى ، فان الحاجز الرئيسي لتأسيس نظام دولي في اوربا ، هو تمسك الدول على اختلاف انواعها ، بسيادتها الوطنية الكاملة ، اي عدم خضوعها لاي قانون او قاعدة خارجية عنها . وتمسك الدول بسيادتها الكاملة حاجز منيع لان اي مشروع نظام دولي يبعد

---

(١) مثال هذا الظن صراخ الطليان السخيف بوجوب ضم نيس وكورسكا وتونس لبلادهم .

اخطار الحرب ويوجد مساواة في الحقوق بين الدول، يجلب من ثم سلاماً دائمياً يضمن التقدم والرخاء — لا بد ان يبنى على اساس التضحية في السيادة الوطنية. وتمسك الدول بسيادتها الكاملة ما هو في هذه الاوقات إلا آثار للاوقات القديمة، حيث كان العالم مجموعة بلاد ومدن ودول متفرقة لا علاقة بينها (ما عدا العلاقات التجارية الضئيلة) ولا يربطها رابط ولا يسيطر عليها قانون. على ان عالم الاوقات القديمة قد تلاشى وخلفه عالم اصغر، تكثر فيه وسائل المواصلات السريعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويسيطر عليه القانون الدولي العام. ولا ريب في انه ليس هناك دولة، في هذه الايام المؤلمة، محتفظة بروح القانون الدولي العام. على ان هذا الوضع لا يخفف من وطاة القانون الدولي عن العالم في الحقيقة، اذ نرى الدول حين تنكث ذلك القانون، سرعان ما تعلن للعالم عن موقفها بانه كان مطابقاً له مطابقة تامة.

فالسيادة الوطنية، اذن، هي مناقضة لعالم مثل عالمنا هذا وينبغي ان تزول بعض الزوال كي يتحقق استقرار العالم على نظام دولي يكون موحداً في شكل عصبة امم توجد فوق سائر الدول وليس بينها. وحتى تكون مثل تلك العصبة فوق الدول يجب ان تخول صلاحية لمعاقبة اية دولة تنكث العهد العام، وان تخول أداة لتنفذ ذلك العقاب.

فتسليم الدولة بمثل هذه الصلاحية للعصبة، يعني في الحقيقة تضحية من سيادتها الوطنية اذ تكون قد اقرت بسيطرة العصبة عليها.

ولكن هذا يعني أيضاً عهداً جديداً للعالم يكون للسلام والتقدم فيه اكبر نصيب في الاستقرار، اذ شهد الاختبار بان العدل يجب ان يتاسس على القوة كما ان القوة يجب ان تتأسس على العدل.

فالوضع الذي يبدو العالم به إذ ذاك يكون اشبه بشكل الاتحاد في الحكم. وهذا الشكل هو الذي سينتهي امر العالم اليه عاجلا ام آجلا، اذ ان فكرة حقوق الانسان تزداد انتشاراً، وعلاقات البشر بعضهم ببعض تزداد وثوقاً.

والاساس الذي بني عليه اتحاد بين حكومات متفرقة هو المصلحة العامة وتلك المصلحة نفسها هي التي ستوجد اتحاداً بين الدول.

فالاتحاد يعني تعميم الدموقراطية: والمساواة في الحقوق وتحرير التجارة ورفع معدل مستوى الحياة.

وان فكرة الاتحاد الدولي ليست بجديدة. فقد فكر فيها منذ زمن طويل رجال عظام ومن بينهم عاهل فرنسا هنري الرابع وتلاه سوللي والابيه دي سان بيير واريستيد بريان. ولكن العالم لم يكن ناضجاً لمثل تلك الفكرة. على ان الحروب ما فتئت تذكره بفساد

الاسس التي يقوم عليها، وهي — مع ما تخللها من ويلات جسام — ايقظته الى التنقيب — ولو كان ذلك التنقيب عقلياً فقط — عن شروط جديدة يعيش في ظلها.

فالدعائم الوحيدة إذن التي يستطاع بها ويجب ان يبنى عليها النظام الدولي في المستقبل هي، قطع السلاسل التي تغل شعوباً عـــده في الاستعباد، وتعميم الدموقراطية الصحيحة كي يوضع العالم في طريق السلام المستمر والتقدم.

وان لم يكن ذلك، فسوف يجازى العالم المتمدين بتكرار كوارث الحروب ريثما يزول الظلم منه ويتبع طريق التقدم على اساس العدل. او يتلاشى في الدمار والهمجية.

نأسف لورود اخطاء مطبعية نثبت صواب بعضها هنا ونترك بعضها الآخر لفطنة القاريء :

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٦	١٢	الايدي	اليدين
٢٧	٦	تتمشى	تتمش
٣٠	١٢	لمناوئته مناوئة	لمناوأته مناوأة
٤٠	١١	فقد	قد
٦٧	٥	فالنلق	فلنلق
٧١	٧	على	في
٧٤	١٣	لمناوءة	لمناوأة
٨٤	١	اغضي	غضّ
٨٥	١٦	ساق وقدم	قدم وساق
١٠٣	٥	اطلقت	اطلق
١١٧	٢	صاحبا	صاحبي
١١٩	٩	يجروء	يجرؤ
١٢٤	١	فيمكننا	يمكننا
١٥١	١٨	الفقره	الفتره

i 14967546
B 13154783

6 FEB 1972

D
725
N36
1939